كريستوفر سنودون

الأنانية والطمع والرأسمالية

ترجمه عن الانجليزية: علي الحارس

مراجعة: رشيد أوراز - عزيز مشواط

المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية
Arab Center for Scientific Research and Humane Studies

كريستوفر سنودون
الأنانية والطمع والرأسمالية
ترجمة: علي الحارس | مراجعة: رشيد أوراز - عزيز مشواط

Selfishness, Greed and Capitalism: Debunking Myths About the Free Market

Copyrights © 2019 by Centre Arabe de la Recherche Scientifique et des Etudes Humaines
All rights reserved

==========

الأنانية والطمع والرأسمالية

تأليف: كريستوفر سنودون

الطبعة العربية الأولى 2019

حقوق الطبع محفوظة للمركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية

==========

المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية

مؤسسة بحثية علمية عربية تأسست من طرف ثلة من الباحثين بغية المساهمة في إغناء الحركية البحثية في العالم العربي. ويأتي تأسيس هذا المركز في سياق التحولات التي تشهدها البنى المجتمعية في العالم العربي، وهي تحولات تتطلب المواكبة بالدرس والنقد والتحليل. كما يهدف المركز إلى تطوير ونشر المعارف الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، والمساهمة في النقاش العام وتقديم أفكار جديدة ومقترحات لصناع القرار والباحثين، مستلهمين المعارف الإنسانية والنماذج والتجارب الناجحة على الصعيد العالمي.

www.arab-csr.org

All rights reserved. *No part of this book* may be reproduced or transmitted in any form or by any means whatsoever without express written permission from Centre Arabe de la Recherche Scientifique et des Etudes Humaines.

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، بأي شكل من الأشكال، إلا بإذن خطي مسبق من المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية.

كريستوفر سنودون

الأنانية والطمع و الرأسمالية

ترجمه عن الانجليزية: علي الحارس

مراجعة: رشيد أوراز - عزيز مشواط

المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية
Arab Center for Scientific Research and Humane Studies

الأنانية والطمع و الرأسمالية

الفهــرس

المؤلف 5

تقديم..... 7

تمهيد 10

ملخص 11

القسم الأول: الفزّاعات 14

1. الرأسمالية تقوم على الطمع والأنانية 15

المحفزات واليد الخفية 16

حكاية (شركة الفولاذ) 21

هل الطمع أمر جيد؟ 24

الخلاصة 27

2. الاقتصاديون يعتقدون بأن الناس عقلانيون بشكل كامل 31

بعض النماذج مفيد 31

الخيار العقلاني والاقتصاديات السلوكية 33

هل عثرنا على ملائكة لتحكمنا؟ 36

المستهلك العقلاني والناخب اللاعقلاني..... 40

الخلاصة 42

3. الاقتصاديون يعتقدون بأن إجمالي الناتج الوطني يلخص كل ما هو مهم 43

الهوس الأعمى 45

ليس هنالك تصميم خالد 49

الخلاصة 51

4. الاقتصاديون يعتقدون بأننا نعيش في سوق حر 53

السوق الحر ليس فوضى 53

الرأسماليون لا يحبون الأسواق الحرة 56

التخطيط على المستويين العمومي والخاص 60

الخلاصة 62

القسم الثاني الخرافات 64

5. الغني يزداد غنى، والفقير يزداد فقرا..... 65

أجور أعلى للجميع..... 66

تطور أوضاع الفقراء بالمقارنة مع أوضاع الأغنياء 70

الخلاصة 74

6. عدد ساعات العمل ازداد إلى حد لم يسبق له مثيل 76
الخلاصة 80
7. البلدان الغنية لن تنتفع من تزايد النمو الاقتصادي 84
التشكيك بالنمو 87
في الدفاع عن النمو 88
الخلاصة 91
8. مفارقة الازدهار..... 94
استهلاكية الآخرين 98
السيارات الفاخرة وغيرها من التفضيلات 102
الخلاصة 109
9. تصاعد اللامساواة في بريطانيا..... 112
لماذا تصاعدت اللامساواة في الثمانينيات الماضية؟ 114
الضرائب والمنافع واللامساواة 115
اللامساواة والركود 116
شريحة الواحد بالمئة 120
10. اللامساواة هي السبب في المشكلات الصحية والاجتماعية 124
التحيز الانتقائي..... 125
تجاهل المحددات 130
إغفال النمو الاقتصادي كعامل مؤثر..... 132
تجاهل التاريخ 134
الآليات 136
الانتقائية في المعايير 140
وماذا عن الإجماع؟ 143
إغراء (الدواء الذي يشفي من كل داء) 145
لماذا اللامساواة؟ 147
الخلاصة 149
11. إذا ولدت فقيرا، فستموت فقيرا 151
الحركية المطلقة والحركية النسبية..... 151
نحو حكم الجدارة 158
الخلاصة 162

المؤلف

كريستوفر سنودون

- مدير قسم اقتصاديات أنماط العيش في معهد الشؤون الاقتصادية (IEA).
- له من الكتب: فن القمع؛ وهم المستوى الروحي؛ القفاز المخملي والقبضة الحديدية.
- كتب عددا من الدراسات لصالح معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) حول اليورو، وإدمان المقامرة، وحلول السوق الحر في المجال الصحي.

"أعتقد بأن هنالك حقيقة ما، وأعتقد بأن الاقتصاديين عثروا على مقدار كبير من الحقيقة في السلوك الاقتصادي. هنالك الكثير من الأشياء التي لا نعلمها، ولكن هنالك أيضا الكثير من الأشياء التي نعلمها، والتي تتكوّن أفكار خاطئة عنها لدى غير المختصين بالاقتصاد".

غاري بيكر[1]

[1] إمكانيات وحدود نظرية الخيار العقلاني.. مقابلة مع غاري بيكر: هيرفيلد؛ ص85.
يمكن الانتقال إلى المسرد البيبليوغرافي في نهاية الدراسة للاطلاع على تفاصيل بيبليوغرافية (باللغات الأصلية) للمراجع المذكورة، وذلك بحسب اسم الكاتب.[المترجم]

تقديم

فيليب بوث

• مدير شؤون التحرير والبرامج في معهد الشؤون الاقتصادية (IEA)

• أستاذ التأمين وإدارة المخاطر في كلية كاس لإدارة الأعمال، جامعة (سيتي)، لندن

عندما تأسس معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) كان هنالك هاجس بعينه حول الخطاب الاقتصادي ضمن شريحة من الناس وصفها فريدريك هايك بمصطلح "المثقفين"؛ ويعني بها: أشخاصا ينتشر الاعتقاد على نطاق واسع بأنهم على دراية مكينة بشؤون ما يتحدثون عنه لكنهم لا يمتلكون أي قابلية للتفكير الأصيل في ما يتعلق بالكثير من القضايا التي يعلقون عليها؛ ومن الأمثلة المناسبة في هذا السياق: رجل الدين عندما يتكلم حول القضايا الاقتصادية، فلا شك في أنه قد يمتلك خبرة في ما يتعلق ببعض جوانب الموضوع (كيفية تحديد السلوك الأخلاقي واللاأخلاقي في الاستثمار)، أما عندما يتعلق الأمر بالجوانب التقنية للاقتصاد والتمويل العمومي فإن معلوماته ربما لا تزيد عما يعرفه الشخص العادي في هذا المجال.

وفي الأعوام الأخيرة توجهت الأنظار إلى عدد من الكتب الاقتصادية الشعبية، وأخذت تلك الشريحة التي حددها هايك تقرأ هذه الكتب وتقتبس منها. وقد جاءت بعض هذه الكتب (ككتاب نعومي كلاين) بأقلام أشخاص غير متخصصين بعلم الاقتصاد، أي: على يد الشريحة المثقفة نفسها التي تنبع منها المشكلة التي تحدث عنها هايك؛ وهنالك من هذه الكتب ما جاء بأقلام مؤلفين يتمتعون بسجل أكاديمي متين، ومنهم: هاجون تشانغ الذي يرد نقده في ثنايا هذا الكتاب، لكن هذا لا يعني المحاججة بأنه مجرد ناقل للأفكار.

ومن الملاحظ في بعض هذه الكتب الاقتصادية التي تحظى بالشعبية: أن الأفكار القابلة للجدل يتم عرضها أحيانا كحقائق (أو، على الأقل، تعرض دون اعتبار للدليل الذي يخالفها)، بل إن هنالك فيها ما يتناقض تماما مع الحقيقة. ومن التكتيكات التي يفضلها مؤلفو هذه الكتب: أن يحاججوا بأن مؤيدي اقتصاد السوق يعتقدون بأمور محددة لا يعتقد بها هؤلاء

المؤلفون إطلاقا (وهكذا يجري إنشاء "الفزاعة")، ثم يعمدون إلى إسقاط الفزاعة فينقاد القارئ إلى الاعتقاد بأن الحجة المؤيدة للسوق تسقط بسقوط الفزاعة.

ولا تقتصر إساءة استخدام علم الاقتصاد في مناقشة قضايا السياسات على المجال العمومي، فعلم الاقتصاد يدخل حاليا في الكثير من المواد التي تتضمنها مناهج المدارس والجامعات: ففي المدارس يجري عرض المبادئ الاقتصادية ضمن مادة الجغرافيا، وحتى في العلوم والتربية الدينية، أما في الجامعات فإن مناهج الكثير من الاختصاصات (كإدارة الأعمال والعلاقات الدولية والجغرافيا) تغطي المبادئ الاقتصادية.

وعندما يجري تدريس الأفكار الاقتصادية ضمن هذه السياقات فلن يكون من الضروري أن يلتزم المدرّس بالقدر الملائم من التحليل والمناقشة كما هو الحال في تدريس المقررات التخصصية؛ فالمواد التدريسية مقدمة لقارئ غير متخصص وهي تميل إلى عرض "حقائق" أو "مبادئ" يُفتَرض بأنها لا تحتاج إلى النقاش على الرغم من أنها على درجة عالية من القابلية للجدل.

والكتاب الذي بين يديكَ محاولة شديدة الفعالية لتصحيح الخرافات الاقتصادية التي تسود الخطاب العمومي والتي غالبا ما يجري الإعلاء من شأنها في المدارس، وحتى في الجامعات. ويبدأ الكتاب بفحص نموذج (الفزاعة)، كالتأكيد، مثلا، على أن الاقتصاديين يعتقدون بأن الناس يتصرفون على نحو أناني، أو أن الاقتصاديين يعتقدون بأن الناتج الوطني الإجمالي هو المهم وحسب؛ فمن السهل إثبات الحقيقة التي تقول بأن الاقتصاديين لا يعتقدون بهذه الأمور إطلاقا، ومن المدهش أن نجد أسماء مرموقة لاقتصاديين استطاعوا أن يحرزوا مراتب جيدة في انتشار كتاباتهم (لكن ليس في مجال فلسفة الاقتصاد) وهم لا يتورعون عن الاعتقاد بعكس ذلك.

ثم ينتقل مؤلف الكتاب بعد ذلك إلى تناول خرافات يمكن تعريضها للتحليل التجريبي وإثبات بطلانها بسهولة، فليس هنالك صعوبة تذكر في إبطال خرافات من أمثال: الفكرة القائلة بأن (الفقير يزداد فقرا والغني يزداد غنى) أو أن (العامل أصبح يعمل لمدة أطول).

إن كريستوفر سنودون يقدم في كتابه هذا خدمة على قدر كبير من الأهمية، وهي تساهم بشكل كبير في إسناد المهمة التعليمية التي اضطلع بها معهد الشؤون الاقتصادية (IEA)؛ حيث جاءت فصول الكتاب بلغة

سهلة جدا لكنها غنية بمحتواها من الأدلة الضرورية؛ وسيجد أي قارئ مهتم بالاقتصاد، وأي دارس لهذا العلم، أن النقاط التي شدّد عليها الكاتب جديرة بالاهتمام لأنها هي كذلك بالفعل؛ وستتعاظم أهمية الكتاب بشكل خاص لدى القارئ الذي اطلع في وقت سابق على الخرافات التي جرى دحضها في هذا الكتاب. إن الخرافات التي تعامل معها الكاتب تتصف بأنها تتفشى إلى حد بعيد بسبب تبنيها وتكرارها على ألسن كتاب الأعمدة في الصحف وغيرهم ممن يعملون في مجال الإعلام والمحللين الاقتصاديين بشكل أعم.

أكتوبر 2014

تمهيد

ينقسم هذا الكتاب إلى قسمين: ويتكون القسم الأول من أربعة فصول تتناول منهج (الفزاعة) الذي يستخدم أحيانا في عرض أفكار اقتصاديات السوق الحر؛ إذ يرى منتقدو اقتصاد السوق أن من الأسهل عليهم أن يردوا على أفكار معارضيهم بتشويهها على نحو سخيف، عوضا عن تناول الحجج المخالفة بشكل مباشر؛ وهكذا جاء القسم الأول للتعامل مع أكثر ما يشيع من هذه المبالغات التي تسيء تمثيل معتقدات الاقتصاديين وافتراضاتهم.

أما القسم الثاني فيتناول ادعاءات بعينها يمكن إثبات خطئها، وهذه الادعاءات تقوم في العادة برسم صورة قاتمة للحالة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين دون أن تتوافق مع ما يبرره الدليل التجريبي؛ إذ يقوم هذا القسم، مثلا، بمناقشة الاعتقاد السائد بأن البريطانيين يعملون لعدد متزايد من الساعات مقابل أجر متناقص، كما يتناول أيضا ادعاءات أخرى تتعلق باللامساواة والحركية الاجتماعية والسعادة.

وإذا كان القارئ يخرج من قراءة هذا الكتاب وقد زاد اهتمامه بالدور الذي تلعبه الأسواق الحرة في تحسين أحوال المجتمع، فنعمَ ما توصل إليه، لكنه لا يمثل النية الأساسية من تأليفه، وهي مساعدة من يهتمون بالقضايا الاقتصادية، ويعلقون بشأنها، على التمييز بين الحقيقة والخيال في مجالات يسهل فيها إثبات الحقائق ودحض الخرافات. إن هذا الكتاب لا يدور حول النظرية الاقتصادية، ولا يحاول الوصول إلى تسوية الخلافات الكبرى، وقد تقترب مادة النقاش في حالات قليلة من المساس بالنقاش الأكاديمي الحقيقي، لكن المؤلف ينبه القارئ في الحالات المماثلة؛ أما في معظم الحالات فإن الأسئلة المطروحة يمكن الإجابة عنها باستشارة الدليل أو بالاستماع إلى ما يقوله الاقتصاديون فعلا (في حالة الفزاعات).

وفي النهاية يجب التنويه إلى أن هذا الكتاب مهدى لصحيفة (الغارديان) التي تقدم مصدرا لا ينضب من الإلهام.

ملخص

- يجري التأكيد في العادة على أن مؤيدي اقتصاد السوق يعتقدون بأن "الطمع أمر جيد"؛ وهذه العبارة ليست صحيحة بكل بساطة، فالاقتصاديون يعلمون أن الناس قادرون على إبداء نطاق متنوع من الأفكار والمشاعر والمحفزات والعواطف، وأن اقتصاد السوق يمكنه العمل بغضّ النظر عما إذا كان الناس أنانيين أم غيريين.
- وهنالك (فزاعة) أخرى اعتاد معارضو السوق على إشهارها، وتتمثل في القول بأن اقتصاديي السوق الحر يفترضون أن الأفراد يتصرفون دائما بعقلانية كاملة. وهذا الأمر خاطئ أيضا، وإن كان اقتصاديو السوق الحر يفترضون أن الأفراد يتبوءون موقعا، في معرفة تفضيلاتهم الخاصة بهم، أفضل من موقع موظفي الحكومة أو جهات التخطيط التابعة لها.
- يكثر الادعاء بأن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا، ومن ذلك القول، مثلا، بأن "السبعينيات الماضية شهدت الحقبة الأكثر مساواة في تاريخ بريطانيا، لكن، ومنذ ذلك الحين، أصبح الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا".[2] وهذا القول مخطئ، ففي المدة (1977-2012/2011) زاد متوسط دخل الخمس الأفقر من سكان العالم بمقدار (93%). ومن الخطأ أيضا القول بأن دخل الطبقة الوسطى يعاني من الركود، حيث ارتفع أجر الساعة الواحدة لهذه الطبقة بمقدار (62%) في المدة (1986-2011).
- متوسط عدد ساعات العمل للعامل البريطاني يستمر بالانخفاض، حيث انخفض من (37.7) ساعة أسبوعيا في العام (2000) إلى (36.4) ساعة أسبوعيا في العام (2011)، وذلك بعد أن كان (38.1) ساعة أسبوعيا في العام (1992). وليس هنالك من العمال البريطانيين من يعمل أكثر من (50) ساعة أسبوعيا إلا نسبة ضئيلة تقل عن (12%) من مجموعهم. وإن متوسط عدد ساعات العمل في بريطانيا لا يزيد، ولا يقل، عن نظرائه في الدول الغنية الأخرى.

[2] العرض الأول لمسرحية داني بويل لم يقدم سوى جزء من الحقيقة (مقالة بتاريخ 30 يوليو 2012في صحيفة الغارديان): توينبي.

- إن السبب وراء عدم التمكن من تخفيض متوسط ساعات العمل إلى المدى الذي ارتآه بعض الاقتصاديين (كينز مثلا) يعود في الأرجح إلى أننا نطمح إلى نمط معيشي أفضل مما كان عليه النمط المعيشي النموذجي للطبقة العاملة البريطانية في الثلاثينيات، فلم يكن في هذا النمط القديم تدفئة مركزية، ولا تمديدات للمياه الساخنة، ولا هواتف، ولا أرضيات مغطاة بالسجاد بأكملها، ولا سيارة، ولا دورات مياه منزلية، ولا جهاز حاسوب، ولا جهاز تلفزيون، ...إلخ.

- يحاجج الكثير من المحللين بأن بريطانيا تعاني من تفاقم اللامساواة؛ فعلى سبيل المثال: تؤكد ديبرا هارغريفز، مديرة مركز الأجر المرتفع (The High Pay Centre)، على أن "اللامساواة ما زالت تتصاعد بسرعة في بريطانيا طوال الأعوام الثلاثين الأخيرة، وإذا استمر نمو اللامساواة بمعدله الحالي فيمكن القول بأننا نتجه في الأعوام العشرين المقبلة نحو الحدين المتطرفين اللذين شهدهما العصر الفيكتوري". وهذه المقولات وغيرها تجافي الصواب، فذروة اللامساواة ظهرت في العام (1990)، ومنذ ذلك العام وفجوة الدخل متساوية أو تنخفض. وفي المدة (1990-2007/2006) استطاع الخُمس الأدنى دخلا من البريطانيين أن يزيدوا دخلهم المتاح للإنفاق بمقدار (40%)، وذلك بمعدل للزيادة أسرع من نظيره لدى الخُمس الأعلى دخلا، والذين لم يزد دخلهم المتاح للإنفاق إلا بمقدار (29%). وفي المدة (2011-2012) انخفض معدل اللامساواة في الدخل في بريطانيا ليصل إلى أدنى مستوى له منذ العام (1986)؛ وليس هنالك حالة تتفاقم فيها اللامساواة في الدخل إلا ضمن العُشر الأعلى دخلا من البريطانيين.

- ما أن تجري إعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب والمعونات النقدية والمنافع الاجتماعية وما أشبه، فإن نسبة الدخل بين الخُمس الأعلى دخلا والخُمس الأدنى دخلا من السكان تنخفض (من 1/14 إلى 1/4)، وهي نسبة تكاد تتساوى مع نظيرتها في العام (1987).

- صدر الكثير من الادعاءات حول العلاقة بين اللامساواة وبين نتائج اجتماعية متنوعة كمعدل جرائم القتل، ونتائج صحية وما أشبه، وخصوصا ما ورد في كتاب (المستوى الروحي). لكن هذه الادعاءات

لا تصمد أمام الفحص والتدقيق، إذ تعتمد غالبا على مواضع منتقاة من قاعدة البيانات أو تنتهج نهجا خاصا في انتقاء بلدان بعينها دون غيرها. ولقد جرت دراسة هذه القضايا على نحو أكثر تعمقا على يد اختصاصين توصلوا إلى استنتاجات أكثر تقاربا حول كيفية تحسين النتائج الاجتماعية.

- يحاجج مؤلفا كتاب (المستوى الروحي) بأن هنالك علاقة بين انخفاض اللامساواة وبين السعادة؛ لكن هنالك علاقة أقوى بين السعادة وارتفاع مستوى الدخل؛ وعلى الرغم من وجود أسباب جديرة تدعو إلى الشك بشأن "اقتصاديات السعادة" فإن الأرقام التي يقدمانها يبدو أنها تكفي للدلالة على أن الاستراتيجية الأفضل لزيادة السعادة تكمن في تخفيف الفقر من خلال نمو أسرع للدخل على المستوى الوطني، حتى وإن كان هذا الأمر يؤدي إلى تفاقم اللامساواة.

- ليس من الصواب القول بأن الحركية الاجتماعية توقفت تدريجيا، كما إن آلان ميلبورن لم يكن محقا في قوله بأننا "لا نزال نعيش في بلد محكوم فيه على الجميع بأن من يولد فقيرا يموت فقيرا"؛ فخلال الجيل الماضي كان من يولد لوالدين ينتميان إلى الخمس الأفقر في سلّم توزيع الدخل يمتلك فرصة للانتقال إلى الخمس الأعلى تساوي (37%)؛ أما إذا كان قد ولد لوالدين ينتميان إلى الخمس الأعلى فإن احتمال تدهوره إلى النصف الأدنى في توزيع الدخل تساوي (33%)؛ وهذا الواقع يشير إلى حركية كبيرة ضمن المجتمع.

القسم الأول
الفزّاعات

1. الرأسمالية تقوم على الطمع والأنانية

يقول الاقتصادي هاجون تشانغ في كتابه الذي حقق أرقاما عالية من المبيعات (ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية) أن اقتصاديي السوق الحر يعتبرون الناس "روبوتات محدودة الأفق تسعى خلف مصالحها الذاتية" وأنهم "أنانيون بشكل كامل" و"عناصر فاعلة أنانية تفتقر إلى الأخلاق"؛[3] ويدعي أن "أيديولوجيا السوق الحر أنشئت على أساس الاعتقاد بأن الناس لن يفعلون أي أمر خيّر إلا إذا حصلوا على المال مقابل فعله أو جرى تهديدهم بالعقوبة في حال امتناعهم عن فعله".[4] أما ريتشارد ميرفي، والذي يروج لنفسه بأن مدونته الإلكترونية هي الأوسع انتشارا بين مدونات الاقتصاديين البريطانيين، فيدّعي بأن الاقتصاديين يفترضون بأن الناس لا يهتمون إلا بأنفسهم وأن هذا الاهتمام بالذات يظهر للعيان من خلال رغبتهم باستهلاك السلع المادية على نحو متنامٍ لا يتوقف عند حدّ أبدا؛ وهو يقول بأن الاقتصاد، كما يجري تدريسه في المدارس والجامعات، "يستند إلى الاعتقاد بأن السلوك البشري لا يركز إلا على وصول المرء إلى الحد الأعلى من العائدات الشخصية الخاصة به؛ وأن الاستثمارات تعمل على تحقيق الحد الأعلى من العائدات للناس، وأن كل علامة تشير إلى النجاح في الحياة تعتمد على قيام المرء بالمزيد من الاستهلاك".[5]

إذا كانت هذه الصورة تقدم تمثيلا منصفا لواقع علم الاقتصاد فلا بد أن هذا العلم يعاني من عيوب واضحة؛ فليس من الصعب على القارئ أن يستحضر في ذهنه أفعالا تمت بدافع الغيرية تتناقض مع نظرية الأنانية الكاملة، وليس هنالك بيننا من يشعر بأننا ننقاد كليّا بدافع الاستهلاكية؛ ولو كان اقتصاد السوق الحر يقوم على الاعتقاد بأن الجميع ينقادون بتأثير الطمع في كل الأوقات، فإن الأمر يتعدى حينها مرتبة التبسيط المجرد، ليصل إلى مرتبة الخطأ. ومما جاء في كتاب تشانغ:

> **«لا يندفع الناس بتأثير المصلحة الذاتية المادية إلى الحد الذي تدّعيه مناهج تدريس اقتصاد السوق الحر؛ ولو كان العالم الحقيقي مليئا بالأشخاص الفاعلين العقلانيين الذين يسعون إلى مصلحتهم الذاتية على النحو الذي تصوره هذه المناهج الدراسية، فإن هذا العالم**

[3] ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية: تشانغ؛ ص46، 47، 50.
[4] المصدر السابق؛ ص255.
[5] الدولة الشجاعة: ميرفي؛ ص12.

من شأنه أن ينهار بتأثير الممارسة المستمرة للاحتيال والرقابة والعقاب والمساومة».

ولهذا فإن مهمة دحض اقتصاديات السوق الحر تعتبر من المهمات السهلة؛ فإذا كان اقتصاديو هذه المدرسة يعتقدون بأن الجميع يتصفون بالأنانية والطمع فلا نحتاج حينها سوى إلى ثلة من الأمثلة عن إنكار الذات والغيرية لتحطيم هذا المجال بأكمله، لكن المشكلة تكمن في أن اقتصادي السوق الحر (لا) يعتقدون بذلك.

المحفزات واليد الخفية

هذا الادعاء (الفزاعة) الذي يطرحه منتقدو السوق الحر يأتي على جزأين؛ الأول: أن الاقتصاديين يعتقدون بأن الجميع أنانيون بشكل كامل، والثاني: أن الرأسمالية (تشترط) أن يكون الناس أنانيين بشكل كامل.

وفي ما يخص النقطة الأولى، يحاجج تشانغ بأن "اقتصادي السوق الحر ينطلقون من الافتراض بأن كل الأشخاص الفاعلين اقتصاديا يتصفون بالأنانية على النحو الذي لخصه آدم سميث في تقييمه لعمل القصّاب والخمّار والخبّاز".[6] ويشير تشانغ هنا إلى المقولة الشهيرة التي وردت في كتاب سميث (ثروة الأمم؛ [1776]): " إننا لا نتوقع قيام القصّاب أو الخمّار أو الخبّاز بتوفير طعامنا على أساس رغبته بعمل الخير، وإنما على أساس اعتباراته المتعلقة بمصلحته الذاتية".[7] ويبقى أمامنا أن نتساءل عما يدفع لإطلاق صفة "الأناني" على من يرفض العمل دون مقابل؛ بل إن من المحيّر السبب الذي يدفع إلى التعامل بازدراء مع التزام سميث بنقل الحقيقة كما هي. ولا شك في أنه ليس هنالك من حاجة للبرهان على أن القصّاب والخمّار والخبّاز لا يزودوننا بمنتجاتهم بسبب طيبة قلوبهم، "فالإنسان يكاد يمتلك حاجة لا تنقطع للحصول على المساعدة من الآخرين" كما يقول سميث، لكن "من العبث أن يتوقع حصوله على المساعدة بسبب حبهم لعمل الخير وحسب".[8]

في التعاملات الاقتصادية الطبيعية يتوقع الناس من كل طرف أن يسعى إلى تحقيق نتيجة تعود عليه بالنفع، لكن هذا التوقع لا يعني ضمنا أن

---

[6] ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية: تشانغ؛ ص43.

[7] ثروة الأمم: آدم سميث؛ ص13. يتصف كتاب سميث، وحاله هذا مماثل لحال الكثير من النصوص الكلاسيكية، أن من يتحدثون عنه أكثر ممن قرؤوه؛ ولذلك فإن من لا يملك الوقت لقراءته يجب عليه أن يقرأ العنوان الكامل للكتاب على الأقل، وهو (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم)؛ فعلى العكس من الكثير من منتقدي الرأسمالية كان سميث يفهم أن الثروة، لا الفقر، تنتج عن "أسباب".

[8] المصدر السابق؛ ص13.

الناس منغمسون بشكل كامل في السعي خلف مصالحهم الذاتية عندما لا يقومون بتعاملات اقتصادية (كأن يقضوا الوقت بصحبة الأصدقاء والأسرة)، ولا يعني ضمنا بأن السلوك الغيري (كالتبرع للجمعيات الخيرية) هو سلوك شاذ. إن الكثير من منتقدي الرأسمالية، من أمثال تشانغ، يستخدمون مصطلحي "المصلحة الذاتية" و"الأنانية" (أو "الطمع") ككلمتين مترادفين، لكن معنياهما مختلفان بشكل كبير؛ فالأنانية توحي بإرضاء المرء لأهوائه على حساب الآخرين، لكن التعاملات في السوق الحر لا تجري إلا عندما يرى طرفان مهتمان بمصالحهما الذاتية أنهما يستطيعان تحقيق منفعة متبادلة من التعاملات.

أما (المصلحة الذاتية) فيجب أن لا يجري الخلط بينها وبين (الجشع)؛ فإذا قرر أحدهم أن يتناول عصير التفاح عوضا عن عصير البرتقال على مائدة الفطور فهذا يعني أنه يتصرف وفقا لمصلحته الذاتية، ولا يمكن اتهامه بالأنانية إلا إذا انتزع عصير التفاح من يد طفل عطشان؛ وكذلك فإن قرار أخذ عطلة من العمل أو اتباع دورة دراسية لا يمكن اعتبارهما، بشكل عام، من الأمور الأنانية، لكن ذلك لا يمنع من اندراجهما بشكل مشروع ضمن منزلة (السعي خلف المصلحة الذاتية). وإن الرغبة في تلبية الاحتياجات والأمنيات لا توحي بالطمع بأي شكل من الأشكال، حيث كتب آدم سميث عن "السعي المتماثل المستمر الدؤوب لكل إنسان لتحسين حاله".[9] ويمكن للمصلحة الذاتية أن تعني رغبة المرء في توفير حياة أفضل له ولأسرته، لكنها قد تضم الغيرية أيضا في ثناياها وعددا كبيرا من الطموحات غير المالية.

ويحاجج الكثيرون بأن المصلحة الذاتية يجب أن لا ينظر إليها من منظور اقتصادي بحت، وإنما من منظور أوسع يصف أهدافنا وطموحاتنا؛ وعلى سبيل المثال: كتب ميلتون وروز فريدمان بأن:

> **«الانشغال الضيق بالسوق الاقتصادي أدى إلى تفسير ضيق للمصلحة الذاتية كأنانية قصيرة النظر، أي: كاهتمام مقصور على العوائد المادية المباشرة. ولقد دأب الاقتصاديون على التعرض للتوبيخ لما يزعم بأنه استخلاص لنتائج بعيدة المدى انطلاقا من "إنسان اقتصادي"غير موجود على أرض الواقع إطلاقا، والذي لا يتفوق إلا بقليل على أن يكون مجرد آلة حاسبة لا تستجيب إلا للمحفزات المالية. وهذا خطأ ذريع، فالمصلحة الذاتية ليست أنانية قصيرة النظر، فهي كل ما يدخل ضمن إطار اهتمامات الأطراف المشاركة، مهما**

[9] المصدر السابق؛ ص306.

كانت قيمهم ومهما كانت الأهداف التي يسعون خلفها. فالعالم الذي يسعى للدفع قدما بآفاق المجال الذي يتخصص فيه، والجمعية التبشيرية التي تسعى لتحويل الكفار إلى مؤمنين حقيقيين، والمحسن الذي يسعى لتوفير الراحة للمحتاجين: كل أولئك يسعون خلف مصالحهم هم، كما يرتؤونها، وكما يحكمون عليها وفقا للقيم الخاصة بكلّ منهم».[10]

إن آدم سميث لم يقترح إطلاقا أن المصلحة الذاتية المالية هي، أو يجب أن تكون، المحفز الوحيد في الحياة؛ ولقد عمل سميث في تدريس الفلسفة في جامعة إدنبرة وكتب نصوصا مطولة حول الأخلاق والغيرية، وفي كتابه (نظرية المشاعر الأخلاقية؛ [1759])،[11] والذي سبق (ثروة الأمم)، قام سميث بالتوسع في رأيه القائل بأن الإنسان ينقاد بشكل رئيسي بدافع (التقمص العاطفي) مع أخيه الإنسان، ومما كتبه:

«مهما بدا الإنسان أنانيا فمن الواضح أن هنالك بعض المبادئ في طبيعته تجعله مهتما بازدهار أحوال الآخرين، وتجعل سعادتهم أمرا ضروريا لسعادته، وذلك على الرغم من أنه لا يستمد أي شيء من سعادة الآخرين سوى الارتياح لمرآها».[12]

وكل من يألف حياة سميث وكتاباته يعلم أنه لم يكن، بأي شكل من الأشكال، ينساق بفعل المصلحة الذاتية المالية، ولا أنه كان يفترض أن أي أحد ينساق بفعلها؛ فلقد كان مدركا بشكل كامل أن الحياة تتجاوز المقتنيات المادية وألّف كتابا كاملا عن ذلك، لكن هذا الكتاب ليس (ثروة الأمم)، فـ(ثروة الأمم) كتاب حول علم الاقتصاد، ولا يمكن تجاهل المصلحة الذاتية المالية في كتاب عن الاقتصاد. إن الهدف الرئيسي لأي استثمار من الاستثمارات هو تحقيق الأرباح؛ فالقصّاب قد يقوم أحيانا بمنح الجمعيات الخيرية عائدات يوم كامل، والخبّاز قد يقدم أحيانا رغيفا من الخبز دون مقابل، لكن هذه الغيرية لا يمكنها أن تشكل النشاط الجوهري في أي استثمار، ولا تشكل افتراضات يمكن إقامة نظرية اقتصادية متينة على أساسها.

وتكمن النقطة الحاسمة في أن السوق الحر لا فرق فيه بين ما إذا كان المستثمر الريادي حسن النية بشكل لا غبار عليه وما إذا كان يخدم مصالحه

---

[10] حر في الاختيار: ميلتون وروز فريدمان؛ ص27.

[11] بما أن (ثروة الأمم) طُبع بعد سبعة عشر عاما من طباعة (نظرية المشاعر الأخلاقية) فقد اقترح البعض أن سميث تخلى عن اعتقاده بفعل الخير لدى البشر مقابل نموذج مجرد من العواطف، وذلك في الفترة الفاصلة بين الكتابين؛ لكن الحقيقة تقول بأن أقساما كبيرة من (ثروة الأمم) نقلها سميث حرفيا من محاضرات ألقاها قبل خمسة عشر عاما من صدور الكتاب، ولذلك فإن هذا الادعاء مستبعد جدا. راجع: مدخل إلى فكر آدم سميث: باتلر؛ ص15.

[12] ثروة الأمم: آدم سميث؛ ص1.

الشخصية دون خجل؛ ولقد قدّم سميث مصطلحه الشهير "اليد الخفية" بقوله:

> **«بتوجيه ذلك الجهد على نحو يحقق القيمة العليا لناتجه، فإنه لا ينوي من وراء ذلك تحقيق مكسبه الشخصي وحسب، فهو في هذه الحالة، كما في الكثير من الحالات الأخرى، ينقاد بتأثير يد خفية تعزز غاية لم تكن جزءا من نواياه في الأصل».[13]**

وهنا يعلمنا سميث درسين أساسيين؛ يتمثل الأول منهما في أن أفضل سبيل لسعي المرء خلف مصالحه الخاصة هو خدمة مصالح الآخرين، فلا حاجة بعدها لممارسة القوة أو للتخطيط المركزي؛ فمن خلال السعي إلى "مكسبه الشخصي" يقوم الفرد بإضافة القيمة إلى الاقتصاد وإلى تحقيق المنافع للآخرين؛ وتمتد هذه المنافع لتصل إلى أشخاص لم يلتقِ بهم قطّ وربما لن يسعد بصحبتهم. إن المصلحة الذاتية للقصّاب والخمّار تسهل حياة الآخرين ممن لا يرغبون بذبح المواشي أو صنع الشراب بأنفسهم؛ كما إن القصّاب لا يتوجب عليه أن يتكلف عناء صناعة خبزه بنفسه، والخبّاز يمكنه أن يستخدم ما يكسبه من أرباح لشراء الجعة من الخمّار؛ وهكذا فإن محفز الربح يضمن معروضا من الخبز واللحم والشراب بتكلفة أدنى ونوعية أفضل بالمقارنة مما كان ليكون عليه الحال لو أن كلّا منهم عمل على صناعة احتياجاته بنفسه.

أما الدرس الثاني فيتمثل في أن هذه المنافع المتبادلة تتحقق على الرغم من أن الفرد يعتبر طرفا فاعلا يقوم بما يقوم به دون إدراك ودون وعي منه بما يحصل؛ فدافع الربح يحفز الناس على الإحسان حتى وإن لم يحاولوا القيام بذلك، إذ يمكن للمستثمر الريادي الأناني الذي لا يميل إلى فعل الخير أن يتسبب بمنفعة المجتمع من خلال تلبية رغبات واحتياجات زبائنه، وفي الواقع: (سيتوجب) عليه أن يلبي رغبات الناس واحتياجاتهم إذا كان يرغب بتحقيق الازدهار لاستثماراته. وربما يكون هذا المستثمر الريادي عالما بقوانين الاقتصاد، وربما يكون جاهلا بها جملة وتفصيلا، لكنه ما دام يعمل من أجل نفسه فـ"لا بد أنه سيعمل كي يجعل الناتج السنوي للمجتمع أكبر ما يستطيع"، حتى وإن كان "لا يميل إلى تعزيز المصلحة العمومية، ولا يعلم مقدار تعزيزه لها".

---

[13] المصدر السابق؛ ص400.

لقد كانت البدعة الخطيرة التي جاء بها سميث تتجسد في توضيحه بأنه ليس هنالك أمر خبيث أو مشين يكتنف عملية البيع مقابل ربح معين؛ وكان هايك يعتقد بأن أفكار سميث "أهانت غريزة متجذرة بعمق ترى بأن الإنسان يجب عليه أن يهدف للإحسان بشكل ظاهر إلى من يعرفهم (مفهوم "الجار" في الكتاب المقدس). وهذه هي المشاعر التي لا تزال، وتحت شعار (العدالة الاجتماعية)، تحكم كل المطالب الاشتراكية وتوظف بسهولة كل ما يشعر به الأشخاص الأخيار من تعاطف، لكنها تتناقض مع المجتمع المفتوح الذي يدين له جميع سكان الغرب بالمستوى العام الذي وصلت إليه ثروتهم".[14] وفي يومنا هذا نرى أن الجميع، حتى المنتقدين الذين سلّموا بأن الرأسمالية تنجح في صنع النمو والازدهار، لا يزالون يحتفظون باشمئزازهم من آلية المصلحة الذاتية التي تحرك عجلة الرأسمالية؛ ومن ذلك على سبيل المثال: الشكوى من أن "المنظومة الراهنة تقوم على محفزات الطمع وحب التملّك، وهما أمران مثيران للاشمئزاز من الناحية الأخلاقية".[15]

ويرى الكثيرون تناقضا في إمكانية الخروج بغايات نبيلة من محفزات وضيعة (أو حيادية أخلاقيا على الأقل)؛ حيث يكتب برايان كابلان: "لدى عموم الناس شكوك شديدة حول كم يمكنهم أن يعتمدوا على الاستثمارات الساعية إلى الربح من أجل الخروج بنتائج نافعة للمجتمع، فهذه الاستثمارات تركز على محفزات الاستثمار، وتهمل الانضباط الذي تفرضه المنافسة".[16] ومن السهل الخلط بين الإدراك بأن المرء يمكنه مساعدة الآخرين عبر مساعدة نفسه وبين الإعلاء من شأن الطمع والأنانية؛ وبما أن الطمع مرفوض من الناحية الأخلاقية، فيترتب على ذلك أنه غير قادر على الإتيان بأي أمر جيد، فالنوايا الأفضل هي من تحقق النتائج الأفضل. لكن سميث يبين لنا أن هذا الاعتقاد يفتقر إلى الصواب: فالأمر لا يقف عند أن (من يعملون من أجل الربح يتسببون غالبا بفعل الخير للمجتمع) وحسب، وإنما يتعداه إلى الإدراك بأن (من يدّعون العمل من أجل المجتمع لا يبلون بلاء حسنا في معظم الأحيان)؛ إذ يقول سميث: "لم أطلع قطّ على خير كبير

[14] نزعة التفكير الاقتصادي: هايك؛ ص118.
[15] ما هو المقدار الكافي؟: روبرت وإدوارد سكيديليسكي؛ ص5.
[16] خرافة الناخب العقلاني: كابلان؛ ص30.

فعله أولئك الذين يدعون التجارة بهدف خدمة الصالح العام".[17] وسنناقش أسباب ذلك في الفصل القادم.

ويمكن القول باختصار: إن السعي خلف المصلحة الذاتية لا يتماثل مع الطمع؛ فالخمّار والخبّاز والقصّاب ربما لا يوفرون الشراب والخبز واللحم لأن احتياجات الآخرين تحفزهم على ذلك، وليس هنالك ما يمكن وصفه بأنه مشين أو وضيع، أو حتى بأنه يستند إلى الطمع، في أن يسعى المرء للعمل في استثمار أو مهنة تقيم أود أسرته. وهنالك من مؤيدي السوق الحر من قد يعلون من شأن الطمع، ومنهم من ينظر إلى الطمع كنوع من أنواع الشطط في السعي خلف المصلحة الذاتية؛ لكن المصلحة الذاتية (الحميدة) هي من يعتقد مؤيدو السوق الحر بأنها تحفز النشاط الاقتصادي، لا الطمع والأنانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مؤيدي السوق الحر قد يحاججون أيضا بأن الطمع في سياق اقتصاد السوق يتسبب بأذى يقل كثيرا عن الطمع الذي يمارَس على يد من يمتلكون سلطة التحكم السياسي بتخصيص الموارد.

حكاية (شركة الفولاذ)

في التحليل التطبيقي للتكلفة والمنفعة يفترض الاقتصاديون عموما وجود عنصر كبير من المصلحة الذاتية الضيقة، وليس هنالك دليل قاطع يوحي بأنهم مخطئون في اعتقادهم، فالملاحظة الواقعية بأن القصّاب والخبّاز يعملان من أجل المال لا تعني بأنهما لا يستمتعان بأداء عملهما، ولا بأنهما مستعدان للعمل دون مقابل إذا كانا يستطيعان تحمل تكاليف ذلك، وإنما تقتصر هذه الملاحظة على تذكيرنا بأنه من دون المحفزات المالية لن يكون بالإمكان أداء سوى نزر يسير من العمل.

لماذا، إذن، يعتقد تشانغ بأن زملاءه من الاقتصاديون يخطئون عندما يعتقدون بأن القرارات المالية التي يتخذها الناس تتحفز بشكل كبير بدافع المصلحة الذاتية؟ وهو يقدم لنا مفتاحا لحل هذا اللغز في تفكيره عندما ينقل كلام مدير شركة (كوبي) اليابانية للفولاذ، والذي سمعه عندما كان يتحدث في أحد المؤتمرات؛ حيث وقف هذا الرجل أمام فريق من الاقتصاديين وألقى على مسامعهم الخطاب الآتي:

[17] ثروة الأمم: آدم سميث؛ ص400.

«إنني آسف لما سأقوله، ولكن الاقتصاديين لا يعرفون كيف تجري الأمور على أرض الواقع. إنني أحمل شهادة الدكتوراه في علم المعادن، ومضى علي حوالي ثلاثة عقود وأنا أعمل في شركة كوبي للفولاذ، ولذلك فإنني أمتلك بعض المعلومات عن صناعة الفولاذ؛ لكن الشركة بلغت في يومنا هذا حدا بعيدا من التوسع والتعقيد لا يمكن معه حتى لي شخصيا أن أفهم أكثر من نصف الأمور التي تحدث في الشركة، أما المدراء الآخرون، والذين تدور اختصاصاتهم حول الحسابات والتسويق، فإنهم في الواقع لا يملكون الكثير عن المعلومات عما يجري؛ وعلى الرغم من ذلك، فإن مجلس الإدارة يوافق بصورة روتينية على أغلبية المشروعات التي يرسلها الموظفون، وذلك لأننا نعتقد بأن موظفينا يعملون لخدمة صالح الشركة. وإذا افترضنا أن الجميع يعمل على تعزيز مصالحهم الخاصة بهم، وشككنا بالمحفزات التي تحرك موظفينا دائما، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى توقف عمل الشركة تدريجيا، وسننفق كل أوقاتنا على مناقشة طلبات لا نعلم أي شيء عنها في الواقع. ويمكن القول بكل بساطة: إنك لن تستطيع إدارة أي منظمة بيروقراطية كبيرة، سواء كانت شركة كوبي للفولاذ أم حكومة بلادك نفسها، إذا كنت تفترض أن كل شخص يعمل من أجل مصالحه الخاصة به».[18]

ويصف تشانغ هذا المقطع الصغير من الخطاب بأنه "شهادة قوية على حدود النظرية الاقتصادية المعيارية، والتي تفترض أن المصلحة الذاتية هي المحفز البشري الوحيد الذي يمتلك تأثيرا". لكن دعونا ننصت إلى ما يقوله هذا المدير فعلا، فهو يصف عملا استثماريا وصل في ضخامته حدا يستعصي معه على كل فرد لوحده أن يتمكن من الإشراف على كل جوانب عمله؛ ولذلك فمن الطبيعي أن يوجب ذلك وضع حد معين من الثقة بالموظفين، ومن الممكن أن توضع هذه الثقة في غير محلها الملائم وأن يرفع مسؤولو المستويات الوسطى من الإدارة مقترحات غبية تؤدي إلى خسارة الشركة، كما إن من الممكن أيضا أن يسيء الموظفون استخدام هذه الثقة ويسرقوا أموال الشركة.

وبما أن واقع الشركة لا يشير إلى حدوث أي من النتيجتين غير المرغوبتين، فإن ذلك المدير يعتقد بأن موظفيه لا يعملون في خدمة مصالحهم الذاتية على النحو الذي يفترضه الاقتصاديون؛ لكنه مخطئ في ذلك، فالحقيقة تقول بأن الموظفون يتوجهون بتأثير المحفزات والمثبطات نفسها التي توجه مزودي الطعام الذين ذكرهم آدم سميث. وما لم تكن

[18] ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية: تشانغ؛ ص43.

شركة كوبي للفولاذ تمثل حالة خاصة جدا بين الشركات، فإن موظفيها ليسوا متطوعين وإنما يعملون مقابل رواتب، وجرى توظيفهم وفقا لما لديهم من مؤهلات وتوصيات وما أجروه من مقابلات. وإذا كان حال هذه الشركة كحال معظم الشركات، فإنها ستكافئ موظفيها بعلاوات يحصل عليها من يعزز مصالح الشركة، ولا شك في أنها ستحفز موظفيها بالترفيعات وزيادة الأجور، أما الموظفون الذين يقدمون أداء متدنيا فسيحرمون من الترفيع أو حتى قد يتعرضون للتسريح من العمل. إن تحفيز العمال لتعزيز مصالح الشركة هو (السبب) الذي أدى فعلا إلى عدم اضطرار المدراء إلى التشكيك بدوافع الموظفين وتمكنهم من الثقة بمقترحاتهم. ومن خلال الموازاة بين مصالح كل من: حاملي الأسهم، ومجلس الإدارة، والمدراء التنفيذيين، والموظفين تتمكن شركة كوبي للفولاذ من توجيه المصلحة الذاتية بشكل يحقق الازدهار والتناغم. وكما كتب نسيم طالب: "إن القوة العظيمة لمنظومة السوق الحر تكمن في حقيقة مفادها أن المدراء التنفيذيين للشركات لا يحتاجون إلى معرفة ما يجري في شركاتهم":[19] فليس هنالك تنازع بين العمل من أجل مصلحة الشركة وبين تعزيز مصلحة المرء الخاصة به. ولهذا فإن ما تفوه به مدير شركة كوبي للفولاذ لا يقدم شهادة على حدود الاقتصاد المعياري، وإنما على التأثير العملي لمفهوم اليد الخفية.[20]

إن المدير السابق يتبنى رأيا، ويبدو أن تشانغ يشاطره هذا الرأي، يقول بأن المصلحة الذاتية للموظف لا يمكن الدفع بها قدما على النحو الأفضل إلا عن طريق الاختلاس أو السرقة أو الاحتيال. ويجب أن تذكر هنا أن تشانغ يعتقد بأن الاقتصاديين الكلاسيكيين ينظرون إلى الناس كـ"عناصر فاعلة تتصف بالأنانية واللاأخلاقية" ولذلك لا بد أنهم يشعرون بالسعادة عندما يمارسون أعمالا إجرامية؛ وبما أن موظفي شركة كوبي للفولاذ يبدو أنهم يعملون بنزاهة، فإن تشانغ يجد ما يبرر له رأيه القائل بأن الاقتصاديين مخطئون.

لكن مما لا شك فيه أن شركة كوبي تتضمن مثبطات بالإضافة إلى المحفزات؛ فحتى لو كانت شخصية كادر الشركة بعيدة عن الذم، فسيكون

---

[19] البجعة السوداء: نسيم طالب؛ ص17.

[20] من الجدير بالذكر هنا أنه حتى لو كان الموظفون محفزين بالرغبة في صناعة فولاذ جيد وحسب، وليس بالرغبة في المحافظة على مناصبهم في الشركة أو بالترفيع، فإن هذه الرغبة تظل جزءا مما يحدد مصلحتهم الذاتية؛ فالفضول الفكري والرغبة في أداء عمل جيد والرضى الناتج عن الإنجاز جميعها من المحفزات التي يمكنها أن توجه الناس.

من المفاجئ إذا كانت الشركة لا تتضمن ضوابط تنظيمية وعملية انضباطية تفضي في بعض الحالات إلى التسريح من العمل؛ ومن شأنها أيضا أن تحتوي نوعا ما من أنواع منظومة المراقبة الفيديوية في مقراتها. إن الاستثمارات تحتوي على ضوابط تنظيمية ومنظومات مراقبة وإجراءات انضباطية لا لأنها تفترض بأن الجميع محتالون يحركهم الطمع، وإنما لأن هنالك البعض ممن هم على هذه الشاكلة.[21] كما إن لدينا قوانين ضد القتل والسرقة للسبب نفسه، أي: للتعامل مع أقلية من المجرمين، وليس لأننا نفترض أن الجميع "عناصر فاعلة تتصف بالأنانية واللاأخلاقية".

إن الإجراءات الوقائية ضد الأداء السيئ في أماكن العمل تنسجم تماما مع رأي منهج السوق الحر القائل بأن الحياة الاقتصادية يجب تنظيمها على نحو يحول دون حدوث الفساد والابتزاز والسرقة. ومعظم الموظفين يعتقدون أن المنافع التي يستلمونها مقابل العمل بجد، مضافا إليها خطر التسريح من العمل أو الملاحقة القانونية في حالة الإهمال أو السرقة، تعني أن مصالحهم الذاتية تتعزز على الوجه الأفضل من خلال تعزيز مصالح الشركة. إن الجزرة قد تكون محفزا أعظم من العصا، لكن أيا منهما لا يستند إلى حب رب العمل لفعل الخير. وإن مدير شركة كوبي يفترض أن الموظفين "الذين يعملون لتعزيز مصالحهم الخاصة" لا يمكنهم أن يقوموا أيضا "بالعمل لتحقيق صالح الشركة"؛ أما الحقيقة فتقول بأن إطار المحفزات الذي يقدمه رب العمل يعني أن الهدفين كليهما متوافقان على نحو تام.

هل الطمع أمر جيد؟

هل يوجد معنى للطمع يمكن القول بموجبه بأن "الطمع أمر جيد"؟ إن آدم سميث ما كان له أن يتفوه أبدا بمثل هذه العبارة الفظة، وذلك لأنه لم يكن يؤمن بها في أقل التقديرات؛ وإنما جاءت هذه الكلمات على لسان شخصية خيالية تدعى (غوردون غيكو)، والذي يدير شركة وهمية تدعى (شركة تيلدار للورق)، وكان من بنات أفكار المخرج اليساري أوليفر ستون في فيلمه الذي يسخر به من الشركات (وول ستريت؛ [1987]). لكن حتى هذه الصورة

[21] وواقع الحال يظهر لنا أنه ليس كل من عمل في شركة كوبي يتصف بالسلوك الحسن والعصمة من ارتكاب الخطأ؛ ففي العام (2006) أظهر أحد التحقيقات التي نشرتها صحيفة (جابان تايمز) أن "البيانات المتعلقة بالسخام والدخان المنبعث من أحد مصانع الشركة جرى تزييفها مرات عديدة خلال ثلاثين عاما". وفي العام (2009) استقال رئيس مجلس الإدارة بسبب "تبرعات غير ملائمة" صبت في جيوب بعض السياسيين. وفي العام (2002) وافق ستة من المدراء التنفيذيين في الشركة وأحد ممارسي الابتزاز في الشركة على دفع (310 مليون ين) للشركة بعد فضيحة طالت الأجور؛ وقد سجل أحد القضاة الذين عملوا في القضية الأخيرة الملاحظة الآتية: "ليس بإمكان كبار مدراء الشركة أن يتفادوا المسؤولية من خلال مجرد التذرع بأنهم لم يكونوا على علم (بالأفعال الخاطئة التي ارتكبها مرؤوسوهم)". راجع: المستثمرون يوافقون على تسوية الدعوى القضائية المتعلقة بشركة كوبي للفولاذ (مقالة في صحيفة جابان تايمز بتاريخ 6 أبريل 2002).

الكاريكاتيرية القبيحة لرجل الأعمال الخبيث تعترف بأن كلمة "الطمع" لا تنطبق تماما على وصف الآلية التي توجه التقدم الاقتصادي:

> **«إن الطمع، وليس لدينا كلمة أفضل لوصف الأمر، هو أمر جيد. إن الطمع يفعل فعله؛ فهو يوضح الصورة، ويخترق الصعاب، ويلتقط جوهر الروح التطورية. الطمع بكل أشكاله: الطمع في الحياة، وفي المال، وفي الحب، وفي المعرفة، قد ترك علامته على الموجة البشرية المتصاعدة. ويجب عليكم أن تتذكروا قولي: إن الطمع لن يكتفي بإنقاذ شركة تيلدار للورق، وإنما سينقذ أيضا تلك الشركة الصناعية الأخرى التي تدعى (الولايات المتحدة الأمريكية)".**

وفي نهاية الفيلم يتبين أن الطمع لم يكن جيدا لغوردون غيكو، والذي يدان بممارسة (الاتجار بالأسهم بناء على معلومات داخلية) ويرسل إلى السجن. لكن اقتصاديي السوق الحر لن يذرفوا دمعة واحدة على هذا الرجل، فهم يعلمون أن الطمع ربما يقود إلى شرور عظيمة وأن الأسواق يجب تقييدها بحكم القانون. إذن: الطمع (ليس) أمرا جيدا، فهو قد يقود إلى الإجرام كما حصل مع الشخصية الخيالية (غوردون غيكو) والشخصية الحقيقية (بيرني ميدوف)؛ أما السرقة والخداع والفساد فهي مخاطر توجد في كل المجتمعات، فسواء شئنا أم أبينا، لا بد لكل المجتمعات، سواء كانت إقطاعية أم اشتراكية أم رأسمالية، أن تتضمن الأنانية والجشع، وكذلك الأمر بالنسبة للكسل والشهوة، فهذه الأمور ليست خاصة بالأسواق الحرة، وليس هنالك سبب يدعو للاعتقاد بأن الرأسمالية هي من يولّدها. وحول هذا الأمر يقول توم بالمر:

> **«لا أعلم سببا جديرا يدعو للاعتقاد بأن الأسواق تروج للأنانية أو الطمع، أي: بالمعنى الذي يؤدي فيه التفاعل السوقي إلى زيادة حجم الطمع أو ميل الناس إلى الأنانية، وذلك على نحو يزيد فيه على الحجم الملاحَظ في مجتمعات تحكمها دول تقمع الأسواق أو تثبطها أو تتدخل في عملها أو تتسبب باضطرابها».[22]**

لكن بينما يعتبر الطمع أمرا سيئا فليس هنالك من داعٍ للتظاهر بأنه غير موجود أو أنه يمكن محوه من طبيعة البشر بطريقة ما. وبينما لا يمكن السعي خلف المصلحة الذاتية في المجتمعات القبائلية أو الإقطاعية أو الاشتراكية إلا على حساب الآخرين من خلال السعي خلف السلطة، فإن

[22] آدم سميث وخرافة الطمع: توم بالمر؛ ص66.

رأسمالية السوق الحر تستطيع كبح جماح المصلحة الذاتية وتوجيهها نحو فعاليات تفيد الجميع. ويعبر ديفيد بوز عن ذلك بقوله:

> **«يشتكي منتقدو الأسواق غالبا من أن الرأسمالية تشجع السعي خلف المصلحة الذاتية وتكافئ عليه؛ لكن الحقيقة تقول بأن الناس يهتمون بمصالحهم الذاتية بغض النظر عن المنظومة السياسية التي يعيشون في ظلها. إن الشركات تسيّر مصلحتها الذاتية في مسارات نافعة للمجتمع. وإن الناس في السوق الحر يحققون أهدافهم الخاصة بهم من خلال اكتشاف ما يحتاجه الآخرون ومحاولة تزويدهم بهذه الاحتياجات».[23]**

إن الرأسمالية (لا) تستند إلى محفزات أنانية، لكنها قادرة على توظيف المحفزات الأنانية في خدمة غايات خيّرة أينما تواجدت هذه المحفزات. ومهما يكن من أمر، فإن الاعتراض الأخلاقي على الرأسمالية بأنها "تكافئ على الطمع"[24] لا يقوم على أساس متين؛ فالطماعون يكرهون الأسواق الحرة لأن وجود التنافس يمنعهم من تقاضي ثمن مرتفع جدا مقابل تقديم مقادير ضئيلة جدا. إنهم يسعون دون توقف للحصول على حماية خاصة من الحكومة كي يجعلوا الأسواق أقل حرية، ومن أجل المحافظة على ارتفاع الأسعار، واستبعاد منافسيهم. إن الرأسمالية تقف موقفا صارما ضد الأنانية، ولا تستند إليها، أما الاشتراكية فهي، وعلى العكس من ذلك، تستند إلى الغيرية؛ ويعبر آرثر سيلدون عن ذلك بقوله:

> **«تكمن ميزة الرأسمالية في أنها تفصل الغاية عن النتيجة؛ فهي لا تشترط وجود أشخاص خيّرين. أما سيئة الاشتراكية فهي تكمن في أن الأشخاص الذين قد يبدؤون مع نوايا طيبة، ولكنهم ماهرون في اكتساب سلطة الإجبار، يمكنهم استخدام هذه السلطة لإحداث الأذى».[25]**

ويدّعي هاجون تشانغ أن المنظومة الاقتصادية التي تعتمد على "أفراد يسعون خلف مصالحهم الذاتية، والتي تحتويها المناهج الدراسية لعلم الاقتصاد، من شأنها أن تتوقف تدريجيا لأننا قد ننفق معظم أوقاتنا في الخداع، ومحاولة القبض على المخادعين، ومعاقبة من نقبض عليه من

---

[23] التنافس والتعاون: ديفيد بوز؛ ص35.
[24] تجاوز الرأسمالية.. التاريخ والرؤية والأمل؛ كوفمان؛ صxi.
[25] الأعمال الكاملة لآرثر سيلدون: سيلدون؛ ص344.

هؤلاء".[26] وهو يرى بأن مثل هذا المجتمع "ينهار تحت ثقل الممارسة الدؤوبة للخداع والمراقبة والمعاقبة والمساومة".[27] وفي الواقع، إن تشانغ يقدم لنا وصفا ممتازا لما يحدث في اليوتوبيات الاشتراكية التي شهدتها أوروبا الشرقية في القرن العشرين؛ فالمراقبة المستمرة والمعاقبة الدؤوبة كانا من الأمور الضرورية في هذه البلدان التعيسة لا لشيء إلا لأنه لم تكن هنالك يد خفية تعمل على التوجيه السلمي للعمالة نحو تحقيق نتائج نافعة اجتماعيا. ومن خلال الاستعاضة عن اليد الخفية للاستثمار الحر باليد الميتة للدولة أجبرت المجتمعات الشيوعية على الاعتماد على الرقابة والبروباغندا من أجل الحفاظ على انضباط العمال. ومع غياب المحفزات المالية الكافية لمكافأتهم لم يشعر المواطنون إلا بدافع ضئيل يدفعهم للعمل من أجل تحسين أحوال المجتمع، فكانوا يرون أن السبيل الأفضل لخدمة مصالحهم الذاتية يكمن في إهمال مسؤولياتهم والاحتيال والسرقة، ومن هنا جاءت الطرفة الروسية التي تقول: "نتظاهر بأننا نعمل، وهم يتظاهرون بأنهم يدفعون لنا أجرا كافيا".

الخلاصة

إن الاقتصاديين لا يفترضون أن الطمع أمر جيد، ولا يفترضون أن الناس كلهم أنانيون؛ فهم يعلمون، كما يعلم غيرهم، بأن الناس قادرون على التوزع ضمن نطاق كامل من الأفكار والمشاعر والمحفزات والعواطف؛ وتكمن النقطة المهمة في أن السوق الحر يفعل فعله بغض النظر عما إذا كان الناس أنانيين أم غيريين. أما إذا رفض المرء اعتبار المصلحة الذاتية محفزا رئيسيا في توجيه الاقتصاد، فلا يبقى أمامه بعدها إلا الاستنتاج بأن الناس يفعلون ما يفعلون دون سبب. وإذا لم يُفسَّر هذا الأمر استنادا إلى محفز الربح فهذا يعني أن نتخيل أن من يعملون بجد ليس لهم من دافع لفعل ذلك إلا استمتاعهم بالعمل، وليس بسبب ما يكسبونه بفضل هذا العمل من دخل إضافي. وإذا لم يستجب الناس للمحفزات المالية على نحو عقلاني أو قابل للتوقع، فلن ينتج حينها عن زيادة الضرائب إلا تأثير تثبيطي ضئيل، ومن هنا جاءت مقولة ريتشارد ميرفي في التشديد على أن "النشاط الاستثماري الريادي هو خيار لنمط المعيشة يختاره المستثمر الريادي

[26] ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية: تشانغ؛ ص41.
[27] المصدر السابق؛ ص255.

الحقيقي بغض النظر عن الضرائب"؛[28] أما جوزيف ستيغليتز فلم يجد حرجا في الدعوة إلى فرض أي سعر لضريبة الدخل وصولا حتى إلى (100%)، حيث قال: "قد أتفق مع لافير[29] بأنك إذا فرضت على الناس ضريبة مقدارها (100%) فإنهم قد لا يعملون، لكن حتى في هذه الحالة سيكون هنالك الكثير من الناس الذين سيعملون دون الحاجة إلى المحفز المالي".[30]

وتتلخص الرسالة التي يريد تشانغ إيصالها للقارئ، وعنوان الفصل الذي يهجم فيه على آدم سميث، في: "إذا افترضتَ الأسوأ في الناس فيجب عليك أن تتوقع حصولك على أسوأ الأمور منهم"، لكن هذه المقولة ليست إلا عبارة نمطية ليس لها معنى، فالافتراض ليس له سوى تأثير ضئيل على سلوك الناس، والأمر المؤثر فعليا هو كيفية معاملتك لهم. والمفارقة تكمن في أن تشانغ (لا) يفترض الأحسن في الناس، فهو، وحاله هذا مماثل لحال الكثير من اليساريين، يؤكد على الطبيعة الخيرة المتسامحة للبشرية لكنه يؤيد في الوقت نفسه سياسات توحي بأن المجتمع سينحدر إلى الفوضى والتفكك إذا لم تعمد الحكومة إلى فرض الضوابط التنظيمية بشكل يكاد يكون شاملا لكل ما يمكن تصوره من النشاطات والتعاملات. إنه لا يتوقع حصوله على الأفضل من المصرفيين وكبار المدراء التنفيذيين من خلال افتراض الأفضل حولهم، وإنما يقوم عوضا عن ذلك بتأييد حظر أنواع متعددة من الخدمات المالية والحد من الأجور التي يتلقاها المدراء التنفيذيون. ولا يقترح تشانغ أن تتنحى الحكومة جانبا وتسمح بازدهار "السلوكيات غير الأنانية" و"الأعراف الأخلاقية" للناس؛[31] بل إنه، وعلى العكس من ذلك، يخلص إلى أن "الحكومة تحتاج إلى أن تصبح أكبر حجما وأكثر نشاطا".[32]

أما أنصار السوق الحر فيجري تصويرهم على نحو ساخر بأنهم يحملون نظرة سوداوية عن البشرية بينما يعتنقون في الوقت نفسه سياسات تشدد على التعاون الطوعي مع الحد الأدنى من القيود المفروضة على السلوك البشري. ولا يتضح هذا الأمر بشكل كامل إلا إذا فهمنا أن هؤلاء، في الحقيقة، لا يعتقدون بأن الناس عناصر فاعلة عديمة الرحمة تعمل على خدمة مصالحها الذاتية. والمجموعة الوحيدة من المثقفين الذين لا يكفون

---

[28] الدولة الشجاعة: ميرفي؛ ص283.
[29] اشتهر آرثر لافير بـ"منحني لافير"، والذي يبين أن عائدات الضرائب تتناقص عندما تصل أسعار الضرائب إلى حدود مرتفعة جدا.
[30] لا يا سيدي.. إن وصول سعر الضريبة إلى (75%) لن يتسبب بالضرر: سميث.
[31] ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية: تشانغ؛ ص50.
[32] المصدر السابق؛ ص260.

عن الادعاء بأننا ماديون مهووسون بالاستهلاك وخدمة المصالح الذاتية هم المفكرون اليساريون من أمثال أوليفر جيمس الذي يشتكي ممن يدعوهم "الرأسماليون الأنانيون". وقد لاحظ كينيث مينوغ أن المساواتيين هم من يؤمنون بأن "معظم الناس أنانيون وطماعون، لكن الحكومات يمكنها أن تعمل بشكل أخلاقي بالنيابة عنهم".[33]

ويمكن القول بعبارة مبسطة: إن الاقتصاديين يفترضون أن معظم الناس ينقادون بتأثير المصلحة الذاتية عندما يتعلق الأمر بالتعاملات المالية. وهذا الافتراض لم يأت عن طريق الاعتقاد المجرد، وإنما عن طريق الملاحظة المستندة إلى ما كشفته تفضيلات أشخاص حقيقيين في كل المجتمعات منذ بداية التاريخ. وكما يلاحظ بينمور فإن البحث التجريبي:

> **«يقف بقوة إلى جانب الاستنتاج القائل بأنه في ما يخص معظم الأشخاص المحفزين بما فيه الكفاية في معظم البيئات الاقتصادية في المجتمعات المتطورة: يمكن تفسير البيانات دون الافتراض بضخامة عامل الاهتمام بالآخرين. وليس من المتعارف عليه في المنهج السائد لعلم الاقتصاد [ومهما تكن الحالة] أن الإنسان يسعى إلى الحد الأعلى من دخله. [والاقتصاديون، سواء كانوا من النيوليبراليين أو من غيرهم، (لا) يعتقدون بأن] الناس لا يؤثر عليهم عامل اجتماعي أو عامل الاهتمام بالآخرين في الأدوار النفعية التي تصف خياراتهم النهائية".[34]**

ومهما كان تعريف المصلحة الذاتية الذي نعتمده ضيقا، فمن الواضح أنها تمثل محفزا شديد التأثير في التفاعلات البشرية. وعندما يقترب تشانغ من نهاية الفصل الذي تناول فيه موضوع المصلحة الذاتية، نجده يعترف بذلك قائلا: "لا شك في أن كل ما قلناه لا يعني أننا ننكر أن السعي خلف المصلحة الذاتية يمثل أحد أهم المحفزات البشرية".[35] فهذا السبب يفسر قيام الخبّاز ببيع الخبز في القرن الثامن عشر، ولا يزال يفيدنا في تفسير القسم الأكبر من النشاط الاقتصادي على نحو أفضل بكثير من التفسيرات التي تقدمها النظريات القائمة على "فعل الخير" أو "خيارات النمط المعيشي". وعلى الرغم من ذلك، فليس هنالك من يدعي بجدية أن المصلحة الذاتية هي المحفز الوحيد في حياة البشر؛ فالغيرية وفعل الخير والكرم تزدهر

---

[33] الوهم المساواتي: كينيث مينوغ؛ ص23-24.
[34] الإنسان الاقتصادي.. حقيقة أم مغالطة: بينمور؛ ص4-5.
[35] ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية: تشانغ؛ ص50.

في الحياة اليومية ويمكننا أن نجدها حتى في عالم الاستثمارات الذي يتصف بالواقعية والعملية. وكما يقول تشانغ: "إن المصلحة الذاتية من أقوى الميزات لدى معظم البشر، لكنها ليست الدافع الوحيد"؛[36] وهذه من الحقائق البسيطة، وليس هنالك بين اقتصادي السوق الحر من يقول عكس ذلك، فلا خلاف بينهم في ما يخص هذه النقطة على الأقل.

إن الطمع ليس أمرا جيدا، والرأسمالية لا تعتمد على أن يكون الناس طماعين؛ لكن الرأسمالية جيدة (حقا) لأنها تفعل فعلها حتى وإن كان الناس طماعين.

[36] الدولة الشجاعة: ميرفي؛ ص41.

2. الاقتصاديون يعتقدون بأن الناس عقلانيون بشكل كامل

"الاقتصاد ليس علما"، هذا ما كتبته سوزان مور في مقالة لها على صفحات (الغارديان)، وأضافت: "إنه لا يندرج حتى ضمن العلوم الاجتماعية، فهو نظرية مضادة للمجتمع. إنه يفترض أن السلوك يتسم بالعقلانية".[37] كما إن ريتشارد ميرفي يقول في كتابه (الدولة الشجاعة) بأن الاقتصاديين يعتقدون بأن "هنالك معلومات كاملة متاحة في الأسواق من شأنها توفير الاطلاع للقرارات التي يجري اتخاذها على النحو الأمثل وفقا لذلك. وبعبارة أخرى: إن الاقتصاديين يفترضون أننا جميعا نعلم كل ما نحتاج معرفته حول كل شيء على الإطلاق".[38]

إن الاقتصاديين لا يفترضون ذلك. والعقلانية مفهوم مهم في الاقتصاد، وللاقتصاديين آراء مختلفة حول المدى الذي يصل إليه الناس في عقلانيتهم، لكن الاقتصاديين، وكما يرى تايلور كاوين، "لا يقبلون مجموعة محددة بعينها من الافتراضات حول العقلانية، ولا يقبلون بأي مجموعة محددة بعينها حول دور افتراضات العقلانية في النظرية الاقتصادية على صعيدي النظرية والممارسة".[39] وقد جرى تسليط الضوء على هذا الموضوع عندما فاز يوجين فاما وروبرت شيلر سوية بجائزة نوبل للاقتصاد في العام (2013) على الرغم من التغاير الصارخ في رأييهما بشأن عقلانية الناس والأسواق. ويميل المتخصصون في (نظرية الألعاب) إلى الافتراض بأن الناس على سوية عالية من العقلانية، كما إن بعض النماذج الاقتصادية النظرية تقوم على أساس الافتراض بأن الأفراد يتصفون بالمنطقية وبالاطلاع الكامل؛ لكن هذا لا يعني أن الاقتصاديين يعتقدون بأن السكان جميعا يتصفون بالعقلانية أو سعة الاطلاع أو الذكاء أو الحكمة، ولا يعني في الوقت نفسه أن حقل علم الاقتصاد يمكن القضاء عليه بإبراز الأمثلة التي لا تكاد تنتهي حول غباء الإنسان.

بعض النماذج مفيد

من الأقوال المأثورة عن عالم الإحصاء جورج بوكس: "كل النماذج خاطئة، لكن بعضها مفيد".[40] إن علم الاقتصاد النظري يقوم أحيانا بوصف عالم لا يعتقد أي أحد بوجوده، ولا يعتقد أي أحد بأنه سيوجد أبدا، ومع ذلك

---

[37] لماذا نأخذ الاقتصاديين على محمل الجد (مقالة بتاريخ 6 يونيو 2012 في صحيفة الغارديان): مور.
[38] الدولة الشجاعة: ميرفي؛ ص77.
[39] كيف يفكر الاقتصاديون بشأن العقلانية؟: كاوين؛ ص233.
[40] البناء التجريبي للنماذج وسطوح الاستجابة: بوكس، درايبر؛ ص424.

فإن هذا العالم يظل مفيدا. وعلى سبيل المثال: تقترح النظرية الاقتصادية أنه إذا وجد تنافس مثالي ضمن سوق يتمتع بالحرية الكاملة فإن الأسعار ستنخفض إلى نقطة لا يوجد فيها أي ربح فائض؛ فبموجب هذا السيناريو تقوم شركة ما ببيع سلعة بهامش ربح مقداره (10%)، لذلك تبادر شركة أخرى إلى بيع السلعة نفسها بهامش ربح مقداره (9%)، ويستمر تخفيض الأسعار على هذه الشاكلة حتى يصل سعر بيع هذه السلعة إلى القيمة نفسها التي يكلفها إنتاج هذه السلعة وتوزيعها وبيعها بالتجزئة، بما في ذلك رواتب كل العمال المنخرطين في هذه السلسلة (التكلفة الهامشية للإنتاج).

من الواضح أن هذا السيناريو يفتقر إلى الواقعية تماما، ويعود جزء من السبب إلى أن الضوابط التنظيمية التي تفرضها الحكومة تستبعد إمكانية ظهور أسواق حرة تتمتع بالتنافسية الكاملة وغياب المعوقات التي تعيق دخول المشاركين الجدد؛ لكن هنالك سبب آخر يتمثل في أن الاقتصاد الحي الخلاق يحتوي دائما على هوامش ربح يسعى إليها المستثمرون الرياديون. وعلى الرغم من أن النموذج المذكور يتصف بأنه افتراضي إلى حد بعيد، فهو يحتوي الحقيقة المهمة القائلة بأن ارتفاع مستوى التنافس يميل إلى التسبب بانخفاض الأسعار. إن إزالة معوقات الدخول إلى النشاط الاقتصادي تجبر الأسعار على الانخفاض، كما إنه يتسبب بانخفاض هوامش الربح (عند تساوي العوامل المؤثرة الأخرى). ويرى هاريس وسيلدون أن "التنافس (المثالي) من الأمور الخيالية، لكنه أمر خيالي مفيد؛ فهو لا ينقض القول بأنه كلما انخفضت سوية اللامثالية لدى السوق كان أقدر على بلوغ النموذج "المثالي" الذي تطرحه النظرية، وكانت النتائج التي قد يحققها أفضل على صعيدي التكاليف والأسعار".[41]

وليس من الضروري للسوق الحر (المتمتع بحرية كاملة) أن يوجد كي نرى النتائج التجريبية لمنافع التنافس، ولا يجب علينا خلق عالم خيالي يسوده التنافس المثالي إذا كنا نريد أن نشعر بمنافع التنافس. كما يجب التأكيد على أنه ليس صحيحا ما يقال بأن المرء إذا دفع أكثر من سعر التكلفة لسلعة ما فإن "مبتنى الاقتصاد النيوليبرالي سيتهاوى بأكمله"[42] كما يدّعي

[41] الترويج الإعلاني في المجتمع الحر: هاريس، سيلدون؛ ص48.
[42] الدولة الشجاعة: ميرفي؛ ص45

ريتشارد ميرفي.[43] فكم يختلف هذا الأمر عن اشتراكية الدولية التي كلما اقترب فيها البلد من النموذج المثالي للتخطيط المركزي أصبحت نتائجه أسوأ؟! (وكم من المفارقة في أقوال من ينتقدون السوق الحر بسبب افتقاره إلى المثالية في التنافس ويقترحون الاحتكار الحكومي كحل لذلك؟!).

ولنأخذ مثالا من الكتب التي تعرض مبادئ علم الاقتصاد: فالنموذج الذي يفترض أن الأسعار الأدنى ستؤدي إلى المزيد من المبيعات إنما هو نموذج نافع، لا لأن هذه النتيجة تلي التدخل (دائما)، وإنما لأنه (يميل) إلى ذلك، وأنه (تبيّن) أنه يقوم بذلك، وأن هنالك أسباب تستند إلى الحس السليم تبرر لماذا (يتعين) عليه ذلك. وعلى النحو ذاته، فإن النموذج الذي يفترض أن الناس يتخذون قرارات عقلانية تهتم بالمصلحة الذاتية إنما هو نموذج نافع، لا لأن الناس يقومون بذلك دائما، وإنما لأن معظم الناس يحاولون القيام بذلك، وينجحون كثيرا بذلك في معظم الأحيان. أما الإنسان العقلاني (الإنسان الاقتصادي) فهو "ليس مجرد تبسيط للإنسان وحسب، كما هو حال النماذج جميعها، وإنما هو أيضا صورة هزلية لأنه يفرط في تلخيص مميزات رئيسية للسلوك الاقتصادي".[44] وما دامت هذه الصورة الهزلية تمثل حقيقة جوهرية حول الكيفية التي يميل بها الناس للسلوك فإن النموذج المطروح يُعتبَر نافعا.

الخيار العقلاني والاقتصاديات السلوكية

يمكننا أن نتوقع من الإنسان أن يبدي درجة مقبولة من العقلانية؛ وكما يقول باتريك جايك أوروورك فإنه سيكون من الغريب لو أن الإنسان يتصرف دائما بشكل غير عقلاني: "تخيل معي ما سيكون عليه الحال لو أننا قمنا بأداء نشاطاتنا اليومية ونحن نتعمد عدم تحقيق الربح منها: نأكل الحصى، ونتحدث مع أثاث المنزل، ونستقل سياراتنا لا لشيء إلا للاصطدام بالأشجار".[45] إن التوقعات القائمة على تحقيق الحد الأقصى المنطقي من المنفعة يمكن اختبارها تجريبيا؛ وربما كانت سوزان مور محقة في قولها بأن الاقتصاد ليس علما، وإنما هو علم اجتماعي؛ فهو يدرس النشاط البشري،

[43] يرى ميرفي أن الاقتصاديين "يفترضون أن كل مجال استثماري يبيع كل سلعة ينتجها بما يطلق عليه (التكلفة الهامشية للإنتاج)، وهذا يعني أن كل ما يرغبون باستعادته من السلعة التي يبيعونها هو بالضبط: التكلفة التي تقع على كاهلهم بسبب صناعة تلك السلعة نفسها التي أنتجوها. وعلى سبيل المثال: إذا قامت إحدى شركات إنتاج الأغاني ببيعك الملف الصوتي للأغنية (MP3) للأغنية عبر شبكة الإنترنت، فعندها يتعين عليك، بل يجب عليك، وكي يعمل عمله النموذج اليوتوبي الذي يصفه الاقتصاديون النيوليبراليون، أن لا تدفع إلا تكلفة إنتاج الملف الصوتي الذي بيع لك. وأنا لا أمزح هاهنا: فمبتنى الاقتصاد النيوليبرالي واللازمة التي لا تكاد تتوقف عن أن المستثمرين أكثر كفاءة من الحكومة إنما يقومان على هذا النوع من المحاكمة المنطقية". الدولة الشجاعة: ميرفي؛ ص44-45.

[44] طبيعة "الإنسان الاقتصادي العقلاني": مورغان؛ ص20.

[45] حول ثروة الأمم: أوروورك؛ ص50-51.

ولهذا فلا يمكنه أبدا أن يتنبأ بالسلوك بالدقة المعتادة في مجال العلوم الطبيعية. وعلى الرغم من ذلك، يمكننا أن نراقب السلوك ونخرج بتوقعات عقلانية حول ما قد يقوم به معظم الناس في الحالات الروتينية القائمة على المصلحة الذاتية العقلانية.

إن العقلانية في المنهج الاقتصادي السائد "تعني، بكل بساطة، أن الناس يتصرفون على نحو ينسجم مع تفضيلاتهم"؛[46] والتصرف على نحو عقلاني يعني "اختيار الوسيلة الأفضل لتحقيق غاية الشخص الذي يختارها".[47] وإن مهمة الاقتصاديين كانت لتكون أسهل بكثير لو كان العالم مأهولا بأشخاص يتصفون بصفاء العقل وبعد النظر والسعي إلى تحقيق الحد الأقصى المنطقي للمنفعة؛ لكن مما يؤسف له أن العالم ليس كذلك، وليس هنالك إلا ثلة من الاقتصاديين، إن وجدت، ممن يدعون إلى نسخة دوغمائية من نظرية الخيار العقلاني التي تفترض أن الناس ليسوا سوى آلات جامدة تقوم بعمليات حسابية؛ فبعيدا عن الاعتقاد بنظرة تبسيطية عن البشرية، دأب الاقتصاديون طوال عقود ودون هوادة على تحدي ونقض الفكرة القائلة بـ"الإنسان العقلاني"،[48] فظهرت مفاهيم من أمثال "العقلانية المقيَّدة"، و"الجهل العقلاني"، و"اللاعقلانية العقلانية" على يد أرباب هذا الاختصاص، ومن الأسماء التي ساهمت في إثراء هذا الجدل: ريتشارد ثالر، فيرنون سميث، آرييل روبينستين، كاس سانستين، رونالد كوز، وبرايان كابلان؛ ويؤازرهم في ذلك بعض علماء النفس، ومن أبرزهم: دانييل كانيمان، ودان آرييلي. ولقد اعتاد حقل الاقتصاد السلوكي طوال سنين على اختبار حدود السلوك العقلاني، وأثمرت جهودهم كتبا ذات مبيعات عالية وحصل بعض الباحثين على جوائز نوبل، وهذا الواقع يشير إلى أنهم ليسوا مجرد شريحة مغمورة تتحدى حكمة تقليدية تقول بعقلانية الإنسان.

لقد بيّن الاقتصاديون السلوكيون أن العديد من القرارات تجري تنحيتها بسبب تحيزات غير واعية أو غير عقلانية تجعل الناس يقصرون في تحقيق هدفهم الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة. ويضاف إلى ذلك أنهم بينوا أيضا أن هذه التحيزات تتصف بالمنهجية وقابلية التوقع، وذلك لدى بعض الناس على الأقل. وهم يرون بأن الناس لاعقلانيون على

[46] علم الاقتصاد.. الخديعة الأكبر في تاريخ العالم: باركين، أبلباي، ماينارد.
[47] الخيار العقلاني وعلم الاقتصاد السلوكي والقانون: بوزنر.
[48] نموذج سلوكي للخيار العقلاني: سايمون.
الحمقى العقلانيون.. نقد للأسس السلوكية للنظرية الاقتصادية: سين.

نحو قابل للتنبؤ؛[49] فنحن ميالون إلى الاعتقاد بتحيزات لاعقلانية من أمثال: مغالطة المقامر،[50] ومغالطة (البرق لا يصيب المكان نفسه مرتين). كما إننا نعاني من (النفور من الخسارة)[51] وإلى قابلية التأثر بجنون الحشود، ونسمح لأنفسنا بالتأثر بالآخرين، ولا سيما عندما يقول لنا الآخرون ما نرغب بسماعه (انحياز التأكيد). ونحن معرضون إلى توقع استمرار النزعات الراهنة ونسيان الخسائر السابقة (مغالطة النموذج الجديد). ونميل إلى المبالغة في قيمة الأمور الراهنة عوضا عن الأمور المستقبلية (الخصم الزائدي Hyperbolic Discounting)، وحتى أن من لا يؤمنون بالخرافات تجدهم معرضين للسعي خلف صفقات مالية خاسرة، أو الوقوع في فخ فقاعات السوق، أو الاندفاع في تصرفات منشؤها الغضب أو الحب أو الشفقة. ويمكن القول بأن الكثير من أوجه السلوك "اللاعقلاني" تعود في الحقيقة إلى نقص المعلومات، لا إلى قصور المنطق، إذ يميل الناس إلى المبالغة في احتمالات التعرض للقتل أو الموت في حوادث سقوط الطائرات،[52] لكن هنالك ما يكفي من الأمثلة على اللاعقلانية التي تتمخض عن نتائج معاكسة لأهدافها، مما يجعلنا نشكك في نظرية الخيار العقلاني في شكلها الأكثر صرامة.

إن الملاحظات التي أوردناها تتسم جميعها بالأهمية وإمكانية تمخضها عن منافع، لكن اقتصاديي التيار السائد في علم الاقتصاد لم يدّعوا قطّ بأن الناس منزهين عن ارتكاب الأخطاء؛ فمؤيدو نظرية الخيار العقلاني، من أمثال غاري بيكر وريتشارد بوزنر، لا يعتقدون بأن النماذج التي تفترض درجة عالية من العقلانية مهددة بأفكار الاقتصاديات السلوكية، بل إن الكثير منهم وظفوا هذه الاقتصاديات في أبحاثهم.[53] وفي هذا الشأن يقول بوزنر: "إن اقتصادي نظرية الخيار العقلاني يسألون عما سيفعله (الشخص العقلاني) في وضع محدد، وعادة ما يكون الجواب شديد الوضوح وقابلا للتأكيد؛ لكنه في بعض الأحيان لا يمكن تأكيده، ومن هنا نشأت الاقتصاديات السلوكية".[54] ويرى اقتصاديو نظرية الخيار العقلاني أنه في ظل غياب نظرية أكثر إقناعا فإن النموذج الذي يفترض أن (الناس يحاولون اختيار الوسائل الأفضل لتحقيق غاياتهم) هو نموذج يمتلك قوة تنبؤية وتفسيرية أعظم بالمقارنة مع أي نموذج آخر، فهو نموذج جيد بما يكفي ليكون (نافعا)؛ لكنهم

---

[49] اللاعقلانية القابلة للتنبؤ: آرييلي.

[50] مغالطة المقامر: الاعتقاد بأن نتيجة أي حدث عشوائي، كرمي قطعة النقد المعدنية في الهواء، تتأثر بالنتائج السابقة للحدث نفسه.

[51] النفور من الخسارة: تفضيل (تحاشي الخسارة) على (تحقيق الربح).

[52] راجع على سبيل المثال: الخيار العقلاني وعلم الاقتصاد السلوكي والقانون: بوزنر؛ ص1573.

[53] إمكانيات وحدود نظرية الخيار العقلاني.. مقابلة مع غاري بيكر: هيرفيلد.

[54] الخيار العقلاني وعلم الاقتصاد السلوكي والقانون: بوزنر؛ ص1559.

يشيرون أيضا إلى أن الاقتصاديين "تخلوا منذ أمد بعيد عن نموذج الإنسان الذي يتصف بالذكاء الفائق، وانعدام العواطف، والبعد عن النشاط الاجتماعي، والتمركز الشديد حول الذات، والبعد عن التخطيط الاستراتيجي".[55] إذن، فنموذج (الإنسان العقلاني) ليس إلا فزاعة، وحاله في ذلك كحال قريبه (الإنسان الرأسمالي الأناني).

هل عثرنا على ملائكة لتحكمنا؟

إن الجدل حول المكون العقلاني في الإنسان ربما يبدو أشبه بتمرين منحصر بالدوائر الأكاديمية، لكنه ينطوي على قضية عملية لا بد من التعامل معها؛ إذ يرى اقتصاديو السوق الحر بأن السؤال لا يتمحور حول ما إذا كان الناس أفرادا مطلعين بشكل كامل ولا تشوب عقولهم أي شائبة (ولا شك في أنهم ليسوا كذلك)، وإنما يتمحور السؤال حول ما إذا كانوا مهيئين بشكل أفضل لاتخاذ قرارات عقلانية مطلعة لأنفسهم بالمقارنة مع قيام السياسيين والموظفين الحكوميين باتخاذ القرارات بالنيابة عنهم. وفي الغالب يؤدي نقد فرضية الإنسان العقلاني إلى الاستنتاج بأن الحكومة يجب عليها التدخل على نحو أقوى عندما يتدنى مستوى العقلانية ولا تكون المعلومات كاملة. وعلى سبيل المثال: يقفز هاجون تشانغ دون مقدمات من استخدام أسلوب (الفزاعة) إلى الترويج للدولانية في كتابه (ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية) فيسأل: "كيف لنا أن نقبل نظريات اقتصادية لا تفعل فعلها إلا حين تفترض أن الناس عقلانيون بشكل كامل؟ وخلاصة القول أننا ببساطة لسنا أذكياء بما يكفي لندع السوق يعمل لوحده".[56] وبهذا يعني تشانغ أنّ"نا" (أي: الناس) لسنا أذكياء بما يكفي ولذلك يجب علي"نا" (أي: الحكومة) أن نتدخل.

ومن الملاحظ أن عالم النفس والاقتصادي السلوكي دان آرييلي يلعب على الوتر ذاته في كتابه (اللاعقلانية القابلة للتنبؤ)؛ فبعد أن يصف بعض التجارب التي تبين إمكانية التلاعب بالسعر الذي يبدي الناس استعدادهم لدفعه مقابل سلع معينة، يصل آرييلي إلى الاستنتاج التالي:

> **«إذن، أين نصل بعد ذلك كله؟ فإذا لم نكن نستطيع الاعتماد على قوى العرض والطلب في السوق من أجل تحديد أسعار سوقية مثلى، وإذا لم نكن نستطيع الاعتماد على آليات السوق الحر**

[55] المصدر السابق؛ ص1552.
[56] ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية: تشانغ؛ 173.

لمساعدتنا على الوصول إلى الحد الأقصى من المنفعة، فعندها ربما نحتاج إلى البحث عن الحل في مكان آخر. ويصح هذا الأمر بشكل خاص عندما يتعلق بالخدمات الأساسية في المجتمع، كالرعاية الصحية والدواء والماء والكهرباء والتعليم وغيرها من الموارد المهمة. وإذا قبلت المقدمة المنطقية التي تقول بأن قوى السوق والأسواق الحرة لن تعمل بشكل دائم على تنظيم السوق من أجل تحقيق النتيجة الأفضل، فعندها ربما تجد نفسك في صفوف من يعتقدون بأن الحكومة (ونأمل أن تكون حكومة تتحلى بالعقلانية والحكمة) يجب أن تلعب دورا أكبر في تنظيم بعض فعاليات السوق، حتى وإن كان هذا الأمر يؤدي إلى وضع حدود أمام حرية الاستثمار. ولا شك في أن السوق الحر الذي يقوم على العرض والطلب وعدم الاحتكاك من شأنه أن يمثل نموذجا مثاليا إذا كنّا نحن عقلانيين بحق؛ لكن إذا لم نكن كذلك، أي: إذا كنا لاعقلانيين، فإن السياسات المرسومة يجب أن تأخذ هذا العامل المهم بالحسبان».[57]

وتكمن مشكلة تفويض السلطات من الفرد إلى الدولة (على النحو الذي يقترحه تشانغ وآرييلي) في أن الحكومة تتكون من الأشخاص الخطّائين أنفسهم الذين يُفترَض بأنهم شديدو اللاعقلانية في السوق. وليس من الواضح ما إذا كان يمكننا أن نتوقع من الحكومة أن تكون "عقلانية وحكيمة"، وليس هنالك إلا قلة قليلة، إن وجدت أصلا، من السوابق التاريخية التي قامت فيها الدولة بوضع "أسعار سوقية مثلى"؛ ويضاف إلى ما سبق أن المستهلك إذا كان يعاني من تحيز منهجي، فإن الناخب لا يسلم من هذا التحيز أيضا، فهل يمكننا أن نتوقع من السياسيين اللاعقلانيين الذين اختارهم ناخبون لاعقلانيون أن يكونوا أكثر عقلانية من الفرد العادي؟ ولا بد هنا من أن نذكر سؤالا بليغا شهيرا طرحه توماس جيفرسون، الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية، في خطاب افتتاح ولايته الرئاسية في العام (1801)، فقال:

«يقال بأن الإنسان لا يؤتمن على حكم نفسه؛ فهل يمكن بعدها ائتمانه على حكم الآخرين؟ أم أننا عثرنا على ملائكة، على هيئة ملوك، لتحكم هذا الإنسان؟».[58]

إذا كان المشتري والبائع والسياسي متساوين في لاعقلانيتهم، فلن يكون هنالك فارق يذكر في التأثير الناجم عن اختيار أي منهم لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد، لكن هنالك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن قرارات

[57] اللاعقلانية القابلة للتنبؤ: آرييلي؛ ص48.
[58] خطابا جيفرسون في افتتاح دورتيه الرئاسيتين: جيفرسون؛ ص5.

السياسي أسوأ من غيرها في أغلب الأحيان؛ فالمحفزات التي تدفع السياسي إلى السعي خلف النتيجة الأفضل لصالح الناخب أضعف من المحفزات التي تدفع الفرد إلى تعزيز مصلحته الذاتية بنفسه. كما إن السياسيين محاطون بجماعات مصلحية تحاول إقناعهم بتمرير قوانين تعود بالمنفعة للأقلية على حساب الأكثرية. وحتى إذا كان السياسي قادرا على تجميع فريق نخبوي من الحكماء الذين يتمتعون بعقلانية أكبر (بحكم الرأي الموضوعي) من الفرد العادي، فلن يكون بإمكانه أن يعلم التفضيلات المتنوعة لكل مواطن لوحده.

ولنتأمل قبل كل شيء الطريقة التي يتمكن بها السياسيون من امتلاك السلطة في المقام الأول، فهؤلاء يجري انتخابهم (بأقل من نصف تعداد التصويت الشعبي في العادة)[59] من قبل ناخبين لا يتصفون بالعقلانية الكاملة ويكونون في العادة جاهلين عموما بالسياسة والاقتصاد. ويحاجج برايان كابلان بأنه ليست هنالك أهمية كبيرة لما إذا كانت أكثرية الناخبين جاهلة ولاعقلانية لأنهم سيصوتون بطريقة عشوائية حتما تؤدي إلى إلغاء تأثير أصواتهم، مما يتيح المجال للأقلية المطلعة لتكون هي من يرسم المشهد السياسي فتحرف الانتخابات لصالح المرشح ذي السياسات الأفضل في نظرها؛ لكن كابلان يرى بأن الوضع أسوأ من ذلك، فالناخبون ليسوا جاهلين وحسب، وإنما هم مضلَّلون أيضا وينحازون بشكل منهجي نحو السياسات السيئة.

لقد أظهر الناخبون خلال مدة طويلة أنهم يدعمون نطاقا من السياسات يتفق الاقتصاديون، باختلاف انتماءاتهم السياسية، على أنها مكلفة وغير منتجة؛ ولا يزال هنالك عدد كبير يدعو للقلق من غير المختصين بالاقتصاد يستمرون في التمسك بمعتقدات يصفها كابلان بأنها "سخيفة بالتأكيد" كالرأي القائل بأن التكنولوجيا تدمر فرص العمل وأن التجارة مع البلدان الأخرى تضر الاقتصاد (الاعتراض الأخير يُطرَح في العادة بحجة "إرسال فرص العمل إلى خارج البلاد"). وليس من الغريب أن تجد حتى في الصحف واسعة الانتشار من يقول لك بأن الجريمة والمرض من الأمور التي تفيد الاقتصاد لأنها تخلق فرص عمل لمن يقومون بإزالة آثارها، وهي من المغالطات التي كان الاقتصاديون يسخرون منها في منتصف القرن التاسع

[59] في العام (2005) حصلت الحكومة العمالية في بريطانيا على أكثرية كبيرة مريحة في البرلمان بفضل نيلها حوالي (35%) من التصويت الشعبي بينما لم تحصل إلا على أكثر بقليل من (20%) من إجمالي أصوات الناخبين.

عشر.[60] وإذا نظرنا إلى الأمر من أدنى المستويات فسنجد أن الكثير الكثير من الناخبين والسياسيين يعتنقون مفاهيم اقتصادية خاطئة قديمة لا يمكن وصفها بأفضل من أنها ذات مظهر جذاب وحسب.

إن المبادئ الأساسية للاقتصاد، كما شرحها آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم)، ليس من الصعب فهمها، بل إنها تبدو واضحة أحيانا، لكن الناس، وكما أشار كابلان، كانوا يحتاجون إلى سماعها في العام (1776)، ولا زالوا يحتاجون إلى سماعها منذ ذلك الحين، إذ يقول كابلان:

> **«إذا كانت ملاحظات آدم سميث مجرد بديهيات، فلماذا كلّف نفسه عناء كتابتها؟ ولمَ لا يتوقف أساتذة الاقتصاد عن الاقتباس مرارا وتكرارا مما قاله سميث حول أن الناس ينقادون بشكل طبيعي إلى أداء العمل الأكثر نفعا للمجتمع؟ والجواب: لأن أطروحة سميث لم تكن من البديهيات في أعين معاصريه، ولا تزال كذلك حتى يومنا هذا».[61]**

ولنتأمل قضية العمالة على سبيل المثال؛ فالأفراد ينتفعون بشكل واضح من العمل في وظيفة ما، ولا يحتاجون إلى فهم الاقتصاد كي يتحفزوا للبحث عنها، لكن عندما يحمل السياسيون الساذجون اقتصاديا على عاتقهم مهمة البحث عن عمل للآخرين، فإنهم معرضون لدعم ضوابط تحدّ من الهجرة، ومنح حزم إنقاذ مالية للشركات الفاشلة، وتوفير الحماية للصناعات المتعثرة، و(خلق فرص العمل) في القطاع العمومي (القطاع الوحيد الذي يسهل عليهم التحكم به). ولقد فهم الاقتصاديون طوال سنين أن أمثال هذه السياسات لا تتمتع بالمتانة، وعلى الرغم من أن الحمائية ورسوم الاستيراد يبدو أنها "تخلق" فرص العمل أو "تحميها"، فإنها تشجع على العمالة غير المنتجة التي تستنزف الاقتصاد؛ وعلى الرغم من ذلك فإن هذه السياسات لا تزال تحظى بالشعبية بين السياسيين.

ولا يجب أن يفهم ما أوردناه على أنه محاججة ترمي إلى منح الاقتصاديين سلطة تنفيذية عليا، ناهيك عن السماح لهم بفعل ما يشاؤون دون ضوابط، فمن المشهور عن سميث قوله: "إن حكومة الشركة الحصرية لمجموعة من التجار ربما تمثل أسوأ أنواع الحكومات".[62] فالنقطة الجوهرية في عمل السوق الحر تتمثل في أنه لا يتطلب التوجيه المركزي؛ إذ لا يحتاج

---

[60] مقالات مختارة حول الاقتصاد السياسي: باستيا.
[61] خرافة الناخب العقلاني: كابلان؛ ص32.
[62] نظرية المشاعر الأخلاقية: آدم سميث؛ ص152.

الأفراد إلى فهم المنظومة الاقتصادية التي يعملون فيها إذا كان يرغبون بأن تفعل فعلها، فهم يعلمون بشأن إمكانياتهم وطموحاتهم ما يكفي للعمل بإنتاجية في المهن التي اختاروها، ولا تبرز المشكلات إلا عندما تقوم السلطات الحاكمة بوضع خطط حسنة النية تهدف لمساعدة هؤلاء الأفراد، وتأتي هذه الخطط في العادة كنتيجة لقيام الناخبين اللاعقلانيين بانتخاب سياسيين سيئي الاطلاع يعملون على إرضاء الجماعات المصلحية الخاصة ورعاية الأحكام المسبقة الناشئة عن معلومات خاطئة.

إن الأفراد نادرا ما يمتلكون معلومات كاملة، لكنهم يمتلكون على المستوى الجماعي معلومات هائلة حول الظروف المحلية والرغبات الشخصية أكثر مما يمكن لأي وكالة حكومية أن تأمل بتجميعه من هذه المعلومات. إننا ما أن نعترف بأن الدولة تدار على أيدي أشخاص خطّائين تم انتخابهم من قبل أشخاص خطّائين آخرين، فإن الادعاء بأن الدولة قادرة على صناعة القرار لملايين الناس (والذين تختلف أهدافهم ومصالحهم وإمكانياتهم) يفقد عندها جاذبيته إلا في الحالات التي لا يتوفر فيها أي بديل معقول. وفي هذا المجال يقول سميث: "إن القانون يجب عليه أن يثق بقدرة الناس على رعاية مصالحهم، فلا بد أنهم أقدر عموما من المشرّع على تقييم الأمور".[63]

المستهلك العقلاني والناخب اللاعقلاني

يعتقد منتقدو الأسواق الحرة أنهم استطاعوا العثور على تناقض بين اعتقاد الاقتصاديين بعقلانية الأفراد في السوق ولاعقلانية الأفراد في الديمقراطية، وذلك في مفارقة عرضها أحد المحللين ساخرا بقوله: "الجميع عقلانيون، إلا صنّاع السياسات".[64] ويبدو للوهلة الأولى يبدو الأمر متناقضا كتناقض اعتقاد الاشتراكيين بعقلانية الحكومة ولاعقلانية السوق؛ فلماذا، إذن، يتحول المستهلك العقلاني فجأة إلى شخص لاعقلاني عندما يدخل مقصورة الانتخاب؟

الجواب بسيط، وهو ينتهي إلى المحفزات، كما هو حال الكثير من قضايا الاقتصاد؛ فليس لدى الناخبين إلا القليل من المحفزات ليكونوا على اطلاع بشؤون السياسة، ويمكنهم أن يتحملوا تكلفة ارتكابهم للخطأ (وهذا الأمر له أهمية حاسمة). إن الناخب لوحده كفرد لا يكاد يمتلك أي تأثير في

[63] نظرية المشاعر الأخلاقية: آدم سميث؛ ص110.
[64] علم الاقتصاد الزومبي: كيغين؛ ص107.

تقرير نتيجة الانتخابات، وقد يدلي بصوته وهو شبه متأكد بأنه لن يؤثر على النتيجة، بل إنه لا يمتلك إلا محفزا ضئيلا للانتخاب، ناهيك عن قراءة التفاصيل المتعلقة بكل السياسات التي يدعي مختلف المرشحين أنهم يؤيدونها. ولا شك في أن هنالك الكثير ممن يصوتون فعلا، سواء كان ذلك بدافع الواجب أم للتعبير عن آرائهم، لكن (تكلفة الفرصة) في الانتخاب ضئيلة جدا لا تتعدى دقائق معدودة للذهاب إلى محطات الانتخاب أو ملء البطاقة الانتخابية البريدية،[65] أما الجهد المطلوب لإتقان هذه القضايا فهو جهد ضخم جدا. إن القرار المستند إلى اطلاع سيئ في صندوق الاقتراع ليس له عمليا أي تكلفة على المستوى الشخصي للفرد، وحتى في الحالات المستبعدة جدا التي يؤثر فيها القرار الشخصي على نتيجة التصويت فإن تكلفة انتخاب شخص أحمق أو محتال ستتوزع على عدد كبير من الناس. ويمكن القول باختصار: يمكن للناخبين أن يرضوا أهواءهم اللاعقلانية كل عدة أعوام دون أن يترتب على ذلك سوى تكلفة تكاد تنعدم على المستوى الفعلي.

إن هذا الحال يختلف كثيرا عن أن يتصرف المرء بماله في السوق بشكل لاعقلاني، فأي قرار سيئ في السوق من شأنه أن يكلفنا مالا تعبنا في جنيه، كما إن ارتكاب أي خطأ في العمل قد يكلف المرء وظيفته. إن الخسائر الشخصية المترتبة على اتخاذ قرارات سيئة تكون أكبر بكثير عندما يكون المال الشخصي على المحك، وهذه الحقيقة تحفز المرء على تجميع المعلومات والاختيار بعناية عند الشراء من السوق؛ فكلما كانت السلعة أغلى ثمنا تعاظم المحفز الذي يدفعنا إلى تثقيف أنفسنا بشأن ما نشتريه. إن من العقلاني في مجال التعاملات المالية أن ننفق الوقت في تجميع المعلومات المتعلقة بالخيارات المطروحة؛ أما في المجال السياسي فمن العقلاني أن يتجاهل المرء، ما لم يكن صحافيا أو سياسيا أو ممن يعملون في تحشيد الضغط السياسي، ضجيج السياسيين بأكمله وينفق وقته في أمور أكثر إنتاجية؛ وفي هذا الأمر يكتب كابلان: "التصويت ليس مجرد نوع يختلف قليلا من أنواع التسوق، فالمتسوق يمتلك محفزات تدفعه إلى أن يكون عقلانيا، أما المصوّت فلا يمتلك هذه المحفزات".[66] ولذلك فليس هنالك تناقض بين أن يكون المرء طرفا فاعلا يتسم بالعقلانية في السوق

[65] على الرغم من ذلك فإن الأدلة تشير إلى أن الكثير من الناس لا يولون قيمة كبيرة لأصواتهم؛ فأكثر من ثلث الناخبين المسجلين لم يشاركوا في الانتخابات العامة البريطانية الأخيرة. أما الادعاء بأن الطقس السيئ أدى إلى تقلص أعداد المصوتين فهو يعني ضمنيا بأن بعض الناس يعتقدون بأن قيمة أصواتهم أقل من (تكلفة الفرصة) الضئيلة نسبيا.

[66] خرافة الناخب العقلاني: كابلان؛ ص140-141.

وبين أن يكون طرفا مشاركا (أو ممتنعا عن المشاركة) يتسم باللاعقلانية أو بالجهل في النظام الديمقراطي.

الخلاصة

ليس هنالك من يفترض في صفوف اقتصادي التيار السائد بأن الناس يتمتعون بالعقلانية الكاملة، ومن السخف الشديد أن يرى أي أحد بأن "الاقتصاديين النيوليبراليين يفترضون بأن الناس يمتعون بـ(كلية المعرفة) عندما ينخرطون في الأنشطة السوقية: أي بأنهم يمتلكون القدرة على التنبؤ بكل ما من شأنه أن يحدث، واحتمالية هذا الحدوث، وتوقيته".[67]

إن الاقتصاديين لا ينظرون إلى العالم وكأنه لا يسكنه إلا ناخبون يتصفون باللاعقلانية الكاملة، وسياسيون لا يخدمون إلا مصالحهم الذاتية، ومستهلكون يمتلكون معلومات كاملة؛ فالأنانية والطمع والغيرية والعقل تتوزع بالتساوي بين الناس، ومن كان غبيا في مقصورة الاقتراع لن يتحول إلى حكيم في مركز التسوق، والسياسي الفاسد لن يتحول إلى شخص نزيه عندما يفتتح استثماره الخاص به. إن المدى الذي نصل إليه في سعينا إلى المعلومات والتصرف بعقلانية يعتمد على المحفزات التي تعطى لنا وعلى التكاليف التي قد تترتب على أي تصرف غبي؛ فعندما يتصرف المرء كناخب فإن تكلفة الجهل والسلوك اللاعقلاني منعدمة فعليا، أما عندما يتصرف كطرف فاعل في السوق فإن هذه التكلفة تصبح أكبر بكثير وتتوجه استجابته وفقا لها؛ ويلخص تايلور هذا الأمر بقوله: "إن الافتراض بأن الناس كلهم عقلانيون بشكل كامل وفي جميع الأوقات هو افتراض اقتصادي خاطئ؛ والأصح الافتراض بأن الناس يفضّلون درجات عقلانيتهم وفقا لتكلفة ارتكاب الخطأ".

إن اقتصاديي السوق الحر لا يفترضون بأن الأفراد يعلمون دائما ما هو الأفضل لهم، لكنهم يفترضون (حقا) بأن الأفراد يحتلون موقعا أفضل لمعرفة تفضيلاتهم الخاصة بهم بالمقارنة مع موظف حكومي بعيد عنهم. فما دمنا نتحمل عواقب أفعالنا فإن الطريق إلى التقدم يجدر أن يسير عليه أشخاص يمتلكون السيادة على قراراتهم ويسعون إلى أهدافهم من خلال التعاون الطوعي، لا أن تسير عليه نخبة تكنوقراطية تقودنا جميعا في اتجاه واحد.

[67] الدولة الشجاعة: ميرفي؛ ص37.

3. الاقتصاديون يعتقدون بأن إجمالي الناتج الوطني يلخص كل ما هو مهم

في العام (2006) صرح ديفيد كاميرون، وحينها كان زعيما للمعارضة البرلمانية، بأنه "آن الأوان لنعترف بأن الحياة لا تقتصر على جني المال وحسب. لقد آن الأوان لنركز، لا على إجمالي الناتج المحلي وحسب، وإنما على المستوى العام للرخاء".[68] ولم يكن هذا التصريح إلا صدى لكلمات مشابهة كتبها توني بلير في العام (1999): "إن المال ليس كل شيء، لكن الحكومات السابقة يبدو أنها نسيت هذا الأمر، فأصبح النجاح يقاس بالنمو الاقتصادي (أي: إجمالي الناتج الوطني) وحسب".[69]

إن الزعيمين السياسيين كليهما يستقيان من مشرب واحد يتمثل في فكرة واسعة الانتشار ترى بأن المجتمع البريطاني أصبح مهووسا بزيادة الدخل الوطني على حساب عيشه لحياة مرفهة. وترى هذه الفكرة أن الثورة النيوليبرالية المضادة التي قادها مارغريت ثاتشر ورونالد ريغان ركزت حصريا على خلق الثروة، حيث سعى مؤيدو السوق الحر، وفقا لمنظورهم المادي الضيق، خلف المال اعتقادا منهم بأنه سيجلب لهم السعادة، فأصبح إنتاج السلع واستهلاكها الهدف الوحيد للسياسة العمومية وأمست كل الجهود يُحكم عليها وفقا لما إذا كانت تزيد إجمالي الناتج الوطني أم لا.

وفي بعض الأحيان يُطرح هذا الهوس على أنه مرض أو إدمان أو دين أو اعتلال؛ فمركز (تعزيز الاقتصادي الوطني المتماسك) يعبر عن ذلك بأننا "مدمنون على النمو"؛[70] والاقتصادي جوزيف ستيغليتز يحث السياسيين على "الابتعاد عن التلذذ بإجمالي الناتج الوطني"؛[71] كما تحيلنا جمعية تحشيد الرأي العام المسماة (ما بعد النمو) إلى انتهاج منهج مراكز الإقلاع عن إدمان الكحول وتقدم برنامجا يتكون من اثنتي عشرة خطوة لـ"معالجة إدماننا على النمو"؛[72] بينما يقول أندرو سيمز من (مؤسسة علم الاقتصاد الجديد) أن "أذان الاقتصاديات التقليدية لا زال يردد على مسامعنا أرقام النمو الاقتصادي".[73] ويرى ستيفين لايسي من الموقع الإلكتروني (كلايميت

[68] كاميرون يدعو إلى جعل الناس أكثر سعادة (مقالة بتاريخ 22 مايو 2006 في موقع بي بي سي نيوز).
[69] سياسة السعادة (مقالة بتاريخ 22 مايو 2006): إيستون.
[70] ربما يجب علينا أيضا أن نواجه حقيقة إدماننا للنمو: غاردنر.
[71] النظر إلى إجمالي الناتج الوطني كمقياس غير كفوء لسلامة الاقتصاد (مقالة بتاريخ 14 سبتمبر 2009 في صحيفة نيويورك تايمز): جولي.
[72] اثنتا عشرة خطوة لمعالجتنا من إدماننا على النمو: نيلسون.
[73] أربعة وتسعون شهرا ولا يزال العد مستمرا (مقالة بتاريخ 2 فبراير 2009 في صحيفة الغارديان): سيمز.

بروغرس) بأن إجمالي الناتج الوطني "هو المخدر الذي أدمنت عليه المؤشرات الاقتصادية، والذي يتلاءم بشكل كامل مع الهوس الاجتماعي الذي لا يرى غير النمو هدفا لمساعيه"؛[74] وكتب جورج مونبيوت عن "(رب النمو) المتين الذي يجب أن يركع له الجميع"؛[75] بينما اشتكى مدير قسم سياسات العدالة الاقتصادية في مؤسسة أوكسفام من "تعويذة (النمو مهما كان الثمن) التي ما فتئ النيوليبراليون يرددونها منذ ثلاثين عاما على الأقل".[76]

لا شك في أن هذا الخطاب يتسم بالقوة، ولا ينقصه إلا أمر واحد: مثال عن اقتصادي واحد أو سياسي واحد قام في أي مناسبة ماضية بالتعبير عن دعمه لتعويذة "النمو مهما كان الثمن" التي يفترض البعض أنها العقيدة العالمية للرأسمالية منذ عدة عقود. ولقد نظر كاميرون وبلير إلى نفسيهما وكأنهما يتحديان هذه العقيدة المتعارف عليها حتى وإن كان من الصعب، وعلى نحو مدهش، العثور على من يؤيد هذه العقيدة التقليدية المزعومة؛ وربما يعود السبب إلى أن هنالك من يعتقد حقا بأن إجمالي الناتج الوطني هو المعيار الأوحد للنجاح (وفقا لما زعمه بلير)، وربما يعتقد هؤلاء في قرارة أنفسهم بأنه ليس هنالك في الحياة ما هو أهم من المال (كما أكد كاميرون)، لكن حتى وإن كان الأمر كذلك فإنهم لم يبوحوا بما يخفون؛ فالجدل العمومي حول الدخل الوطني يركز بشكل يكاد يكون كليا على التأكيد الأكثر مصداقية على أن إجمالي الناتج الوطني ليس مقياسا لأي شيء سوى للمخرجات الاقتصادية، وأنه ليس من الحتمي أن المال يشتري السعادة.

وتحوم الشكوك حول ما إذا كان هنالك من قام في أي حين من الأحيان باعتبار مقياس (إجمالي الناتج الوطني) مقياسا لا يدانيه أي مقياس آخر؛ فلقد صرح سايمون كوزنيتس، الاقتصادي الذي طرح مفهوم (إجمالي الناتج الوطني) كمقياس، أمام الكونغرس في ثلاثينيات القرن العشرين بأن "رخاء أي أمة يندر أن يمكن استنتاجه استنادا إلى مقياس للدخل الوطني كما هو الحال في تعريف إجمالي الدخل الوطني".[77] وبعد أعوام عديدة ألقى روبرت كينيدي في العام (1968) خطابا شهيرا تناول فيه حدود هذا المقياس،

---

[74] قياس التقدم البشري والبيئي.. قادة العالم يدعون إلى مقاييس جديدة في قمة ريو دي جانيرو (مقالة بتاريخ 20 يونيو 2012 في موقع كلايميت بروغرس): لايسي.

[75] إذن فأنت تحتاج إلى ساعة منبهة ذكية في عيد الكريسماس، أليس كذلك؟! (مقالة بتاريخ 25 نوفمبر 2013 في صحيفة الغارديان): مونبيوت.

[76] ضريبة (روبن هود) وأهميتها لفقراء المملكة المتحدة: منظمة أوكسفام.

[77] نحو مقياس أفضل من إجمالي الناتج الوطني (مقالة بتاريخ 2 نوفمبر 2009 في صحيفة تايم): فارس.

ومما جاء فيه:

«لكن إجمالي الناتج الوطني لا يدخل في حساباته: المستوى الصحي للأطفال، أو نوعية التعليم الذي يتلقونه، أو مقدار استمتاعهم في لهوهم. إنه لا يتضمن: جمال ما ننظمه من شعر، ولا قوة الرابطة الزوجية، ولا يلقي بالا لحكمة الجدل العمومي ولا لنزاهة المسؤولين الحكوميين. إنه لا يقيس نباهتنا ولا شجاعتنا، ولا حكمتنا ولا تعليمنا، ولا تسامحنا ولا إخلاصنا لبلادنا. وباختصار: إنه يقيس كل شيء إلا ما يجعل الحياة خليقة بما يبذل لها من عناء، وهو يخبرنا بكل شيء عن أمريكا باستثناء الأمور التي تجعلنا نفخر بكوننا أمريكيين».

ولم يكن من الجلي حينها، كما هو الحال في يومنا، من يجدر توجيه هذا اللوم إليهم؛ فحتى في صفوف الاقتصاديين، لا يُنظر إلى إجمالي الناتج الوطني كمؤشر وحيد، أو حتى كمؤشر رئيسي لا غنى عنه، للتقدم الاقتصادي؛ فالبيانات الإحصائية المتعلقة بالبطالة والتضخم والدين واللامساواة والأجور والتوازن التجاري استطاعت جميعها أن تشغل الاستراتيجيات الاقتصادية على مدى أضيق أو أوسع في القرن الماضي. وفي العام (1944) عبّر فريدريك هايك، وهو في مقدمة اقتصاديي السوق الحر، عن تأييده للنظرة الإجماعية عندما قال بأن "الانتصار على البطالة هو الهدف الوحيد الذي يُجمِع الكل حاليا على أنه يحتل المرتبة الأولى" في سلم الأولويات الاقتصادية.[78] ولقد كان قارئ الصحف العادي الذي يمتلك اطلاعا كافيا في الحقبة الثاتشرية أقرب إلى معرفة الأرقام الراهنة للبطالة والتضخم إذا ما قارنا الأمر بمعرفته للرقم الأخير الذي بلغه إجمالي الناتج الوطني.

الهوس الأعمى

ربما لا نحتاج إلى تحديد شخص بعينه يعتنق "تعويذة النمو مهما كان الثمن" إذا أردنا الإشارة إلى أن هذا الموقف يمثل العقيدة الخفية للحكومة؛ فالسياسيون من كينيدي إلى كاميرون ربما ينكرون ولعهم بإجمالي الناتج الوطني، لكن أفعالهم قد تفضح مكنوناتهم؛ وبعبارة أخرى: ربما لا تجد في أي مكان معبدا لربّ النمو الاقتصادي، لكن قادتنا يتضرعون إليه بابتهالاتهم دون استثناء.

[78] الطريق إلى العبودية: هايك؛ ص211.

إن هذه الحجة لا تستطيع الصمود أمام الحقائق، فإذا كانت عقيدة "النمو مهما كان الثمن" هي التعويذة المعتمدة خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، فلا بد أن نشاهد انعكاساتها على صعيد السياسات؛ وإذا كان المجتمع يمتلك "هوسا أعمى بالنمو"،[79] وفقا لادعاءات (مؤسسة علم الاقتصاد الجديد)، فلا بد أن يترافق ذلك مع عملية واسعة لإلغاء الضوابط التنظيمية، واتباع سياسة الحدود المفتوحة أمام المهاجرين، واقتطاعات ضريبية ضخمة، وإقرار قوانين متساهلة للبناء، وإنهاء الدعم الحكومي، والانحلال التدريجي للدولة؛ لكننا لاحظنا عوضا عن ذلك: توسعا في الأجهزة البيروقراطية، وانتشارا للضوابط التنظيمية، وارتفاعا في الضرائب؛ حتى أن الإنفاق العمومي في بريطانيا ازداد بأكثر من الضعف، فعليا، خلال الحقبة النيوليبرالية المزعومة، فبعد أن كان (337 مليار£) في العام (1980/1979) وصل إلى (735 مليار£) في نهاية العقد الماضي (راجع الشكل المرافق، علما بأن الأرقام جرى تعديلها لمراعاة نسب التضخم وفقا لأسعار العام (2014/2013).[80]

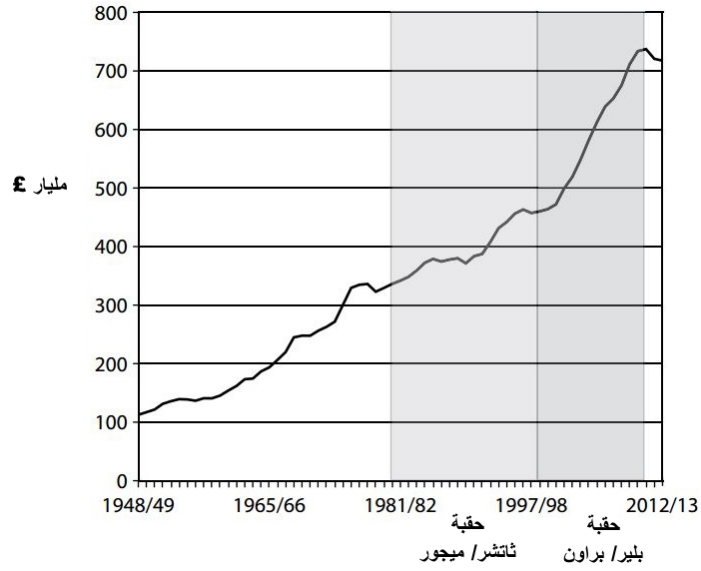

(الشكل 1): الإنفاق العمومي البريطاني بأسعار العام (2014/2013)[81]

وفي معظم الأحيان يجري توضيح هذه البيانات كنسب مئوية من إجمالي الناتج الوطني، والتي تراوحت من (35%) في منتصف الخمسينيات إلى (48%) في منتصف السبعينيات. ومنذ أن صعد مقياس (إجمالي الناتج

[79] هل يشكك جوروج أوزبورن بالرأسمالية؟ (مقالة بتاريخ 9 أبريل 2012 في مدونة مؤسسة علم الاقتصاد الجديد): بيك.
[80] في العام (2007/2006) كانت الحكومة تنفق فعليا (654 مليار£) قبل أن تتباطأ عجلة الاقتصاد؛ ويهدف برنامج التقشف الذي جاءت به حكومة الائتلاف إلى تخفيض الإنفاق إلى (685 مليار£) بحلول العام (2017/2016).
[81] أرقام الإنفاق العمومي (2014): مركز الدراسات المالية (IFS).

الوطني) بقوة بعد الحرب العالمية الثانية كانت الإشارة إلى الإنفاق كنسبة من إجمالي الناتج الوطني تميل إلى التقليل من أهمية مستوى الزيادة، وذلك مع قيام بعض المحللين الاقتصاديين اليساريين بتصوير اقتطاعات الموازنة بالنسبة لإجمالي الناتج الوطني كاقتطاعات حقيقية.[82] لكن ليس من الواضح أبدا ما إذا كان الإنفاق العمومي يجب عليه أن يرتفع دائما بالترافق مع النمو الاقتصادي؛ والعكس هو الصحيح، فالدولة التي تكتفي بتوفير الخدمات الضرورية يُنتظَر منها أن تنفق حصة أقل من الدخل الوطني عند توسع الاقتصاد، وذلك على نحو مماثل لما يحصل في الأسرة عندما تنفق حصة أقل من دخلها على الضروريات عندما تصبح أغنى؛ ومن الواضح أن هذا الأمر لم يحصل في بريطانيا خلال الأعوام الستين الماضية، حيث ترافقت زيادة عدد السكان (بمقدار 30%) مع ارتفاع الإنفاق العمومي (بمقدار 600%).

وطوال حقبة التوسع الدولتي، كانت معظم السياسات التي جرى تبنيها بشكل يفتقر إلى المسؤولية لا تعبأ بالنمو الاقتصادي، وذلك لأنها كانت تسعى إلى أهداف أسمى كالرعاية الصحية وإجراءات السلامة، والتغير المناخي، وحماية الطفل، وحقوق العمال، ومحو الأمية، والعمر المتوقع، والتنوع، والمساواة، وحماية البيئة؛ فكل هذه الأهداف يمكنها أن تشكل شعارا مقبولا أكثر يتمحور حوله هوس الحكومة الحديثة.

لم يتحول النمو الاقتصادي إلى الأولوية الأولى لدى اليسار واليمين على حد سواء إلا في الأعوام الأخيرة، وذلك بفعل الركود العالمي الذي كان ثقيل الوطأة على عقول الاقتصاديين؛ ففي المدة الطويلة من الازدهار التي سبقت الأزمة المالية كانت هنالك ثورة معاكسة ضد النمو الاقتصادي، وجاء معظمها من يسار الطيف السياسي، والذي صوّر إجمالي الناتج الوطني على أنه معبود وهمي وطرح مقترح اقتصاد "الدولة الثابتة" (أي: النمو الصفري) على أنه بديل يلائم البيئة ويتصف بالاستقامة الأخلاقية. وفي ذروة الاحتفال بهذا المقترح تمخض عن مقالات تحمل عبارات من أمثال "فليحدث الركود"،[83] و"فلتأتِ آلام الركود كي تطهر أرواحنا الغليظة"، و"مرحى للتضخم، فهو سيحمل إلينا قوة الخير".[84] وقبل مدة وجيزة من بداية الشعور بتأثير الركود الاقتصادي كان يجري تصوير الندرة والحاجة على أنهما غايات نبيلة، وأن من

[82] أوزبورن يرغب بإعادتنا إلى العام 1948 (مقالة بتاريخ 8 ديسمبر 2013 في صحيفة الغارديان): هوتون.
[83] إذن فأنت تحتاج إلى ساعة منبهة ذكية في عيد الكريسماس، أليس كذلك؟!: مونبيوت.
[84] مرحى للتضخم، فهو سيحمل إلينا قوة الخير (مقالة بتاريخ 17 فبراير 2008 في صحيفة الغارديان): هيفسيبا أندرسون.

المأمول أن يؤدي الركود إلى "إجبارنا على استعادة التوق إلى الحصول على الأشياء، والجوانب الأكثر إثارة في ضبط الذات، والبهجة اللذيذة الناتجة عن الانتظار عوضا عن الألم الثقيل لإشباع الرغبات".[85]

لكن ازدراء النمو فقد جاذبيته في السنوات العجاف التي تلت هذه الحقبة، ويُذكَر عن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أنه أخّر نشر تقرير يدعو إلى الاستعاضة بالرخاء عن إجمالي الناتج الوطني كمقياس للنجاح، وذلك لأنه كان يعتقد بأن "مناقشة السعادة في عمق الأزمة الاقتصادية أمر قد يفتقر إلى الشعبية".[86] ربما كان ساركوزي محقا، فكتّاب الأعمدة الصحافية الذين أشادوا بالركود لاذوا بصمت يثير الاستغراب عندما تدهور الاقتصاد في الأعوام التالية، حتى أن أكثر المراكز دفاعا عن مقترح "الدولة الثابتة" في بريطانيا، وهو (مؤسسة علم الاقتصاد الجديد) التي أصدرت كتابين حملا العنوانين (النمو غير مجدٍ؛ [2006]) و(النمو غير ممكن؛ [2010])، سكتت عن معارضتها للنمو خلال الركود. ففي (يناير 2010) أصدرت تصريحا مفاده أن "النمو الاقتصادي لم يعد ممكنا في البلدان الغنية"،[87] ولكن بعد شهور قلائل جرى انتخاب ائتلاف حكومي يقوده المحافظيون، فدأب مركز الأبحاث هذا على انتقاد السياسة الحكومية لفشلها في التخطيط للنمو واشتكى من أن "التقشف يقتل التعافي".[88] كما عبّر كبار معارضي النزعة الاستهلاكية عن أساهم لحقيقة مفادها أن الإنفاق الاستهلاكي قد انحدر بحدة أكثر مما كان عليه الحال في أي ركود سابق، وشجبوا "الالتزام المهووس بالتقشف الذي أبداه جورج أوزبورن".[89]

ولقد كان هنالك إجماع سياسي عاجل على النمو خلال مدة من الزمن إبان حقبة (الكساد العظيم)، ومع ذلك فإن السياسات المؤيدة للنمو التي شهدتها تلك المدة لم تكن إلا دليلا يبين أن (إجمالي الناتج الوطني) لم يكن

---

[85] المصدر السابق.

[86] نيكولا ساركوزي يريد قياس النجاح الاقتصادي من خلال "السعادة" (مقالة بتاريخ 14 سبتمبر 2009 في صحيفة ديلي تلغراف): ساموبل.

[87] دراسة جديدة ترى بأن النمو الاقتصادي لم يعد ممكنا في البلدان الغنية (2010): مؤسسة علم الاقتصاد الجديد (NEF).

[88] لا عودة إلى الانتعاش: ميدواي.

[89] هل يشكك جوروج أوزبورن بالرأسمالية؟: بيك.

ربما يبدو من الغريب على المنتقدين اليساريين أن يعارضوا النمو تارة ويؤيدوه تارة أخرى، لكن الفيلسوف الفرنسي جان فرانسوا ريفيل أشار قبل أربعين عاما إلى أن غايتهم الحقيقية تتمثل في الهجوم على اقتصاد السوق بغض النظر عن الظروف المحيطة، فقال: "حتى العام (1973)، وبعد عشرين عاما من التوسع في العمالة الكاملة والتضخم المعتدل، كان المرض الفتاك الذي تعاني منه الرأسمالية [في رأي أولئك المنتقدين] هو النمو ولا ريب، ثم تحول إلى الركود، وقبلها كانت الأصوات تنادي بأن الرأسمالية تتلف موارد الكوكب خلال سعيها لعزل البشرية عبر الاستهلاك المفرط، ثم قيل بأنها تتباطأ وتتقهقر بينما تتسبب بالمجاعة في العالم الثالث. إن ما حدث ليس تغييرا في الخطاب المنتقد للاشتراكيين الغربيين بين الفينة والأخرى، إذ لجؤوا إلى الشدة نفسها في اللغة التي شجبوا بها كل أنواع الخطأ مهما كان شكله". إغراء التوتاليتارية: ريفيل؛ ص156.

إلا أولوية من المستوى الثاني في ذلك الوقت. وعلى سبيل المثال: أعلنت الحكومة في (سبتمبر 2012) بأنها ستقوم مؤقتا بتخفيف القيود المفروضة على البناء والضوابط الصحية وإجراءات السلامة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي؛[90] وكان هذا الإعلان بمثابة اعتراف ضمني بأن هذا النوع من القوانين يتسبب بتقييد إجمالي الناتج الوطني وأنها ليست من الأمور التي لا يستغنى عنها بالمطلق، لكننا لم نسمع عن أي اقتراح بإلغائها على نحو دائم، إذ سيجري إعادة فرضها ما أن يتمكن الاقتصاد مرة أخرى من تحمل تكاليفها.

ليس هنالك تصميم خالد

إن معظم الانتقاد الموجه لعلم الاقتصاد ينشأ من الإحساس بأنه يفتقر إلى جوهر أخلاقي، أي: أنه لا يخبرنا بالكيفية التي يجب أن نحيا بموجبها. وهنالك شيء من الصواب في ما قاله روبرت جونسون، المدير التنفيذي لمعهد التفكير الاقتصادي الجديد، عندما اتهم الاقتصاديين بأنهم "يفتقرون إلى الأجوبة" المتعلقة بأسئلة من أمثال "ما هو معنى الحياة؟" و"ما الذي نطمح إليه؟".[91] وإن العيوب التي يعاني منها (إجمالي الناتج الوطني) كمقياس لأمة تنطبق على نحو متساوٍ في حقل علم الاقتصاد بأكمله؛ ولا شك في أن إجمالي الناتج الوطني لا يمكنه تكميم "تلك الخدمات النفيسة غير المسعّرة التي يقدمها العامل المحلي وتقدمها الطبيعة". ولا شك أيضا في ما قاله روبرت كينيدي من أن (إجمالي الناتج الوطني) "لا يقيس نباهتنا ولا شجاعتنا".

لكن من الصواب أيضا القول بأن مقياس ريختر لا يقيس النباهة ولا الشجاعة أيضا، وأن مقياس الفولتية لا يدل على ما نطمح إليه، ومع ذلك فإن علم الزلازل وعلم الفيزياء يسلمان، بطريقة ما، من الانتقاد بسبب هذه العيوب. إن الاقتصاديين لا يدعون أنهم وضعوا معادلة للحياة الطيبة، ولا يزعمون بأنهم وجدوا نظرية موحدة تفسر كل شيء؛ أما ما يقوم به الكثير من المنتقدين فهو أنهم يرسمون صورة هزلية لأنصار السوق الحر تصورهم على أنهم أشخاص ماديون ضيقو الأفق يحملون نظرة سوداوية عن الإنسانية تتناقض بشكل صارخ مع ما يراه أولئك المفكرون الروحانيون

[90] توجهات لتخفيف قيود التخطيط العقاري المفروضة على توسعة المنازل، وذلك من أجل "إنعاش الاقتصاد" (مقالة بتاريخ 6 سبتمبر 2012 في موقع بي بي سي نيوز).
إلغاء بعض الإجراءات البيروقراطية المعرقلة للشركات الصغيرة مع تحرك النقابات لاتخاذ موقف مقاوم للحكومة: سافيج، لي، كوستيلو.
[91] ماذا عن الأسئلة التي يعجز علم الاقتصاد عن تقديم إجابات عنها (مقالة بتاريخ 24 سبتمبر 2012 في موقع ياهو فاينانس): جونسون.

الذين يعتقدون بأن هنالك في الحياة ما هو أهم من المال. إن من يتحدى الحكمة التقليدية المزعومة يحمل "فلسفة"، أما الاقتصاديون فليس في جعبتهم إلا "أيديولوجيا" (أو ربما يعتنقون دينا، فمن يؤمنون بحرية انتقال السلع والعمالة يشار إليهم أحيانا بمصطلح "متشددو السوق الحر"). وهذا الخطاب لا يعتبر اقتصاديي السوق الحر مهووسين بالممتلكات المادية وحسب، وإنما يتهمهم أيضا بأنهم متعطشون للثروة والاستهلاك على نحو يتجاهل رخاء الناس ويتعامى عن الجوانب السلبية للنمو، كالتلوث البيئي. ويفترض هذا الخطاب أن اقتصاديي السوق الحر يضعون بطاقة سعرية على كل شيء (بما في ذلك الأمة بأكملها، ومن هنا جاء مفهوم إجمالي الناتج الوطني)، ولذلك فهم ينسون أن هنالك بعض الأشياء التي لا يمكن بيعها ولا شراؤها.

إن هذا القول يدخل في باب (الفزاعة) والتخويف منها، أما الطرح الذي يبطنه فهو تافه لا معنى له؛ ومن يلجأ إلى هذه المزاعم لا يعد في صفوف المفكرين الأحرار الذين حطموا الأطر التقليدية، فمن ينتقد المادية لا يقوم إلا بتكرار عبارات مكرورة عفا عليها الزمان منذ قرون؛ ومن هذه العبارات: "ما العبرة من الجدران والسفن الحربية والتماثيل اللماعة إذا كان من بناها لا يشعر بالسعادة؟" كما قال سقراط في القرن الخامس قبل الميلاد؛ و"إنني لا أملك شيئا، فقد أنفقت كل ما لدي، أما رغبتي فليس هنالك ما يشبعها" كما قالت الليدي ماكبث؛ و"لا أعبأ بالمال كثيرا، فالمال لا يمكنه أن يشتري لي الحب" كما جاء في أغنية لفرقة (البيتلز). ومنذ فجر التاريخ وهذه الفكرة تتكرر على ألسنة الفلاسفة والأنبياء والسياسيين ومطربي موسيقا البوب. وإن كونها عبارات مكررة لا ينفي الصواب عنها، فالعبارات المكررة صائبة في العادة، ولكن عندما يجري تكرار المشاعر نفسها على ألسنة صف يبدأ بسقراط وينتهي بساركوزي مرورا بالسيد المسيح وبول ماكارتني وتوني بلير، فلا بد أن يستنتج المرء بأن "هنالك في الحياة ما هو أهم من المال" ليس فكرة عميقة محيرة جديدة، وإنما هي حكمة تقليدية.

إن علم الاقتصاد لا يسعى إلى تحدي هذه المشاعر، فهو لا يزاحم الدين أو الفلسفة، وإنما يمتنع عن إخبار الناس بكيفية السلوك، ولا يملي على المجتمع الأولويات التي يجب أن يلتزم بها؛ فالاقتصاد، كما تعرّفه القواميس، هو "علم إنتاج الثروة وتوزيعها"، وإجمالي الناتج الوطني لم يكن في أي وقت من الأوقات سوى مقياس للثروة الوطنية، لكن قياس ثروة

الأمة لا بد أنه يمتلك موضعا في العلم المكرس لدراسة إنتاج هذه الثروة وتوزيعها. وعلى الرغم من الانتقادات الوجيهة التي تعترض على إجمالي الناتج الوطني كمقياس للناتج الاقتصادي، فإن هذا المقياس يظل الوسيلة الأفضل التي تتوفر لنا لأداء الغاية، ذات الحدود الواضحة، التي جرى تصميم هذا المقياس من أجلها.

الخلاصة

ليس هنالك بين الاقتصاديين من يعتقد بأن إجمالي الناتج الوطني هو المقياس الوحيد للاقتصاد، ناهيك عن المجتمع، وليس هنالك بينهم من يعتقد أيضا بأنه مقياس للرخاء. ولا شك في أن سياسات السوق الحر تخلق النمو الاقتصادي على نحو أكثر كفاءة بالمقارنة مع أية منظومة أخرى، ولا شك أيضا في أن الكثير قد يحاججون بأن هذا السبب يكفي لوحده من أجل تطبيق هذه السياسات، لكن هذا الأمر لا يعني بالتالي أن الاقتصاديين يقدسون (إجمالي الناتج الوطني)، ولا أن مؤيدي الأسوق الحرة يعتبرون النمو أمرا يتبوأ المكانة الأولى في الأهمية.

إن مقياس (إجمالي الناتج الوطني) "لم يُصمَّم في الأصل كمقياس للرخاء على المستوى الفردي أو الوطني"؛[92] فهو ليس أكثر من مقياس للمخرجات، ولذلك فمن الطبيعي أن يجتذب اهتماما عظيما من الاقتصاديين. وإن المنافع الكثيرة للنمو الاقتصادي (والتي سنناقشها في الفصل السابع) تكفي لتبرير مراقبة شؤونه بعين ثاقبة، ولكن هذا الأمر لا يجعل اقتصاديي السوق الحر "متشددين يعبدون" إجمالي الناتج الوطني.[93]

إن الغاية من السوق الحر لا تتمثل في خلق الثروة بحد ذاتها، وإن كان هذا الأمر من التأثيرات الجانبية المرحب بها، وإنما في توفير "الحرية للناس في شراء ما يريدون ممن يشاؤون".[94] وهذا يتضمن حرية الناس في العيش في تجمعات ريفية صغيرة (مثلا) والاكتفاء بتناول الحمص إذا كان هذا ما يفضلونه. ومن الخرافات الادعاء بأن اقتصاديي السوق الحر يعتقدون بأن "كل ما يشير إلى النجاح في الحياة يعتمد على استهلاك المزيد، وذلك وفقا لما يشدد ريتشارد ميرفي على الادعاء به؛

[92] قياس مستوى الحياة الطيبة على الصعيد الوطني [2012]: المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS)؛ ص3.
[93] هل أصبح النمو الاقتصادي من الأمور البائدة؟: نوردهاوس، توبين؛ ص4.
[94] في الدفاع عن الرأسمالية العالمية: نوربيرغ؛ ص128.

إذ يقول مايكل برواز:

> **«إن السماح للأفراد باتخاذ أكثر ما يمكن من الخيارات لأنفسهم ليس حجة تدافع عن الطمع أو المادية؛ فكل ما يهمني هو ما إذا كان الجميع يستطيعون قضاء أيامهم في التأمل أو في العناية بحدائقهم، ولا يهمني ما إذا كان إجمالي الناتج الوطني يعاني من التقلص؛ فالأمر المهم هو نمط النشاط الذي يعكس الخيارات الحرة للأفراد».[95]**

وعلى العكس مما يراه التقدميون والاشتراكيون الدولانيون، فإن اقتصاديي السوق الحر لا يمتلكون وصفة لتحقيق الحياة الطيبة؛ وهذه الحقيقة يستخدمها ضدهم أحيانا أولئك الذين يمتلكون خططا أضخم لإعادة تصميم المجتمع.

[95] الحكومة الأبوية أمر عفا عليه الزمن: براوز؛ ص391.

4. الاقتصاديون يعتقدون بأننا نعيش في سوق حر

في كتابه (ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية) يحاجج هاجون تشانغ بأن الاقتصادات الرأسمالية الحديثة ليست أسواقا حرة، فـ"السوق الحر ليس إلا وهما من الأوهام، وإذا كانت بعض الأسواق تبدو وكأنها حرة، فليس ذلك إلا لأننا نقبل بشكل كامل الضوابط التنظيمية التي تدعمها إلى حد يجعلها غير مرئية".[96] ويورد تشانغ القوانين المضادة للعبودية وعمالة الأطفال، والحدود المفروضة على التلوث الصناعي، والقيود المفروضة على بيع الكحول والأسلحة والأدوية، وذلك لكي يثبت بأنه "إذا تفحصنا الأمر بدقة فسيتبين لنا بأن الأسواق مدعومة بالقواعد، وفي الحقيقة: بالكثير من القواعد".[97] وهو يذكر السلع والخدمات التي لا يمكن شراؤها وبيعها بشكل قانوني، كالأعضاء البشرية والأدوية الممنوعة والأصوات الانتخابية والتعيينات الحكومية والأحكام القضائية. وفضلا عما سبق، فإن تشانغ يحاجج بأن ضوابط الهجرة وقوانين الحد الأدنى للأجور تعني بأن "كل أجورنا إنما تتحدد سياسيا في الأصل".[98]

السوق الحر ليس فوضى

إن تشانغ محق في إحدى النقاط التي يطرحها، فبما أن السوق الحر لا يشترط قيام الحكومة بالتخطيط المركزي، فمن السهل تمييز الرأسمالية بأنها (غياب) للمنظومات والقواعد؛ وهذا من الأخطاء، فهنالك الكثير من القواعد والضوابط التي يرغب مؤيدو الاقتصاد الحر بالتخلص منها، لكن هنالك الكثير من القوانين الضرورية لعمل الرأسمالية. إذن، فهل يعني وجود القواعد بأن السوق الحر ليس إلا "وهما"؟ إن هذا القول لا يصح إلا إذا كان من يقول به يتخيل الاقتصاد الحر كأرض لا تحكمها أية قوانين.

يبدو أن تشانغ يعتقد بأن السوق لا يمكنه أن يكون حرا إلا إذا "دعمته القوانين"، فهو يخلط بين الأسواق الحرة وبين الحالة الهوبزية للطبيعة؛ أما اقتصاديو السوق الحر فهم يقدمون توضيحات كافية تبين أن هنالك قواعد من نوع محدد لا بد منها لحماية الحرية، وتشجيع الاستثمار، ورعاية التنافس. فمن المهم أن تكون لدينا قوانين تحمي حقوق الملكية وتكافح الاحتكار والترويج الإعلاني الكاذب؛ ويجب احترام الاتفاقيات القانونية وفرض قانون التعاقد؛ وهذه الأمور جميعها تحتاج إلى فعل حكومي، حيث يقول

[96] ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية: تشانغ؛ ص3.
[97] المصدر السابق؛ ص4.
[98] المصدر السابق؛ ص5.

ميلتون فريدمان: "لا شك في أن وجود السوق الحر لا يؤدي إلى إلغاء الحاجة للحكومة، وإنما على العكس من ذلك، فالحكومة ضرورية باعتبارها تقوم بدورين اثنين: كمنتدى لتحديد (قواعد اللعبة)، وكحكَم يفسر ويفرض القواعد التي تم تبنيها".[99]

إن هذه القضية لا تتمحور حول ضرورة وجود القوانين، وإنما حول ما يجب أن تكون عليه هذه القوانين؛ فبعض القوانين مفيدة ولا بد منها، وبعضها مفرط يؤدي إلى إهدار الموارد؛ فالأمر لا يتعلق بما إذا كان المرء "مؤيدا" أو "معارضا" للضوابط التنظيمية. ومن الخرافات الأكثر انتشارا حول اقتصاديات السوق الحر، والتي تعكسها انتقادات تشانغ: أن السوق الحر يحتاج إلى (الامتناع الكامل للدولة عن التدخل في شؤون الاقتصاد). ففي العام (1944) اشتكى فريدريك هايك من أنه "ربما لم يتسبب أمر بالأذى الكبير للتيار الليبرالي كما فعل تصلب بعض الليبراليين في إصرارهم على قواعد ثابتة محددة، وفي مقدمتها جميعا: مبدأ (الامتناع الكامل للدولة عن التدخل في شؤون الاقتصاد)".[100] وعوضا عن ذلك، حاجج هايك بأن الناس يجب أن يكونوا أحرارا في الشراء والبيع من أي شخص كان وفقا لسعر متفق عليه، وأنه لا يجب أن لا تكون هنالك أية حواجز تجارية مصطنعة، ولا ضوابط سعرية، ولا تمييز قانوني. لكن هذا الطرح لا يتطابق مع مبدأ (الامتناع الكامل للدولة عن التدخل في شؤون الاقتصاد)، ولا شك في أنه لا يتطابق مع (الفوضى). ثم يستمر هايك بالقول:

> **«إن عمل التنافس لا يتطلب، وحسب، التنظيم الكافي لمؤسسات محددة كالمال والأسواق وقنوات المعلومات (وبعضها لا يمكن توفيرها على النحو الكافي من قبل الاستثمار الخاص)، وإنما تعتمد قبل أي شيء على وجود منظومة قانونية ملائمة، منظومة قانونية مصممة لهدفين: المحافظة على التنافس، وجعله يعمل بأكبر قدر ممكن من إنتاج المنافع».[101]**

ومن بين المهمات التي لا يمكن تنفيذها إلا على يد الحكومة، يذكر هايك: تنظيم الصناعة، وما ندعوه حاليا: إجراءات الصحة والسلامة، فيقول:

> **«إن حظر استخدام المواد السامة، أو اشتراط بعض الإجراءات الخاصة للسلامة في استخدامها، أو تحديد ساعات العمل، أو اشتراط**

---

[99] الرأسمالية والحرية: فريدمان؛ ص15.
[100] الطريق إلى العبودية: هايك؛ ص18.
[101] المصدر السابق؛ ص39.

بعض الإجراءات الصحية المحددة، إنما هي أمور تتوافق بشكل كامل مع المحافظة على التنافس؛ والسؤال الوحيد الذي قد يثار في هذا المثال الخاص: هل المنافع المكتسبة أعظم من التكاليف الاجتماعية التي تفرضها هذه الإجراءات؟».[102]

ولقد ذكر ميلتون فريدمان النقطة نفسها في كتابه (الرأسمالية والحرية) حين قال:

«إن مبادئنا لا ترسم خطا فاصلا سريعا بشأن الحد الملائم الذي يمكن معه استخدام الحكومة في الإنجاز المشترك لما يصعب أو يستحيل علينا إنجازه بشكل منفصل من خلال التبادل الطوعي بالكامل. ففي كل حالة بذاتها من التدخلات المقترحة يجب علينا أن نقوم بإعداد ميزانية نذكر فيها بشكل منفصل كلّ المنافع والمضار».[103]

من الواضح أن اقتصاديي السوق الحر يعتقدون بأن الضوابط التنظيمية ضرورية، وأن الاختبار النهائي يتمثل، كما يقول هايك، في ما إذا كانت "المنافع المكتسبة أعظم من التكاليف الاجتماعية التي تفرضها هذه الإجراءات". وإذا تقصينا آراء الاقتصاديين من آدم سميث إلى ميلتون فريدمان، فسنجد أن الاعتراضات التي أثيرت ضد تدخل الدولة في القطاع الخاص لم تنشأ من هوس متطرف يرغب بالتخلص التدريجي من الدولة (على الرغم من تقديم الآخرين لطرح يقوم على أسس فلسفية في الدفاع عن دولة محدودة كما فعل روبرت نوزيك مثلا في كتابه: اللاسلطوية والدولة واليوتوبيا؛ [1974])، وإنما نشأت هذه الاعتراضات لأن الإفراط في الضوابط التنظيمية يؤدي في كثير من الحالات إلى زيادة الضرائب، وإعاقة الابتكار، والفشل في حل المشكلات التي جاءت هذه الضوابط من أجل حلها.

لقد قبل هايك بوجود بعض السلع التي يكون السبيل الجماعي هو الأفضل لتوفيرها (كالطرق وإشارات المرور). ففي الحالات التي "لا يكون فيها من الممكن خلق إطار مناسب لعمل التنافس" يجب علينا أن "نلجأ إلى الاستعاضة عنه بالتنظيم المباشر على يد السلطات الحاكمة"؛ وكلمة "نلجأ" هنا تعني ضمنيا: أن السوق الحر التنافسي مفضَّل على احتكارية الدولة، وهو ما عليه واقع الحال، وعلى الرغم من ذلك فسيبقى هنالك "ميدان واسع لا ريب فيه تمارس فيه الدولة أنشطتها. وليس هنالك أي منظومة يمكن

---

[102] المصدر السابق؛ ص39.
[103] الرأسمالية والحرية: فريدمان؛ ص32.

الدفاع عنها بشكل عقلاني إذا كانت الدولة فيها تمتنع بكل بساطة عن القيام بأي شيء".[104] وهنا نصل إلى السؤال الآتي: ما هو المقدار الذي يجب على الدولة أن تقوم به؟

الرأسماليون لا يحبون الأسواق الحرة

يقول تشانغ بأن اقتصاد السوق يبدو بمظهر وكأنه يتمتع بالحرية "لا لشيء إلا لأنه يقبل دون أي قيد أو شرط بضوابطه الضمنية التي لا نستطيع رؤيتها".[105] لكن، وبعيدا عن أن يكون هذا الأمر من الأمور التي "لا يخبرونك بها حول الرأسمالية"، فإن اقتصاديي السوق الحر يشيرون باستمرار إلى أننا لا نعيش في ظل سوق حر، وليس ذلك لأنهم يرغبون بتحقيق الحالة الطبيعية التي لا يسودها القانون، وإنما لأنهم يعتقدون بأن الضوابط التنظيمية غير ضرورية في أغلب الأحيان، ويدخل في نطاقها عدد من القوانين التي يقول تشانغ بأننا نقبلها "دون أي قيد أو شرط". وعلى سبيل المثال: هنالك حجج اجتماعية واقتصادية وسياسية قوية في الدفاع عن قوننة بيع المخدرات والأعضاء البشرية؛[106] كما إن العديد من اقتصاديي السوق الحر يعارضون قوانين الحد الأدنى للأجور وضوابط الهجرة، ومنهم من طرح الحجج ضد حظر عمالة الأطفال، لا سيما في البلدان التي تعاني من الفقر المدقع وانعدام المدارس؛[107] وهنالك الكثير من الناس ممن يدعمون إنهاء الحرب على المخدرات، أو إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور، أو السماح بحرية الحركة للعمالة بين البلدان، لكن مؤيدي اقتصاد السوق ربما يقفون لوحدهم في المطالبة بهذه الأمور الثلاثة في آن واحد.

إن النقد الذي يوجهه تشانغ يتمحور حول أن الرأسماليين يعتنقون فرض الضوابط التنظيمية في المواضع التي تناسبهم، لكنهم يشتكون من "التدخل المحفّز سياسيا" عندما تتعرض أرباحهم للتهديد. ولكن ما يحدث على أرض الواقع هو أن أمثلة الضوابط التي يطرحها تشانغ لا تنفع الرأسماليين بشكل قاطع، وإنما على العكس من ذلك، فمن الجائز تماما أن تكون هنالك لرجل الأعمال فرص أكبر لجني الأموال إذا تمكن من بيع العبيد أو توظيف الأطفال في معامل للمخدرات ينتج عنها الكثير من الملوثات؛ فالقوانين التي يذكرها تشانغ لم تأتِ بشكل عام إلى الوجود

---

[104] الطريق إلى العبودية: هايك؛ ص40.
[105] ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية: تشانغ؛ ص1.
[106] المحظورات: ميدوكروفت.
[107] في الدفاع عن الرأسمالية العالمية: نوربيرغ؛ ص1999.

كنتيجة لجهود حشد الضغط السياسي التي تضم مجموعة متنوعة من المحافظيين والاشتراكيين والبيئويين و"المواطنين المهتمين"، وليس كنتيجة لجهود صناعيين يبحثون عن الأرباح.

وعلى الرغم من ذلك، فليس من الصعب أن نعدّ قائمة بديلة بالضوابط التي جرى فرضها لمنفعة الاستثمارات الكبرى. ولتشانغ الحق كله في أن يلفت الانتباه إلى تأثير المصالح الخاصة، بما فيها: المصالح التجارية، في سن القوانين؛ لكنه مخطئ تماما في التلميح بأن مؤيدي السوق الحر مرتاحون لهذا الوضع، ويكمن خطؤه في الخلط بين الرأسمالية (أو نوع محدد منها) وبين السوق الحر.[108] فمنذ قرنين والاقتصاديون يشتكون من أن الرأسماليين، أو الجماعات المصلحية الخاصة، يقفون في صفوف أخطر أعداء السوق الحر؛ حيث كتب ميلتون فريدمان في العام (1978): "إن الشركات الاستثمارية بشكل عام ليست من المدافعين عن حرية الاستثمار، وإنما هي على العكس من ذلك: المصدر الرئيس للخطر".[109] وقد اشتُهر عن آدم سميث شكواه من أن "أصحاب المهن المتماثلة نادرا ما يجتمعون سوية، وحتى إن كان اجتماعهم للمتعة واللهو، دون أن ينتهي حديثهم إلى التآمر على الناس، أو ابتكار وسيلة ما لزيادة الأسعار".[110]

ومن الثيمات المركزية في كتاب (ثروة الأمم): المحاولات التي لا تتوقف لجماعات المصالح الصناعية أو الرأسماليين في سبيل حماية أرباحهم من خلال إقناع المشرّعين بسن قوانين جديدة ("التريُّع -rent seeking")؛ فالمصلحة الذاتية الضيقة للمستثمرين الأثرياء غالبا ما تتمثل في استبعاد المنافسين، وتعديل الأسعار، وإقامة الحواجز في وجه الداخلين إلى السوق؛ وهم يموهون مصالحهم الذاتية بعباءة "المصلحة العمومية"؛ فالخمّار يدعو إلى ضرائب أعلى على الخمور بذريعة حماية صحة الناس، والخبّاز يدعو إلى فرض رسوم استيراد على الخبز المستورد بذريعة حماية الوظائف، لكن عموم الناس هم من سيدفع ثمن هذه الضوابط التنظيمية،

---

[108] هذا التشوش يبدأ من عنوان الكتاب (ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية)، وعلى امتداد الكتاب يبدو واضحا أن (ضمير الغائب) في (يخبرونك) يعود لاقتصاديي السوق الحر، ومع ذلك فإن "الأمور التي لا يخبرونك بها" تتضمن انتقادات دأب اقتصاديو السوق الحر أنفسهم على الجهر بها لسنوات وسنوات؛ فمن السخف الإيحاء بأن اقتصاديي السوق الحر يعتقدون بأن أفريقيا لا يمكنها أن تحقق التنمية من دون المعونات الأجنبية (الفصل 11)، وأن فقراء العالم أقل نشاطا في الاستثمار الريادي بالمقارنة مع الغربيين (الفصل 15)، وبوجوب الثناء على إجراءات تقديم حزم الإنقاذ المالي لشركة جنرال موتورز (الفصل 18).

[109] أي وجهة تتجها الرأسمالية؟ (مقالة في عدد مايو 1978 من مجلة ريزون): فريدمان.

[110] ثروة الأمم: آدم سميث؛ ص117.

وكما يشرح سميث، فإن "مصلحة الدولة والأمة يجري التضحية بها باستمرار من أجل مصلحة طبقة معينة من التجار".[111]

وليس هنالك على يسار الطيف السياسي إلا القليل ممن يصعب عليهم قبول الفكرة القائلة بأن الاستثمارات الكبرى قد يكون لها تأثير خبيث على الكيان السياسي؛ لكن الأمر لا يتوقف على رأس المال المنظم وحسب، وإنما يشمل أيضا: العمالة المنظمة، والأيديولوجيات المنظمة، والبيروقراطيين المنظمين، ممن يمكنهم قيادة "مؤامرة ضد عموم الناس". إن الاحتكاريات الدولتية تتساوى على الأقل في انعدام الكفاءة مع الاحتكاريات الخاصة، كما إن الحكومة نفسها جهة احتكارية؛ ويمكن للسياسيين والبيروقراطيين أن يغنوا أنفسهم على حساب العموم. ونقابات العمال ما وجدت، في جزء كبير من عملها، إلا من أجل زيادة أجور العمالة، وبالتالي: زيادة أسعار السلع والخدمات، من خلال إجبار العمال على الانتماء للنقابات ومن خلال قيام العمال بتقليص الإنتاج لتحقيق مطالبهم. وقد كانت النقابات الحرَفية في أيام آدم سميث تحظر الدخول إلى الحرَف التابعة لها من خلال الحد من أعداد المتدربين، كما إن الشركات الكبيرة في يومنا هذا ترحب غالبا بالضوابط التنظيمية الثقيلة لأنها تؤدي إلى إقامة الحواجز أمام دخول الشركات المبتدئة التي لا يمكنها أن تتحمل تكلفة الامتثال لهذه الضوابط.

إن كل هذه الجماعات تتحفز بالمصلحة الذاتية، وجميعها تتطلب مساعدتها وحمايتها على يد الدولة من أجل الوصول إلى الحد الأعلى من الأرباح والإنجازات. وفضلا عن ذلك، فإن المصلحة الذاتية لا تتعلق بالمال في جميع الأحوال، وهنالك الكثير من جماعات الضغط التي تسعى إلى الحصول على امتيازات خاصة لأسباب أيديولوجية؛ ويسوق أورورك مثالا شخصيا في هذا المجال:

> **«في ريف نيوإنغلاند، حيث أعيش، تجد أن المجانين من أنصار المحافظة على البيئة التقليدية، والذين يرغبون بالاستعاضة عن المتاجر الاستهلاكية الكبيرة بحظائر متهاوية، ينضمون بشكل ودي إلى جهود الحمقى الليبراليين من أنصار العودة إلى الطبيعة، والذين يعتقدون بأن الحُفَر التي تظهر في الطرق السريعة بعد الأمطار تندرج في إطار (الأراضي الرطبة) التي يجب حمايتها كموارد طبيعية؛**

[111] المصدر السابق؛ ص156.

فاستطاعا كلاهما أن يضمنا اضطراري لقيادة سيارتي لساعة من الزمن من أجل الوصول إلى أقرب متجر استهلاكي كبير».[112]

وفي كل حالة من الحالات، بل في جميعها، نجد أن اللجوء إلى تطبيق متطلبات الظروف الخاصة المانعة للتنافس يتسبب بزيادة الأسعار، أو بزيادة الضرائب (في حالة الفعل الحكومي)، بما أن الضرائب هي الثمن الذي يجب دفعه مقابل الحصول على الحكومة. وإن الضرر الناتج عن تشريعات التريع لا يمكن إصلاحه بسن المزيد من التشريعات، وإنما يكمن العلاج في رعاية التنافس؛ وعلى الرغم من أن "أصحاب الحِرف المتماثلة" يمكنهم تنظيم مؤامرات لتثبيت الأسعار، فإن هذا التآمر لا يمكنه الصمود طويلا في بيئة تنافسية. وما دامت الحواجز التي تقام في وجه الداخلين إلى السوق غير صارمة، فإن الداخلين الجدد يمكنهم بيع سلعهم بأسعار تقل عن أسعار الكارتيل التآمري القائم؛ وحتى إذا كانت هذه الحواجز صارمة فإن كل طرف من أطراف التآمر سيواجه إغراء يوميا يدعوه إلى مغادرة الكارتيل من أجل جني الأرباح الكبيرة التي تتحقق من البيع بأسعار تقل عن أسعار أنداده.

إن أمثال هذه المؤامرات والمكائد تعتمد على إقناع التجار للمشرّعين بإدارة عملية التشريع على نحو يصب في مصالحهم؛ ولقد تقبل سميث عدم القدرة على منع الاجتماع بين التجار باعتباره أمرا يتناقض مع مبادئ المجتمع الحر، لكنه ذكر بأن القانون "يجب عليه أن لا يفعل ما من شأنه المساعدة على عقد أمثال هذه الاجتماعات، ناهيك عن جعله لها من الأمور الضرورية".[113] ويقدم باتلر صياغة أخرى لأفكار سميث فيقول: "إن الإجراء الوحيد القادر فعلا على ضبط الاستثمارات يتمثل في خوف المستثمرين من خسارتهم للزبائن؛ فالسوق التنافسي الذي تكون فيه السيادة للزبون هو سبيل أضمن لضبط سلوك هؤلاء، وذلك بالمقارنة مع أي عدد من القواعد الرسمية، والتي تتمخض غالبا عن نتيجة تعاكس النوايا المعلنة لإنشائها".[114] أو بحسب تعبير أورورك: "إذا كنت عدوا ذكيا لسلاسل المتاجر الاستهلاكية الكبرى فستطالب بأن يكون هنالك متجران يعودان لسلستين مختلفتين في الموقع نفسه".[115]

---

[112] حول ثروة الأمم: أورورك؛ ص77.
[113] ثروة الأمم: آدم سميث؛ ص117.
[114] مدخل إلى فكر آدم سميث: باتلر؛ ص27.
[115] حول ثروة الأمم: أورورك؛ ص78.

لا يمكنك أن تجد في صفوف اقتصاديي السوق الحر، منذ أيام آدم سميث وحتى يومنا هذا، أيَّ شخص تبنى منظارا ورديا يظهر فيه الرأسمالي كراعٍ للأعمال الخيرية؛ فالتنافس على الزبائن والعمال هو الذي "يقيد أعماله الاحتيالية ويصحح إهماله".[116] وبما أن الرأسمالي ليس الصديق الطبيعي للأسواق الحرة المفتوحة، فإن القانون يجب أن يرعى التنافس من خلال تجاهل التماسات الرأسمالي الهادفة إلى الحمائية والتريُّع، والوقاية من تكون الاحتكاريات والكارتيلات، وحظر الممارسات المضادة للتنافس كتثبيت الأسعار والتسعير الافتراسي. وما ذكرناه يدخل في نطاق التشريعات دون شك، لكنها تشريعات تتوافق بشكل كامل مع مفهوم السوق الحر. وليس هنالك محفزات كبيرة تشجع على إنشاء الاستثمارات في البلدان التي لا يمكن فيها فرض العقود بموجب القانون، وتتعرض فيها الملكية للمصادرة. والقوانين التي نتكلم عنها تم فرضها في بريطانيا أثناء القرن الثامن عشر، وقد قال عنها آدم سميث: "إن الأمان الذي منحته القوانين لكل شخص في بريطانيا العظمى، فأصبح يتمتع بثمار عمله الشخصي، يكفي لوحده في تحقيق الازدهار لأي بلد من البلدان".[117] إن هدف السوق الحر ليس إلغاء الضوابط التنظيمية بقضها وقضيضها، وإنما يتمثل في رعاية التنافس والابتكار والكفاءة.

التخطيط على المستويين العمومي والخاص

بعد أن يناقش تشانغ حجته القائلة بأن (وجود القواعد يعني بأن السوق الحر ليس إلا وهما من الأوهام)، ينتقل إلى الادعاء بأننا "لا نزال نعيش في اقتصادات مخططة"؛[118] وهو ادعاء يكاد لا يقوم إلا على السفسطة، إذ يقبل تشانغ القول بأن هنالك مقدارا أقل من التخطيطات في الاقتصادات الحالية عند مقارنتها بما كان عليه حالها قبل ثلاثين عاما، لكنه يشير إلى أن الشركات تميل إلى امتلاك خطط لعملها، كما إن "المدير التنفيذي يُنتَظر منه أن يكون رجلا (أو امرأة) يمتلك خطة ما"،[119] ويضيف: "الجهات الاستثمارية تخطط لأنشطتها وكثيرا ما يطال هذا التخطيط كل التفاصيل الصغيرة".[120] ولا جدال في ما طرحه تشانغ، لكن وجود الاستراتيجيات الاستثمارية لا يعني أننا نعيش في "اقتصاد مخطط"؛

---

[116] ثروة الأمم: آدم سميث؛ ص117.
[117] نظرية المشاعر الأخلاقية: آدم سميث؛ ص120.
[118] ثلاثة وعشرون أمرا لا يخبرونك بها حول الرأسمالية: تشانغ؛ ص199.
[119] المصدر السابق؛ ص208.
[120] المصدر السابق.

فالاقتصادات المخططة تترافق مع مجتمعات شيوعية تقوم فيها الوكالات الحكومية بتوجيه النشاط الاقتصادي بأكمله وفقا لأجندتها الخاصة بها (لا شك في أن تشانغ يعلم ذلك، فهو يعنون هذا الفصل من كتابه بعبارة "إننا لا نزال نعيش في اقتصادات مخططة على الرغم من انهيار الشيوعية"). ومن الأسباب التي تؤدي إلى فشل الاقتصادات المخططة: أن المخططين لا يمتلكون آلية سعرية يطلعون بواسطتها على شؤون العرض والطلب والتكاليف والقيمة التي يوليها المستهلكون للسلع والخدمات؛ فالمخططون يفتقرون إلى المعلومات اللازمة للاستجابة لتغيرات السوق، وهم معرضون للتسبب بدمار واسع، بما في ذلك: المجاعات، إذا وقعوا في فخ التضليل أو قلة الاطلاع أو الحماقة.

ومن التضليل المساواة بين الأسواق الحرة التنافسية وبين صورتها المرآتية المعاكسة؛ فلا شك في أن المستثمرين الرياديين يرسمون خططهم الاستثمارية، لكنهم ينظمون هذه الخطط على الصعيد الشخصي ويتوجب عليهم التنافس مع الآلاف من الخطط الاستثمارية الأخرى. وقد تفشل هذه الخطط، ولن يتحمل تكلفة هذا الفشل إلا المستثمرون وموظفوهم وحاملو أسهم شركاتهم (وذلك إذا لم تتصرف الحكومة بحماقة وتقدم لهم حزم الإنقاذ المالي)، أما الآخرون فسينجحون على حساب الفاشلين.

إن الفارق الأساسي يتمثل في عدم وجود خطة كبرى تندرج ضمنها الخطط الفردية؛ ولذلك فإن حجة تشانغ تصل إلى حد التلاعب بالكلمات، وهو يلجأ إلى الخلط بين المعاني لأنه يريد المحاججة لصالح اقتصاد موجه وزيادة الضوابط المفروضة على الأسواق؛ فمن خلال تذكيرنا بأن الرأسمالية مقيدة فعلا بالكثير من الضوابط، ينتوي تشانغ دفعنا إلى تأييد المزيد من الضوابط، لكن هذه المحاكمة العقلية تكتنفها المغالطات، فالقوانين يجب أن يحكم عليها وفقا لمزاياها، وعلى سبيل المثال: إن وجود حد أدنى للأجور لا يمثل حجة لتأييد تطبيق حد أعلى للأجور (والذي يبدو أن تشانغ يؤيده)،[121] وإن حظر العبودية ليس حجة لتأييد تطبيق الرسوم الجمركية. إن وجود الضوابط التنظيمية لا يعني استبعاد وجود السوق الحر، وإن النشاط المستمر فعليا

[121] المصدر السابق؛ ص257.

لدور الحكومة في الاقتصادات الحديثة لا يبرر تأكيد تشانغ على أن "الحكومة تحتاج إلى أن تكون أكبر حجما وأكثر نشاطا".[122]

الخلاصة

لا يخرج تشانغ عن الصواب عندما يقول بأننا لا نعيش في سوق حر، لكنه مخطئ في ما يسوقه من أسباب لذلك؛ فبعض الضوابط التنظيمية لا غنى عنها في تدعيم مجتمع حر مزدهر، لكن هنالك من الضوابط ما يؤدي إلى إعاقته، ومؤيدو السوق الحر يعتقدون بأن الإفراط في القوانين يدخل ضمن التصنيف الأخير؛ ولقد جاءت الكثير من هذه القوانين في الأصل لخدمة مصالح أشخاص يمثلون مصالح استثمارية خاصة ولا يزيدون على الاشتراكيين في رغبتهم بالعيش في ظل سوق حر. ولقد كتب ميلتون وروز فريدمان في العام (1980): "إن بعض القيود المفروضة على حريتنا ضرورية لتفادي فرض قيود أخرى أسوأ من الأولى، لكننا تمادينا في الابتعاد كثيرا عن هذه النقطة، وأصبحت هنالك حاجة ملحة في يومنا هذا لإلغاء القيود، ناهيك عن عدم الإضافة لها".[123]

ولو كان مؤيدو السوق الحر يعتقدون بأنهم يعيشون في ظل سوق حر لكانوا قد عمدوا إلى حماية الواقع الراهن، ولن تكون هنالك حاجة بعد ذلك لحركة مؤيدة للسوق الحر تسعى إلى اقتصاد أكثر تحررا. وعلى الرغم من أن معظم بلدان العالم أقرت إصلاحات سوقية التوجه في العقود القليلة الماضية، فإن "الأرض الموعودة" لا تزال بعيدة عن الأنظار. ويجدر الانتباه هنا إلى أنه ليس من الواجب أن تطأ الأقدام تلك الأرض الموعودة إذا كنا نريد التمتع بالمنافع المتأتية عن بعض الإجراءات الخاصة (كتحرير التجارة)، فكل خطوة في هذا الطريق ستجلب لنا مقدارا أكبر من الازدهار والحرية؛ وهذا الأمر يتعاكس كليا مع الاقتصادات المخططة، والتي كان أداؤها المتدني، في كل البلدان التي جربتها، تلقى اللائمة فيه على انحراف قادة البلدان عن النظرية الماركسية-اللينينية الصافية. وبينما يقوم المنتقدون اليساريون بتوجيه اللوم للسوق الحر على كل مظهر من مظاهر طمع الإنسان وقابليته لارتكاب الخطأ، فإنهم لا يسمحون بتوجيه أي نقد للاشتراكية انطلاقا من زعمهم بأن الدولة الاشتراكية الحقيقية لم توجد قط؛ وإذا سمحوا بالمقارنة فإنهم يحصرونها بين اليوتوبيات الاشتراكية الخيالية واقتصادات السوق

[122] المصدر السابق؛ ص260.
[123] حر في الاختيار: ميلتون وروز فريدمان؛ ص69.

الحالية، وهذه الأخيرة توجد غالبا في ديمقراطيات اجتماعية تكبلها بضوابط تنظيمية ثقيلة. ولقد حاجج الفيلسوف الفرنسي جان فرانسوا ريفيل بأن انهيار الشيوعية كان نعمة خفية أفاد منها المثقفون الاشتراكيون، إذ لم يعودوا مضطرين إلى الدفاع عن أمثلة حية لأيديولوجياتهم، وأصبح بإمكانهم اللجوء إلى طريقة التفكير بالتمني؛ ومما قاله ريفيل: "اليوتوبيا ليست ملزمة بأي شكل من الأشكال بأن تتمخض عن نتائج: فوظيفتها الوحيدة تتلخص في السماح لأتباعها بإدانة (ما هو موجود) بذريعة (ما هو غير موجود)".[124]

وبغض النظر عن الحقيقة المؤسفة، والتي لا شك فيها، التي تتمثل في أن كل محاولات إنشاء الاقتصادات المخططة انتهت إلى الركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي (وأن مدى الحرمان والتوتاليتارية يرتفع بالتناسب مع درجة التخطيط)، فإن مؤيدي الاشتراكية يجادلون بأن هنالك درجات متنوعة من التخطيط المركزي تحظى بالمرغوبية؛ وفي مقابل هؤلاء يقف اقتصاديو السوق الحر، فهم لا يقبلون، ولا يرغبون، بمجانية كل شيء دون وجود أي قوانين أو ضوابط مهما كان نوعها، إذ إنهم لا يأملون بسن أي قانون إلا إذا كان يعزز الحرية والتنافس والابتكار والازدهار، مما يجعلهم في كثير من الأحيان في حالة نزاع لا تطال الاشتراكيين فحسب، وإنما تشمل أصحاب المصالح الاستثمارية وغيرهم من الرأسماليين.

إن اقتصاديي السوق الحر يتفقون مع القول بأننا لا نعيش في ظل سوق حر، والفرق بينهم وبين غيرهم يكمن في أنهم يسعون إلى جعله أكثر حرية، أما تشانغ فيرغب بتسليم المزيد من السلطة للدولة.

[124] المنفذ الأخير إلى اليوتوبيا.. استمرار الاشتراكية في حقبة ما بعد الاتحاد السوفييتي: ريفيل؛ ص23.

القسم الثاني

الخرافات

5. الغني يزداد غنى، والفقير يزداد فقرا

إن الاعتقاد بالإفقار المنهجي للفقراء ليس بالأمر الجديد، فعبارة "الغني يزداد غنى، والفقير يزداد فقرا" وردت في أغنية شعبية أمريكية في العام (1921)، وكانت تحمل العنوان "هل يمكننا أن نحصل على المرح؟"؛ أما في بريطانيا فقد جرى تكرار الرسالة نفسها إبان حقبة الحكومة المحافظية بقيادة مارغريت ثاتشر، حيث أشارت استطلاعات متعاقبة للرأي قام بها مركز (غالوب) في الثمانينيات الماضية إلى أن ثلثي البريطانيين على الأقل يتفقون مع هذه العبارة، وفي العام (1985) لم يكن هنالك ممن يعارضون هذا الرأي إلا (13%).[125] وليس من الغريب أن تسمع في يومنا هذا عن الزعم نفسه وهو يرد بصيغ متنوعة على لسان أكاديميين وصحافيين؛ فعلى سبيل المثال يكتب عالم الاجتماع زيغمونت بومان: "بينما يزداد الفقراء فقرا، نجد أن الأغنياء جدا، هؤلاء الذين يمثلون الفضائل الاستهلاكية، يزدادون غنى مع ذلك".[126] وفي كتابها (من دون لوغو) الذي حقق مبيعات عالية، تطرح نعومي كلاين النقطة نفسها عندما تشكو من أن "التوجهات الاقتصادية التي تسارعت بشكل كبير في العقد الماضي" أصبحت تعني أن "الجميع أخذوا يحصلون على مقدار أقل باستثناء الطبقة العليا من النخبة الشركاتية".[127] وفي وقت أقرب، شدد الصحافي بولي توينبي في صحيفة (الغارديان) على أن "السبعينيات الماضية شهدت الحقبة الأكثر مساواة في تاريخ بريطانيا، لكن، ومنذ ذلك الحين، أصبح الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا".[128]

وفي بعض الحالات يجري توسيع خطاب الإفقار كي لا يقتصر على الفقراء وحسب، وليشمل أيضا أصحاب الدخل المتوسط؛ ففي مقالة أخرى في صحيفة (الغارديان)، ويصدف أنها حملت العنوان "عن الرأسمالية التي لا نعلم عنها، نحن اليساريين، شيئا"، كتبت زوي ويليامز: "المعدل الحقيقي للأجور في هذا البلد أخذ ينخفض منذ العام (1968)".[129] ولا يقل ريتشارد ميرفي عن ويليامز في سودوايته إلا قليلا، فيدعي بأن "الركود أصاب المعدل الحقيقي لأجور معظم الناس".[130] كما إن أوليفر جيمس يبدأ كتابه

---

[125] استطلاع مؤسسة غالوب لآراء البريطانيين (1986)؛ ص124.
[126] العمل والنزعة الاستهلاكية والفقراء الجدد: بومان؛ ص41.
[127] من دون لوغو: كلاين؛ ص122.
[128] العرض الأول لمسرحية داني بويل لم يقدم سوى جزء من الحقيقة (مقالة بتاريخ 30 يوليو 2012في صحيفة الغارديان): توينبي.
[129] عن الرأسمالية التي لا نعلم عنها، نحن اليساريين، شيئا.. إنها ليست مجرد صورة هزلية لليمين (مقالة بتاريخ 29 فبراير 2012في صحيفة الغارديان): ويليامز.
[130] الدولة الشجاعة: ميرفي؛ ص17.

(الرأسمالي الأناني) بعبارة لا لبس فيها تقول: "من الحقائق أن إحدى العواقب الأكثر أهمية [للثاتشرية] أنها جعلت الغني أغنى، بينما لم يزد متوسط دخل المواطن على الإطلاق بعد السبعينيات الماضية. وفي أي بلد حل به الرأسمالي الأناني تجد أن المعدل الحقيقي للأجور إما ينقص وإما يبقى ثابتا".[131] وإذا كانت البرامج الإذاعية التي تستقصي آراء الناس، والتعليقات التي يتركها القراء في المواقع الإلكترونية للصحف، تشير إلى أي شيء فإنها تشير إلى تبني هذه المعتقدات على نطاق واسع؛ لكنها معتقدات زائفة بشكل كامل لا مجال فيه للشك.

أجور أعلى للجميع

إن شعار "الفقير يزداد فقرا" نجد أصداءه في نظرية (الاستملاق Immiseration) الماركسية، والتي تنبأت بأن سعي الرأسماليين المحموم خلف الأرباح سيجبرهم على أن يعطوا العمال أجورا تتناقص باستمرار؛ حيث كتب ماركس وإنغلز في البيان الشيوعي: "تنخفض الأجور كلما كان العمل أكثر إثارة للاشمئزاز. والعامل في العصر الحديث، وعوضا عن ارتقائه بالترافق مع العملية الصناعية، تجده يغوص أعمق وأعمق تحت المستوى المعيشي للطبقة التي ينتمي إليها. إنه يتحول إلى شخص معوز، وهذا العوز يتطور على نحو أسرع من زيادة عدد السكان والثروة".[132] ويحاجج البعض بأن ماركس يستند إلى هذه النظرية (نظرية الاستملاق المطلق) في كتابه الأخير، إذ تذكر سيلفيا نصار في كتابها (المسعى العظيم) الذي يؤرخ لعلم الاقتصاد، بأن "عددا يثير المفاجأة من الأكاديميين ينكرون أن ماركس ادعى في أي حين من الأحيان بأن الأجور من شأنها أن تنخفض بمرور الوقت أو بأنها مرتبطة بحد أدنى يستند إلى اعتبارات بيولوجية؛ لكن هذا الإنكار يغض النظر عما قاله ماركس بعبارات مفصلة في مواضع متعددة".[133] وعلى الأقل، فمن الواضح أن ماركس توقع تدهور المستوى المعيشي للبروليتاريا، وأن هذا التدهور سيؤدي إلى الثورة في نهاية المطاف.

إن حماس بعض الماركسيين لإعادة تفسير كلمات بطلهم إنما تنشأ، وبشكل يكاد يكون جازما، من حقيقة مفادها أن (نظرية الاستملاق) قد دحضها التاريخ دحضا متينا؛ فكل بلد رأسمالي شهد ارتفاعا دراماتيكيا في الأجور الحقيقية على امتداد كل شرائح الأجور منذ أيام ماركس، ولقد

---

[131] الرأسمالي الأناني: جيمس؛ ص2.
[132] البيان الشيوعي: ماركس، إنغلز؛ ص227، 233.
[133] المسعى العظيم: نصار؛ ص39.

استمرت هذه الزيادة خلال الحقبة الراهنة التي يزعمون بأنها "نيوليبرالية". وتظهر البيانات التي تصدر عن المكتب الوطني للبيانات الإحصائية أن الدخل المتاح للإنفاق ارتفع في بريطانيا في كل عام من المدة (1970-2009) باستثناء الفترة (1973-1977) وتغيرات وجيزة في الأعوام (1980-1981) و(2006-2007)؛ وبحلول العام (2009) زاد إجمالي الناتج الوطني في بريطانيا إلى أكثر من الضعف، وأصبح الدخل الأسري المتاح للإنفاق حوالي (250%) ما كان عليه الحال في العام (1970)، وذلك بأخذ الظروف المحيطة حينها بعين الاعتبار. و(الشكل 2) يبين لنا أن الدخل المتاح للإنفاق (الخط المستمر) في هذه المدة قد ارتفع على نحو أسرع قليلا من إجمالي الناتج الوطني (الخط المنقط).

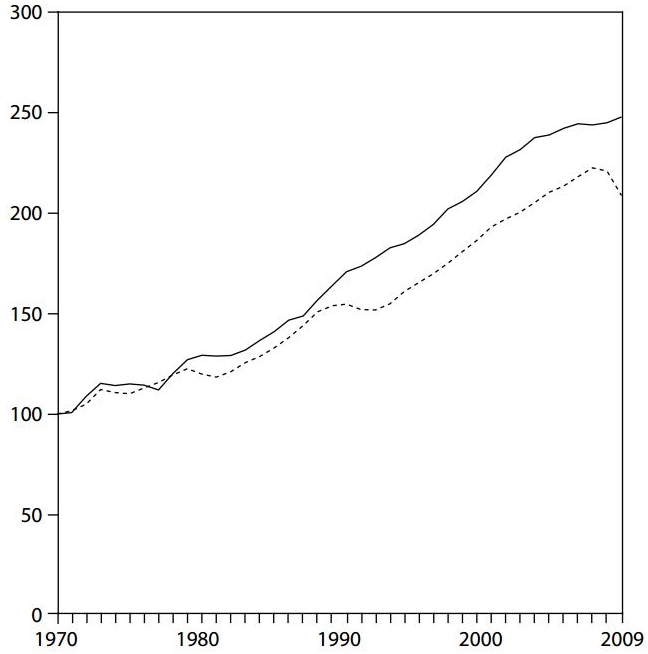

(الشكل 2): الدخل المتاح للإنفاق (الخط المستمر) وإجمالي الناتج الوطني (الخط المنقط)

كيف كان يجري توزيع هذا الدخل؟ يبين (الشكل 3) زيادات واقعية وفعلية لكل الشرائح الخمس التي يتوزع عليها الدخل، وذلك في المدة (1977-2012/2011)، حيث زاد دخل الخمس الأدنى بمقدار (93%) بينما زاد دخل الخمس الأعلى بمقدار (149%).[134] و(الشكل 4) يصور ثلاثين عاما من نمو

[134] تأثيرات الضرائب والمنافع على دخل الأسرة [10 يوليو 2013]: المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS)؛ ص10-11.

الدخل الأسري المتاح للإنفاق عند شريحتي الخُمسَين الأشد فقرا (وفقا لأسعار العام 2007/2006).[135]

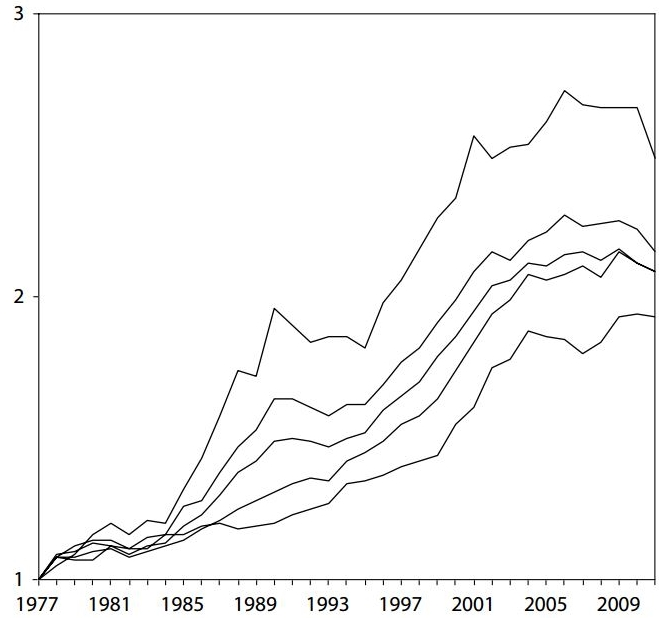

(الشكل 3): الزيادات الفعلية في الدخل المتاح للإنفاق موزعا على أخماس. (ملاحظة: القيمة 1 تمثل نقطة البدء في العام 1977، والقيمة 2 تمثل تضاعف الدخل بعد تعديل الأرقام لأخذ التضخم بالحسبان).

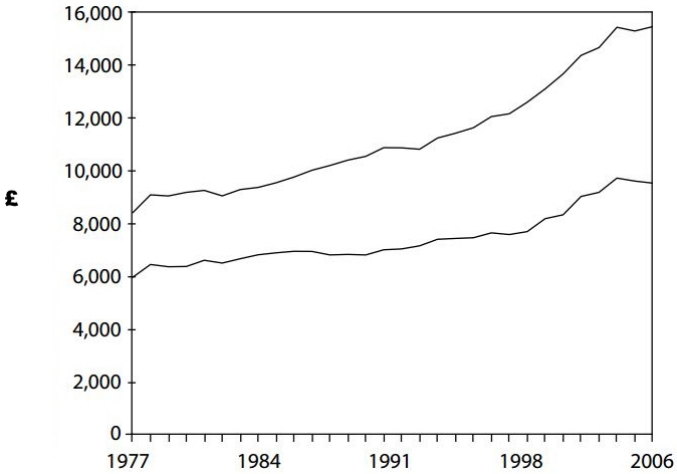

(الشكل 4): الدخل المتاح للإنفاق عند شريحتي الخُمسَين الأشد فقرا (بأسعار العام 2007/2006).

وحتى أثناء عقد الثمانينيات الماضية، وحينها ارتفع معدل اللامساواة بشكل سريع وتجاوزت أعداد العاطلين عن العمل الثلاثة ملايين في أحيان

[135] متوسط مكافئ دخل الأسرة موزعا على أخماس وفقا لأسعار العام (2007/2006): المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS). وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف الطفيف في محور الزمن بين الأشكال الثلاثة تمليه حدود البيانات التي أصدرها المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS).

كثيرة، فإن الخُمس الأشد فقرا شهد ارتفاعا في الدخل الفعلي المتاح للإنفاق. وبحلول العام (2003/2002) أصبح الخُمس الأشد فقرا يحصل على دخل فعلي أفضل مما كان يحصل عليه الخُمس الذي يعلوه (الخُمس الرابع) في العام (1979)، أما الخُمس الرابع فأصبح يحصل على دخل أفضل مما كان يحصل عليه الخُمس الثاني (في ترتيب الغنى) في العام (1977).[136] وبغض النظر عن بعض التقلبات الحينية، يمكن القول بأن كل خُمس من الأخماس أصبح يتمتع منذ السبعينيات الماضية بزيادة كبيرة في دخله.

إن التغيرات في الدخل المتاح للإنفاق تتأثر بالتغيرات التي تطال الضرائب ومنظومة المنافع، كما تتأثر أيضا بزيادة الأجور. وعلى الرغم من ذلك، فهنالك دراسة قام بها المكتب الوطني للبيانات الإحصائية تشير إلى أن نمو الإيرادات بين العامين (1986-2011) يؤكد على حصول ارتفاع كبير في الأجور على امتداد شرائح الدخل (بعد أخذ التضخم بالحسبان)؛ إذا تشير البيانات إلى أن أصحاب الدخل المتوسط ارتفع أجر ساعة العمل لديهم بمقدار (62%) منذ العام (1986)، فبلغ (£12.62) بعد أن كان (£7.78)، وذلك وفقا لأسعار العام (2011). أما في ما يخص الدخل المتاح للإنفاق فكان نمو الأجور أبطأ نوعا ما في الخُمس الأدنى من سلم الدخل، لكن الأجر الساعي ارتفع بشكل كبير على الرغم من ذلك، فارتفع بمقدار (49%) في الخُمس الأدنى، فبلغ (£7.08) بعد أن كان (£4.76)، وذلك وفقا لأسعار العام (2011).[137]

وإذا عدنا إلى حقبة أسبق، وبدأنا من العام (1975)، فسنجد أن متوسط الأجور ازداد بمقدار (101%) لدى من يعملون بدوام كامل، وبمقدار (87%) لدى من يعملون بدوام جزئي. وإذا تناولنا العُشر الأشد فقرا فسنجد أن أجر الدوام الكامل ارتفع من (£3.04) إلى (£6.67) بين العامين (1975-2013)، وذلك وفقا لأسعار العام (2013)، كما ارتفع أجر الدوام الجزئي من (£2.83) إلى (£5.83)؛ مما يعني حصول زيادة مقدارها (96%) في أجر الدوام الكامل، و(106%) في أجر الدوام الجزئي. وفي العام (2013) لم يكن هنالك بين من يعملون بدوام كامل إلا (2%) فقط ممن يحصلون على الحد الأدنى للأجور (£6.19/ساعة)، بينما كان (45%) منهم يحصلون على أقل من هذا الحد في العام (1975)، وذلك وفقا لأسعار العام (2013).[138]

---

[136] المصدر السابق.

[137] الأجور الحقيقية ترتفع بمقدار (62%) في المتوسط خلال الأعوام الخمسة والعشرين المنصرمة [7 نوفمبر 2012]: المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS).

[138] الأجور في بريطانيا خلال العقود الأربعة الأخيرة [3 يوليو 2014]: المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS)؛ ص11.

تطور أوضاع الفقراء بالمقارنة مع أوضاع الأغنياء

زادت ثروة الفقراء

إن النقاش حول "الأغنياء" و"الفقراء" يميل إلى التركيز على الدخل، لا الثروة؛ فالثروة كانت دائما لا توزع بالتساوي على النحو الذي يجري فيه توزيع الدخل. إننا نقوم بمراكمة الثروة مع تقدمنا في السن، ولذلك فإن الشباب لا يمتلكون في أغلب الأحيان إلا مقدارا ضئيلا من الثروة، وهذا إن كانوا يمتلكون أي ثروة على الإطلاق. وحتى إذا أخذنا ذلك بالاعتبار، فإن التاريخ يرينا بأن الفقراء لم يمتلكوا فعليا أي أصول مالية على الإطلاق، وأن الكثير من الناس كان مدينين بديون تتجاوز قيمة ممتلكاتهم القليلة. وحتى وقت متأخر يصل إلى العام (1970)، كانت حصة النصف الأفقر من البريطانيين في ثروة بلدهم لا تتجاوز (0%)؛[139] وبحلول العام (2010) ارتفعت هذه النسبة إلى (14%).[140] وفي المقابل، انخفضت حصة الأغنياء من الثروة بشكل حاد في القرن العشرين، فبين العامين (1923-2003) تعرضت حصة شريحة الـ(1%) الأغنى من صافي الثروة إلى الانخفاض من (61%) إلى (21%)، أما الحصة التي يمتلكها الـ(5%) الأغنى فانخفضت من (82%) إلى (40%).[141]

وبعض الفقراء أصبحوا من الأغنياء

وهنالك إرباك آخر ينشأ من الافتراض الضمني بأن "الأغنياء" و"الفقراء" يضم كلٌّ منهما الأشخاص أنفسهم مع مرور الزمن. ومن الصعب المحاججة بأن الشخص الذي يأتي من منشأ فقير وينتقل إلى الشريحة العليا في تصنيف الدخل يعتبر مثالا على أن الأغنياء يزدادون غنى، حتى وإن كانت شريحة الدخل أصبحت أغنى مما كانت عليه. وكما يلاحظ ساويل،[142] فإن التصنيفات الإحصائية يجب أن لا نخلط بينها وبين أشخاص من لحم ودم على أرض الواقع. إن الأغنياء والفقراء ليسوا جماعات ثابتة، وإنما هم أشخاص يتنقلون صعودا ونزولا على سلم الدخل خلال حياتهم. وترينا الأبحاث الأخيرة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن اثنين من كل خمسة أمريكيين سيجد نفسه ضمن صفوف الـ(5%) الأغنى في توزيع الدخل خلال مرحلة ما من حياتهم، وأن حوالي ثلاثة أرباع الأمريكيين

---

[139] توزع الفقر والثروة في بريطانيا (1968-2005): دورلينغ وآخرون؛ ص7.
[140] حالات اللامساواة والفقر عند المتقاعدين (2012): المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS)؛ ص7.
[141] توزع الفقر والثروة في بريطانيا (1968-2005): دورلينغ وآخرون؛ ص4.
[142] المثقفون والمجتمع: ساويل؛ ص44.

سيمضون عاما على الأقل في صفوف الخُمس الأغنى.[143] وسنرى في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب أن بريطانيا أيضا تتمتع بحركية اجتماعية تفوق الحد المفترض غالبا.

والفقراء يصبحون أغنى

إذا نحينا هذه القضايا جانبا، فإن الدليل يرينا أن الأعوام الثلاثين الأخيرة مثلت حقبة من الازدهار المتزايد على امتداد شرائح السكان، وذلك سواء كان القياس بالوضع المالي أم بالظروف الفعلية، وسواء كان الدخل ساعيّا أم يوميا أم سنويا، وسواء كانت الحسابات تشمل أم تستثني تكاليف السكن. وهذه الحقائق لا تقبل الجدل إلى درجة أجبرت اليساريين على تجشم الكثير من العناء في رسم صورة (الاستملاق) في القرن الحادي والعشرين؛ وعلى سبيل المثال: لجأ مؤتمر النقابات المهنية (TUC) إلى الادعاء بأن الأجور قد (انخفضت قياسا إلى إجمالي الناتج الوطني) منذ منتصف السبعينيات الماضية من ذروتها (65.5%) في العام (1975) إلى ما دون (55%) في يومنا هذا، وساقوا ذلك كدليل على أن "بريطانيا الدخل المتوسط" عانت من "تقلص الأجور".[144] وإذا قمنا بغض النظر عن السؤال الملح حول ما إذا كان الدخل قد جرى فصله عن النمو،[145] فمن الخداع الخلط بين انخفاض نسبة الأجر من إجمالي الناتج الوطني وبين "تقلص الأجور". وإذا كانت عبارة "بريطانيا الدخل المتوسط" تشير إلى الأسرة المتوسطة، فإن الدخل الفعلي المتاح للإنفاق ازداد بأكثر من الضعف (£11,200-£23,200) في المدة (1977-2012/2011)، وذلك وفقا لأسعار العام (2012/2011).[146] ويشير المكتب الوطني للبيانات الإحصائية إلى أن "النمو في الدخل المتاح للإنفاق لدى الأسرة البريطانية المتوسطة لا زال يتناسب، منذ العام (1977)، مع نمو إجمالي الناتج الوطني الفردي، فارتفع خلال حقب النمو الاقتصادي وانخفض

---

[143] من الفقر إلى الغنى إلى الفقر: رانك.

[144] ظلم التوسيط.. كيف أدى تقلص أجور الطبقة الوسطى في بريطانيا إلى تغذية الانهيار الاقتصادي وتهديد التعافي: لانزلي؛ ص1.

[145] لم يعثر بيسوا وفان رينين في كتابهما (نمو الأجور ونمو الإنتاجية.. الخرافة والواقع في مفهوم "فك الارتباط"؛ ص12) إلا على القليل من التغيير في نسبة إجمالي الناتج الوطني الذي يذهب إلى العمالة في هذه المدة، وقد جاء في كتابهما هذا: "على الرغم من وجود تفاوت في ما يخص الدورة الاقتصادية، فإن حصة الدخل التي ذهبت إلى العمالة في العام (2010) هي نفسها ما كانت عليه قبل أربعين عاما مضت. وفي الواقع، شهدت هذه المدة أكثر من مجرد انخفاض في حصة العمالة من الدخل في بلدان أوروبا القارية وفي اليابان؛ وربما يقدم هذا دليلا على أن الرأسماليين قدموا أداء أفضل بكثير من أداء العمالة في هذه البلدان، أما في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فإن العمالة قدمت أداء أفضل نسبيا".

ولقد شكلت الأجور نسبة استثنائية عالية من إجمالي الناتج الوطني في العام (1975)، وهو العام الذي يشكل نقطة مرجعية لتقرير مؤتمر النقابات المهنية، وذلك بسبب الحالة السيئة التي مر بها الاقتصاد. وإن تقرير مؤتمر النقابات المهنية يعترف بأن "(انكماش الأرباح) الذي مع ترافق مع الارتفاع الحاد في حصة الأجور يحظى في يومنا هذا بالقبول كعامل ذي دور حاسم في تأثيره الاقتصادي، مما يساهم في الضغط التضخمي، وانكماش الاستثمار، وإضعاف الإنتاجية ومعدل النمو في بريطانيا". (ظلم التوسيط: لانزلي؛ ص7).

[146] الأسرة في شريحة الدخل المتوسط (1977-2012/2011): المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS)؛ ص5.

بعد حالات الركود في أوائل الثمانينيات وأوائل التسعينيات ونهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين".[147]

هل يجب علينا أن نقلق بشأن الفقر النسبي؟

إن منتقدي الرأسمالية يعطون انطباعا مضللا بوجود (الاستملاق) من خلال الإشارة إلى "الفقر النسبي" واللامساواة في الدخل وكأنهما بديلان عن الأجور الحقيقية وعن المستوى المعيشي، لكنهما ليسا بديلين عنهما، وإنما على العكس من ذلك: فالانخفاض في كل من اللامساواة والفقر النسبي يترافقان في العادة مع حِقب من الإفقار العام الذي يؤذي الفقراء أيضا؛ وعلى سبيل المثال: كان دخل الأسرة المتوسطة في المدة (1974-1976) أدنى في الواقع مما كان عليه في العام (1973)، لكن هذه الحقبة يتذكرها بإعجاب أولئك الذين يفرطون في التشديد على المساواة في الدخل، فهذه بولي توينبي تقول عنها بأنها "الحقبة الأكثر مساواة في التاريخ البريطاني"، أما مؤتمر النقابات المهنية فيشتكي من أن الأعوام التي تلت هذه الحقبة "وجدت فيها الأسر ذات الدخل المتوسط نفسها وهي تنزلق دون توقف في سلم الازدهار بعيدا عن المجموعات ذات الدخل الأعلى".[148] ولا شك في أن اللامساواة في الدخل كانت متدنية نسبيا في منتصف السبعينيات الماضية، لكنها كانت أياما سوداء على كل المقاييس الاقتصادية الأخرى، ولم يتمكن من هم أفضل حالا بقليل أن يحققوا إلا مقدارا ضئيلا من التقدم، إن استطاعوا أن يحققوا أي تقدم في الأصل، ضمن الاعتبارات المطلقة.

وسنعود في الفصل التاسع لتناول قضية اللامساواة في الدخل، أما الآن فتكفي الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية المعايير النسبية فإنها لا تخبرنا بما إذا كان الدخل الذي يحصل عليه الناس في حالة ارتفاع أو انخفاض؛ فالخط الرسمي (النسبي) للفقر يُفهَم في العادة على أنه الدخل الذي يقل عن (60%) من متوسط الدخل؛[149] ومهما كانت النوايا والغايات، فإنه يُعَدّ مقياسا للامساواة، وليس للفقر. وتماما كما أن التغيرات في اللامساواة في الدخل لا تخبرنا بما إذا كان الفقراء يمتلكون مقدارا أكبر من الأموال المتاحة للإنفاق، فإن أي ارتفاع في الفقر النسبي ليس بالضرورة مقياسا

[147] المصدر السابق.
[148] ظلم التوسيط: لانزلي؛ ص6.
[149] في العام (2013/2012) كان متوسط الدخل الأسبوعي يبلغ (£440)، وكان خط الفقر النسبي يبلغ (£264) للدخل الأسبوعي، أو (£13,766) للدخل السنوي.

لاشتداد الفقر على الفقراء؛ ففي العام (1979) كان (13%) من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر النسبي، وفي العام (2005) كان الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق لدى الخُمس الأشد فقرا قد ارتفع بأكثر من (50%)، ومع ذلك فإن نسبة الذين يعيشون تحت عتبة الفقر النسبي زادت إلى (18%).[150] وإذا أردنا أن نعبر عن ذلك بصياغة أخرى فيمكن القول: إن ارتفاع دخل الشريحة الأشد فقرا في بريطانيا بمقدار النصف لم يؤد إلى الحيلولة دون ارتفاع المعدل الرسمي للفقر بمقدار النصف.

وفي المقابل، يمكن إخراج الناس من حالة الفقر النسبي حتى وإن كانوا يزدادون فقرا، وذلك ما دامت أجور أصحاب الدخل المتوسط والمرتفع تنخفض بشكل أكثر حدة؛ وهذا هو بالضبط ما حدث خلال الأزمة المالية الحالية، ففي العام (2011) انخفض معدل الفقر (النسبي) في بريطانيا إلى (16%)، وانخفض معدل الفقر لدى الأطفال إلى (18%)، وكلا الرقمين أقل مما كانا عليه منذ منتصف الثمانينيات الماضية، على الرغم من (أو بسبب) انخفاض الدخل لدى كل الشرائح، وذلك وفقا للشرح الذي قدمته وزارة العمل والمعاشات التقاعدية:

> **«شهدت الأسر ذات الدخل الأدنى انخفاضا أقل في دخلها، وذلك لأن هذه الأسر تكون في العادة أقل اعتمادا على ما تكسبه من دخل، إذا يأتي مقدار أكبر من دخلها عبر المعونات الاجتماعية والخصم الضريبي. إن الدخل الناتج عن المعونات الاجتماعية والخصم الضريبي نما على شكل نقود ولم ينخفض إلا على نحو ضئيل من الناحية الفعلية، وكان هذا يعني أن الأسر التي تنتمي للخُمس الأدنى شهدت انخفاضا في دخلها إبان العام (2011/2010) يقل عن انخفاض الدخل الذي شهده الخُمس المتوسط، كما أن الأسر التي تنتمي للخُمس الأوسط شهدت انخفاضا في دخلها يقل عن مثيله لدى الأسر في الخمس الأعلى».[151]**

وعندا أصيب الاقتصاد بالركود في العام (2013/2012) توقف عدد من الجمعيات الخيرية عن إيراد الأرقام المتعلقة بالفقر وبدأت بالحديث عن الدخل المطلق للمرة الأولى خلال أعوام؛[152] وفجأة أصبحت المعايير النسبية أمرا غير ضروري في الحملات المطالبة بإعادة توزيع الدخل. وعلى الرغم أنه

---

[150] حالة الأسر التي يقل دخلها عن المتوسط: آدامز وآخرون؛ ص58. وهذه الأرقام تشير إلى الفقر النسبي قبل حساب تكاليف السكن، فإذا حسبنا تكاليف السكن، فستصبح النسبتان (13%) و(22%) على الترتيب (المصدر السابق؛ ص58).

[151] المصدر السابق؛ ص23.

[152] راجع على سبيل المثال: الفقراء يزدادون تسعمئة ألف شخص في السنة الأولى من عمر الائتلاف الحكومي: باتلر.

كان من المفيد استخدام الأرقام النسبية في الوقت الذي كان الاقتصاد يمر فيه بحالة من الازدهار، فإن الاستمرار في استخدامها في الأوضاع الاقتصادية الأصعب من شأنه أن يعطي للعموم انطباعا بتحسن الأمور ويلمّح لهم ضمنيا بأن الركود هو الحل المناسب للفقر.

وفي غضون ذلك، استجابت الحكومة للادعاء بأن (900,000) شخص قد "غرقوا في الفقر" (استنادا إلى بيانات الدخل المطلق) بتسليط الضوء على ما حدث من حالات انخفاض في (الفقر النسبي)؛ وكان هذا الأمر دليلا آخر على أن الفقر قد يبدو بحالة ارتفاع أو انخفاض في أي نقطة زمنية استنادا إلى المعيار المستخدم، كما بيّن هذا الأمر وجود ميل لدى المعيارين للتحرك في اتجاهين متعاكسين: فعندما يرتفع إجمالي الناتج الوطني نجد الدخل المطلق يميل إلى الارتفاع ومعه يرتفع الفقر النسبي أيضا، وعندما ينخفض إجمالي الناتج الوطني يميل متوسط الدخل إلى الهبوط ويجري "انتشال" المزيد من الناس من دائرة الفقر. ويمكن القول باختصار: إن معدل الفقر لا يرتبط إلا بشكل ضئيل مع مقدار ما يمتلكه الفقراء من أموال، فالمعدل الرسمي للفقر في بريطانيا خلال العام (2012)، وقد بلغ (16%) حينها، كان أعلى من نظيره في بنغلادش (14%)، وأذربيجان (2%)، وناميبيا (0%).[153]

الخلاصة

كتب جان فرانسوا ريفيل في العام (1976) بأن "الاشتراكيين والشيوعيين يعلنون بشكل دوري عن أن القوة الشرائية مستمرة في التدهور وأن الظروف المعيشية للعمال لا تكف عن التفاقم سوءا، وهذا يعني، إذا أخذنا بالحسبان مستواهم المعيشي عند فجر الثورة الصناعية، أن العمال لا بد أنهم يعيشون حاليا في أسوأ حالات البؤس".[154] ويجب أن لا نفاجأ إذا لاحظنا بأن التشديد المتكرر على تفاقم اللامساواة وارتفاع معدلات الفقر النسبي قد أعطيا الناس انطباعا بأن الفقير يزداد فقرا. وبينما يجري هذا التشديد، لا بد من الإشارة إلى أن ارتفاع اللامساواة والفقر النسبي هو ادعاء لا صحة له أيضا، لكن هذا الأمر لا علاقة له بما نناقشه لأن كلا المعيارين لا يخبراننا بما إذا كان الفقراء أفضل حالا بأي شكل من الأشكال.

وللوصول إلى حل لهذه المسألة لا نحتاج سوى للنظر إلى الدليل الذي لا جدال فيه والذي يبين لنا بأن الدخل والأجور في بريطانيا (وبعد تعديلها

[153] حول أهمية مفهوم الفقر النسبي في البلدان النامية: غارواي، ديلايغليسيا؛ ص40-43.
[154] إغراء التوتاليتارية: ريفيل؛ ص154.

وفقا للتضخم) قد شهدت ارتفاعا كبيرا على امتداد كل شرائح الدخل. ولا شك في أن الأغنياء ازدادوا غنى في الحقبة "النيوليبرالية" المزعومة، لكن مما لا شك فيه أيضا أن الفقراء (لم) يزدادوا فقرا؛ فمعظم العمال في بريطانيا يقولون بأنهم "يتلقون أجرا جيدا مقابل ما يقومون به من أعمال" وفقا لأحد استطلاعات الرأي الأوروبية، وذلك خلافا للعمال في بلدان أخرى كالسويد وفرنسا وفنلندا، حيث لا يوافق على هذا الرأي إلا الأقلية.[155] وعلى الرغم من أن الدخل المتاح للإنفاق لدى الأسر الأشد فقرا لم يرتفع بالسرعة نفسها بالمقارنة مع الأسر المتوسطة، فإن معدل نمو هذا الدخل لديها لم يكن ضئيلا، فالأرقام الرسمية تبين لنا أن الدخل المتاح للإنفاق لدى الأسر المنتمية إلى الخُمس الأشد فقرا قد نما بمعدل (93%) في المدة (1977-2012/2011)،[156] ومن السخف الادعاء بأن الفقراء ازدادوا فقرا بينما ازداد دخلهم بمقدار الضعف تقريبا. لقد كان الاشتراكيون الذين تحدث عنهم ريفيل مخطئين في العام (1976)، وكان ماركس مخطئا في العام (1848)، كما إن المتشائمين في يومنا هذا مخطئون أيضا.

[155] الأجور.. من هم الرابحون والخاسرون في العصر الجديد للعمالة: كاسباروفا وآخرون؛ ص10.
[156] تأثيرات الضرائب والمنافع على دخل الأسرة (البيانات التفصيلية) [10 يوليو 2013]: المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS)؛ ص10.

6. عدد ساعات العمل ازداد إلى حد لم يسبق له مثيل

كتب أوين هاذرلي في صحيفة (الغارديان): "إذا كان هنالك أمر اتفق عليه علماء المستقبليات يوما ما فهو أن القرن الحادي عشر سيشهد قدرا أقل من ساعات العمل. فماذا كانوا سيعتقدون لو أنهم علموا بأن يوم العمل المعتاد (من التاسعة صباحا إلى الخامسة مساء) سيصبح في بريطانيا أقرب إلى نموذج (من السابعة صباحا إلى السابعة مساء)؟".[157] ومن "علماء المستقبليات" هؤلاء: الاقتصادي جون مينارد كينز الذي تنبأ في مقالة له نشرت في العام (1930) بأن "المستوى المعيشي في البلدان التقدمية سيبلغ بعد مئة عام من يومنا هذا (4-8) أضعاف ما هو عليه حاليا".[158] ويدعي روبرت وإدوارد سكيديليسكي أن كينز توقع تحقق هذه الثروات الجديدة لأن "ثمار عملهم سيجري توزيعها على نحو أكثر مساواة على امتداد المجتمع".[159] لكن كينز لم يقل ذلك فعلا، وإنما قال بأن التكنولوجيا ستستمر بزيادة الإنتاجية، وبالتالي فهي ستستمر بزيادة الثروة. ويجب الاعتراف بأن هذا التوقع استند إلى أمل فارغ بأنه "لن يكون هنالك حروب مهمة، ولن تحدث زيادة مهمة في عدد السكان"،[160] ومع ذلك فقد كان كينز محقا في اعتقاده بأن "الحاجة المطلقة" للغذاء والكساء والمأوى سيكون من الممكن تلبيتها للأغلبية الغالبة من الناس في المجتمعات المتقدمة.[161] وتوقع كينز أنه ما أن تتم تلبية هذه الاحتياجات فسنشهد "لأول مرة منذ خلق الإنسان مواجهته لمشكلته الحقيقية الأبدية، وهي: كيف يتمكن من استخدام انعتاقه من الهموم الاقتصادية الملحة، وكيف يشغل وقت فراغه، والذي توفر له بفضل العلوم والفائدة المركبة، كي يعيش على نحو يتسم بالحكمة والمقبولية والجودة".[162] وبما أن كينز يفترض بأن الناس يفضلون قضاء أوقاتهم في اللهو عوضا عن متاعب العمل، فقد توقع بأن المواطن المزدهر في العام (2030) لن يعمل سوى (3 ساعات) في اليوم الواحد، فأسبوع العمل الذي يتكون من (15 ساعة عمل) "يكفي تماما لتلبية احتياجات الكائن البشري البدائي لدى كل الناس".[163]

---

[157] إنه القرن الحادي والعشرون، فلماذا نعمل كثيرا؟ (مقالة بتاريخ 1 يوليو 2012 في صحيفة الغارديان): هاذرلي.
[158] مقالات في الإقناع: كينز؛ ص196.
[159] في مديح وقت الفراغ: روبرت وإدوارد سكيديليسكي.
[160] مقالات في الإقناع: كينز؛ ص196.
[161] يقول كينز: "سرعان ما سيتم الوصول، وربما يحدث ذلك أسرع مما نعتقد، إلى نقطة يجري فيها تلبية هذه الاحتياجات المطلقة انطلاقا من أننا نفضل تكريس طاقاتنا الأخرى لأغراض غير اقتصادية". (المصدر السابق؛ ص197).
[162] المصدر السابق؛ ص198.
[163] مقالات في الإقناع: كينز؛ ص199.

ومن غير المرجح لنبوءة كينز أن تتحقق، وفي الواقع، هنالك رأي مشترك تعكسه مقالة (الغارديان) السابقة، ويقول بأن يوم العمل أصبح أطول مما كان عليه؛ لكن هذه المقولة ليست إلا خرافة من الخرافات التي يمكن دحضها بسهولة بفضل البيانات الكثيرة التي نمتلكها: ففي العام (1900) أمضى العمال في وظائفهم حوالي (3,000) ساعة عمل في العام، ومن الملاحظ في معظم البلدان المتقدمة في عالم اليوم أن العامل يعمل أقل من (1,800) ساعة في العام (راجع الشكل 5). وإن المعدل السنوي لساعات العمل مستمر في الانخفاض، لكن سرعة هذا الانخفاض لا تقترب أبدا من السرعة التي تنبأ بها كينز. وإذا تناولنا بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فسنجد أن معدل ساعات العمل الأسبوعية تتفاوت من (48.9) في تركيا إلى (30.5) في هولندا؛ وفي العام (2011) كان معدل ساعات العمل الأسبوعية في بريطانيا يبلغ (36.4)، وهو معدل يقل عن نظيره في العام (2000) والذي بلغ (37.7)، كما إن الرقم الأخير يقل أيضا عن نظيره في العام (1992) والذي بلغ (38.1) (راجع الشكل 6).

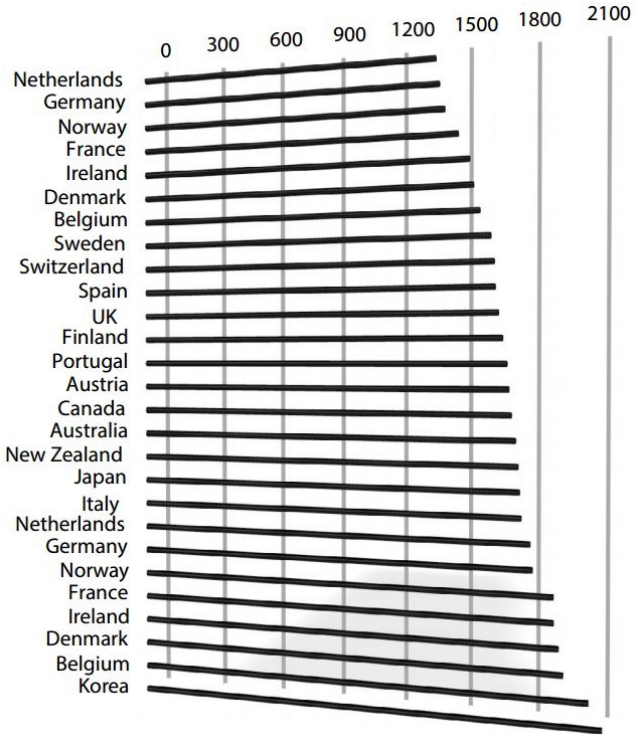

(الشكل 5): المتوسط السنوي لساعات العمل في البلدان المتقدمة (1992-2012).[164]

[164] المتوسط السنوي لساعات العمل الفعلية لكل عامل (2012): منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

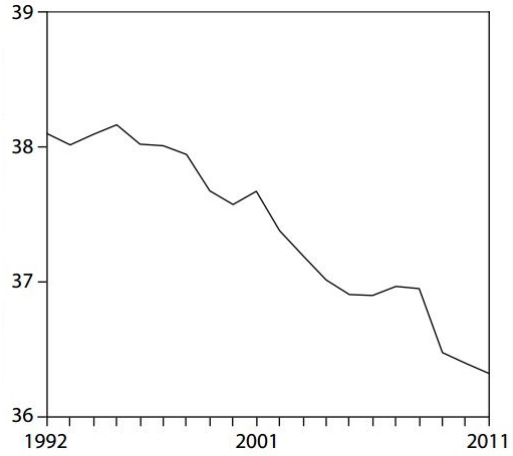

(الشكل 6): المتوسط الأسبوعي لساعات العمل في بريطانيا.[165]

ولا تختلف الصورة إلا قليلا إذا نظرنا لهذا الأمر من منظار العمل بدوام كامل، ففي بريطانيا أمضى من يعملون بدوام كامل (42.6) ساعة عمل أسبوعيا في العام (2011)، مما يعادل (8.5) ساعة عمل في اليوم إذا اعتبرنا أن الأسبوع يحتوي خمسة أيام عمل. وهذا الرقم لا يزيد عن المعدل الأوروبي إلا بـ(13) دقيقة، لكنه يقل عن معدل ساعات العمل الأسبوعية في أستراليا والنمسا واليونان وأيسلندا ونيوزيلندا، ناهيك عن أنه يقل عن نظرائه في كل الدول الأفقر. ولذلك فإن هذا الواقع يختلف كثيرا عن نوبات العمل (من السابعة صباحا حتى السابعة مساء) التي يدعي البعض أنها النمط السائد في بريطانيا، كما إنه لا يبرر ما وصفت به مقالة الغارديان بريطانيا من أنها "ورشة الأعمال الشاقة في أوروبا".[166] وفي استطلاع للرأي شمل عشرين بلدا كان البريطانيون الأقل احتمالا في اتفاقهم مع مقولة "أتمنى لو كان بإمكاني أن أبطئ وتيرة حياتي".[167]

إن أكثر من نصف العمال البريطانيين (55.4%) يعملون أقل من (40) ساعة في الأسبوع (بما في ذلك العمل دون أجر)؛[168] وعلى هذا الأساس فإن العامل البريطاني يتمتع بوقت فراغ يزيد عن كل من المعدل الأوروبي (42.2) ومعدل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ كما إن (11.7%) فقط من العمال البريطانيين يعملون أكثر من (50) ساعة في الأسبوع، ويشكل الرجال ثلاثة أرباع هذه النسبة، وعلى الرغم من أن المعدل يزيد عن نظيره

---

[165] المصدر السابق.
ساعات العمل في سوق العمالة (2011): المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS).
[166] اعمل حتى تنهار.. كيف نُقتَل على يد ثقافة العمل لساعات عديدة (مقالة بتاريخ 20 أغسطس 2005 في صحيفة الغارديان): غيلان.
[167] فهم المجتمع – بريطانيا العظمى.. كيف نعيش حاليا [2013]: مؤسسة إبسوس موري؛ ص5.
[168] معدل العمل وفقا لساعات العمل الأسبوعية المعتادة [2012]: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (9.1%)، فإنه يقل كثيرا عن بلدان أخرى من أمثال تركيا (43%) واليابان (29.5).[169] وكما هو الحال في معظم البلدان الثرية، فإن نسبة البريطانيين الذين يندرجون ضمن هذه الشريحة قد انخفضت منذ منتصف التسعينيات الماضية.

هل استراحة الغداء للمتهاونين فقط؟

يمكن القول إجمالا بأنه ما من شك في أن ساعات العمل قد انخفضت بشكل يسترعي الانتباه منذ أن عبر كينز عن تنبؤه السابق، وهي لا تزال مستمرة بالانخفاض بوتيرة بطيئة لكنها ثابتة. وإذا تناولنا الزيادة التي حدثت في الدخل الحقيقي (9-10 أضعاف) في البلدان المتقدمة خلال المدة (1880-2000) فسنجد أنها ترافقت مع انخفاض ساعات العمل إلى النصف تقريبا.[170] وفضلا عن ذلك، فإن بريطانيا يبدو أنها تتموضع بسهولة ضمن شريحة من البلدان تتصف بأمرين في الوقت نفسه: لا تتميز بمشقة العمل، ولا تتميز بطول أوقات الفراغ. وهنا يبرز السؤال: لماذا لا يزال البعض مصرا على تكوين فكرة مخالفة عن هذا الوضع؟

ربما يكمن الجواب في التغيرات التي حدثت في قمة سلم الدخل خلال العقود القليلة الماضية؛ فعلى الرغم من أن متوسط ساعات العمل قد انخفض في معظم البلدان الغنية، فإن أصحاب الدخل الأعلى أخذوا يعملون ساعات أكثر بينما أخذ أصحاب الدخل الأدنى يعملون ساعات أقل مما يعمل غيرهم.[171] وقد وجد كون ولوزانو أن ساعات العمل الأكثر في الولايات المتحدة الأمريكية "تتركز ضمن الأعلى تعليما وأجرا وعمرا".[172] وفي المدة (1979-2006) كانت نسبة الأمريكيين الذكور الذين يعملون أكثر من (50) ساعة أسبوعيا قد زادت بأكثر من (11.7) نقطة مئوية ضمن الخُمس الأعلى من سلم الدخل، لكنها انخفضت بمقدار (8.4) نقطة مئوية لدى الخُمس الأدنى.[173] أما في بلدان الاتحاد الأوروبي فإن احتمال عمل الرجل لساعات كثيرة يبلغ أكثر من ضعفي نظيره لدى المرأة، كما إن من يعملون لحسابهم الخاص يميلون

---

169 مؤشر الحياة الأفضل.. التوازن بين العمل والحياة [2012]: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

170 التوظيف وانخفاض ساعات العمل.. التجربة الأوروبية والتوصيات الاقتصادية: بوش، ليندورف؛ ص240.

171 الموقف الدولي المتفرق.. لماذا لا يكف مستوى اللامساواة عن الصعود؟ [2011]: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ ص7.

172 هل تزداد ساعات العمل الأسبوعية؟.. فهم نزعات العمل لساعات أكثر لدى الرجال الأمريكيين: كون، لوزانو؛ ص1.

173 المصدر السابق؛ ص6.

للعمل لساعات كثيرة على نحو يفوق أربعة أضعاف ميل من يعملون لحساب غيرهم.[174]

ولقد تبنى بعض العمال الطموحين في الشركات البريطانية الكبيرة النمط الأمريكي لساعات الدوام وشعار ("استراحة الغداء للمتهاونين")، وهي عبارة أخرى وردت في الفيلم السينمائي (وول ستريت). ومن المرجح أن من يعملون في وظائف مجزية الأجور في الوسط التجاري لمدينة لندن أو في مهن لتشكيل الرأي العام (كالسياسة أو الإعلام) يعملون لمدد أطول بكثير من المتوسط، ولذلك فإن وسائل الإعلام الوطنية تعكس تجاربهم في الحياة، وليس حياة أصحاب الدخل المتوسط في باقي أنحاء البلاد.[175]

ويجب علينا أن لا نغض النظر عن مضامين هذا التوجه الجديد؛ فالتاريخ يخبرنا بأن الفقراء هم من كانوا يعملون لمدد طويلة بسبب اضطرارهم إلى ذلك، أما في يومنا هذا فإن الأغنياء هم من يميلون إلى العمل لمدد أطول، وهذا الميل يعتبر أحد أسباب غناهم؛ ولذلك فإن الشكاوى التي نسمعها حاليا من طول مدة العمل تختلف بشكل جوهري عن الشكاوى التي يذكرها التاريخ: فهنالك اختلاف كامل بين اضطرار الملايين للعمل (70) ساعة في الأسبوع ضمن المصانع لتأمين قوت عيالهم، وبين القلق على عدد قليل نسبيا من العمال المحترفين ذوي الأجور المناسبة ممن يختارون العمل (50) ساعة في الأسبوع ضمن غرف المكاتب وقاعات الاجتماعات. لكن الحقائق واضحة بشكل إجمالي، فالبريطانيون يعملون في عصرنا هذا لمدد أقصر لم يسبق لها مثيل في تاريخهم.

الخلاصة

سمحت زيادة الإنتاجية بانخفاض مثير للانتباه في متوسط عدد ساعات العمل في كل البلدان الصناعية طوال عقود عديدة؛ أما في البلدان التي تباطأت فيها زيادة الإنتاجية فقد تباطأ فيها انخفاض عدد ساعات العمل أيضا؛ ومن الملاحظ في بعض أقسام القوة العاملة في بعض

[174] مراجعات للتوجيهات الأوروبية في مجال ساعات العمل.. البحث الذي أجرته مؤسسة يوروفاند مؤخرا [2008]: المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف الحياة والعمل؛ ص1.

[175] إن أعداد ساعات العمل لا تتضمن الوقت الذي يمضيه العامل في التنقل من وإلى مكان العمل، حيث ازداد هذا الوقت في المدة (1972-منتصف التسعينيات)، لكنه انخفض بعدها ليصل إلى ما كان عليه في السبعينيات (المسح الوطني للتنقل [2013]: وزارة النقل؛ ص1). وإن العمال الذين يقضون وقتا أطول في الانتقال إلى أماكن أعمالهم يحصلون على دخل أكثر بكثير، وهذا يوحي بأنهم يحصلون على تعويضات بأجر أعلى مقابل تنقلاتهم التي تستغرق وقتا أطول. وعلى سبيل المثال: إن العامل الذي تفصله مسافة طويلة عن مكان عمله في لندن كان يحصل على متوسط أجر يبلغ (£18.80) في الساعة خلال العام (2009)، أما الذي تفصله مسافة قصيرة فكان يحصل على متوسط أجر يبلغ (£9.60) في الساعة. (التنقل إلى العمل [2011]: المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS)؛ ص4).

البلدان أن ساعات العمل أصبحت أكثر منذ السبعينيات الماضية، لكن هذا الأمر يعكس تفضيل العمال المعنيين للدخل على التمتع بأوقات الفراغ.

هنالك سببان يفسران ما يتمتع به المجتمع الحديث من وقت فراغ يفوق أكثر الافتراضات، وأولهما: أن الناس يعيشون حاليا أعمارا تزيد بعشرين عاما على أعمار أسلافهم في العام (1930)، وهذا يعني أنه يوجد عدد أكثر بكثير من الأشخاص القادرين على التمتع بأعوام من التقاعد؛ وثانيا: إن تنامي الكمية المتوفرة من السلع الاستهلاكية الموفرة للوقت، وتنامي القدرة على تحمل تكاليف الحصول عليها، كأفران الميكروويف وغسالات الثياب وغسالات الأطباق والمكانس الكهربائية، يعني أن الواجبات المنزلية (أحد أنواع "العمل دون أجر") أصبحت تستهلك عددا أقل من الساعات، ولذلك يمكن تخصيص الساعات الموفَّرة لأغراض التسلية.[176]

وعلى الرغم مما سبق، فإن الحقيقة لا تزال ترينا بأن ما تنبأ به كينز من انخفاض ساعات العمل الأسبوعية إلى (15) ساعة لم يتحقق على أرض الواقع؛ أما السبب الذي يقف خلف عدم تخفيضنا ساعات العمل إلى الحد الذي يؤمّن ضروريات الحياة ويحقق الحد الأقصى من أوقات الفراغ، فهو أنه ما أن تتم تلبية "الاحتياجات المطلقة" للإنسان فإن معظم الناس يبقون على تفضيلهم لتبادل عملهم مقابل الدخل؛ فإذا كنتَ ترغب أن تعمل (15 ساعة/ الأسبوع) فيمكنك أن تحصل على نمط حياة الطبقة العاملة في الثلاثينيات الماضية، لكن معظم الناس يطمحون إلى ما هو أفضل من ذلك، فيرغبون مثلا في توفير تدفئة مركزية، وتمديدات مياه ساخنة، وهاتف، وتغطية كل أرضيات المنزل بالسجاد، وسيارة، ودورة مياه منزلية، وحاسوب، وتلفزيون، وأجهزة نافعة أخرى كانت تعتبر، قبل ثمانين عاما، من وسائل الرفاهية، بل إن منها ما لم يكن موجودا أصلا.

ويحاجج نيكولاس آوتلون بأنه لو لم يكن هنالك أية ابتكارات جديدة منذ العام (1800) لكان هنالك مقدار أقل من الأشياء التي يمكننا إنفاق أموالنا عليها، مما كان ليجعلنا نحصل على المزيد من أوقات الفراغ.[177] وعلى سبيل المثال: يمكن للجميع أن يحصلوا، في ظل هذا الواقع الخيالي، على عربة يجرها حصان، لكن لن تكون هنالك "سيارات، ولا ثلاجات، ولا أجهزة لغسيل الثياب أو الأطباق، ولا راديو، ولا سينما، ولا تلفزيون، ولا إنترنت، ولا قطارات

[176] الإمكانيات الاقتصادية لأحفادنا بعد خمسة وسبعين عاما.. منظور عالمي: زيليبوتي.
[177] مرحى لإجمالي الناتج الوطني: آوتلون؛ ص11.

أو طائرات لنقل المسافرين، ولا رعاية صحية حديثة"، والتي تشكل عددا من وجوه التصرف بالدخل المتاح للإنفاق. وبغض النظر عن المال الذي ننفقه في دفع الضرائب (وهو مقدار ارتفع بشكل هائل منذ العام 1930)، والمال الذي ننفقه في دفع تكاليف السكن، فإن معظم إنفاقنا يذهب إلى منتجات وخدمات لم يسمع بها أحد في القرن التاسع عشر، وكان الكثير منها نادرا، أو لم يُختَرَع بعد، في أيام كينز.

ربما يتمثل التفسير الأسهل لذلك في أن كينز تجاهل احتمال أن يكون وقت الفراغ الممتد لإحدى وعشرين ساعة أمرا مبالغا فيه، فمصطلح "التوازن بين العمل والحياة" يحمل معاني تتجاوز المراد منه، إذ يعني بأن العمل يقف موقف الضد من الحياة، لكن هذا الفصل الزائف لا يعكس بما فيه الكفاية (شعور الإنجاز) الذي يشعر به معظم الناس بفضل أدائهم لوظائفهم. فبالنسبة للكثير منّا، يقدم العمل مهربا أكيدا من رتابة الحياة الأسرية؛ وهنالك ما لا يحصى من الأغنياء، بمن فيهم: الكثير من الاقتصاديين والسياسيين والمستثمرين الرياديين، وحتى الموسيقيين (كفرقة رولينغ ستونز)، يستمرون بالعمل بعد أمد طويل من قدرتهم على التقاعد بشكل مريح. لماذا؟ لأنهم يستمتعون بأعمالهم.

إن السؤال المهم لا يكمن في ما إذا كان العمال يعملون أقل عدد ممكن من الساعات، وإنما في ما إذا كانت ساعات العمل هذه تعكس تفضيلاتهم الحقيقية؛ ويمكن القول بشكل عام: إن الإجابة عن هذا السؤال يبدو أنها تشير إلى أن ساعات العمل تعكس تفضيلاتهم الحقيقية، ففي دراسة أجريت على ساعات العمل في أستراليا وجد الباحثون علاقة توازٍ وثيقة، مع بعض الاستثناءات، بين العدد الذي يفضله العمال من ساعات العمل، وبين ساعات العمل الفعلية.[178] كما وجد تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تزايد عدد ساعات العمل في شرائح من القوة العاملة الأمريكية كان "يتوازى مع حدوث تغيرات في تفضيلات العمالة، وهي تغيرات تحركت بقوة نحو زيادة الدخل عوضا عن إنقاص عدد ساعات العمل".[179]

أما إذا لم يتوازَ العدد المفضل من ساعات العمل مع عددها الفعلي، فإن ذلك يرجع في العادة إلى أن العمال يرغبون بقضاء ساعات أكثر في

[178] من يريد المرونة ومن يحصل عليها؟.. أحداث الحياة وتغيير التفضيلات المتعلقة بساعات العمل: دراغو، وودين، بلاك؛ ص410.
[179] آفاق التوظيف [1998]: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ ص181.

العمل، لا العكس؛ ففي العام (2012) كان (4.1%) من القوة العاملة البريطانية مجبرا على العمل في وظائف بدوام جزئي، وهذا يعني أن كل ستة أشخاص يعملون بدوام جزئي كان بينهم شخص واحد يرغب بالعمل لدوام كامل دون أن يتسنى له ذلك، وفي باقي أنحاء أوروبا كانت النسبة شخصا واحدا من كل خمسة أشخاص.[180] وتميل هذه الأرقام إلى الارتفاع عندما يكون أداء الاقتصاد ضعيفا ويوجد فيه دائما أقلية مهمة من الأشخاص المجبرين على الدوام الجزئي على الرغم من رغبتهم بالعمل لدوام كامل.

وبشكل عام، خلص أحد تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن "من الملاحظ في جميع البلدان أن تفضيلات معظم العمال لا تزال تصب في جهة زيادة الدخل، وليس في جهة تخفيض عدد ساعات العمل".[181] ولقد أخطأ كينز عندما افترض بأن الناس قد يعطون الأولوية للحصول على أوقات الفراغ ما أن يحصلوا على ما يكفيهم لدفع تكاليف ضروريات الحياة فقط.

[180] معدل العمل الإجباري بدوام جزئي [2013]: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
[181] آفاق التوظيف [1998]: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ ص154.

7. البلدان الغنية لن تنتفع من تزايد النمو الاقتصادي

إن تنبؤ كينز بأسبوع عمل يتكون من (15) ساعة جاء في مقالة كتبها في الأصل للرد على "الهجوم السيئ الذي يشنه التشاؤم الاقتصادي"، والذي لاحظه في أعقاب انهيار بورصة وول ستريت في العام (1929)؛ ومما جاء في هذه المقالة: "لقد أصبح من الشائع أن تسمع الناس يتحدثون عن نهاية حقبة التقدم الاقتصادي الهائل التي تميز بها القرن التاسع عشر، وأن أوجه التحسن السريعة التي طرأت على المستوى المعيشي أصبحت في طريقها إلى التباطؤ بمعدلات مختلفة في بريطانيا، وأن حدوث هبوط في مستوى الازدهار أصبح أكثر ترجيحا من أي احتمال لحدوث تحسن في العقد القادم".[182] لكن هذا التشاؤم لم يكن في محله، إذ كانت اقتصادات السوق الحر، وعلى امتداد العالم، تتابع نموها الأسي، ويوضح ريفيل هذا الأمر بقوله:

> **«استطاع المستوى المعيشي في المدة (1925-1975) أن يزيد بمقدار الضعف تقريبا (بل زاد ضعفين في بعض البلدان)، وذلك على الرغم من فترتي كساد كانت أولاهما كارثية حقا، وحربين عالميتين مدمرتين في أوروبا واليابان، وزوال الإمبراطوريات الاستعمارية».[183]**

ولقد استمرت الاقتصادات العالمية تعاني من تعثرات دورية، بما فيها: حالات ركود متنوعة الشدة حدثت مع تعاقب العقود، لكن ذلك لم يوقف زحف المسيرة الساعية إلى المزيد من الازدهار، وإذا نظرنا إلى إجمالي الناتج الوطني الفردي في بريطانيا عند نهاية القرن العشرين فسنجد بأنه أعلى بأربعة أضعاف مما كان عليه في بداية القرن، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه كان أعلى بخمسة أضعاف ونصف، وأما في اليابان فكان أعلى بـ(14) ضعفا.[184] وإذا أضفنا إلى ما سبق: التحسين المستمر لنوعية السلع في هذه الحقبة (مثلا: السيارة العائلية متوسطة السعر في يومنا هذا أفضل بكثير من نظيرتها في العام 1960)، فلقد أدى ذلك إلى تحسن يثير الانتباه في المستوى المعيشي.

أما النمو الاقتصادي الذي حدث في الحقبة الرأسمالية فلم يسبق له مثيل على الإطلاق؛ فعلى امتداد آلاف السنين كان تزايد ثروة العالم يتصف بالتباطؤ على نحو لم يكد يكن فيه قابلا للملاحظة؛ ويرى الاقتصادي آنغوس ماديسون أنه لم تحدث إلا زيادة تقل عن ثلاثة أضعاف للدخل الفردي في

---

[182] مقالات في الإقناع: كينز؛ ص193.
[183] إغراء التوتاليتارية: ريفيل؛ ص161.
[184] قرن من التغيير.. توجهات تدل عليها البيانات الإحصائية البريطانية منذ العام (1900): هيكس، آلين؛ ص23.

الغرب خلال المدة الفاصلة بين العامين (1000-1820)؛ أما في المدة (1820-2006)، ومع تمكن البلدان من "اكتساب معظم الميزات المؤسساتية والفكرية للدولة الرأسمالية الحديثة"، فقد زاد الدخل الفردي ليصبح أكثر مما كان عليه بواحد وعشرين ضعفا.[185]

ولم يحدث هذا النمو على حساب البلدان الأفقر، وإنما على العكس من ذلك: فعندما تضاعف متوسط الدخل على مستوى العالم في المدة (1965-2000)، كانت المكاسب الأكبر من نصيب البلدان النامية:

> **«خلال هذه المدة، استطاع الخُمس الأشد غنى من سكان العالم أن يزيد متوسط دخله بمقدار (75%)، أما لدى الخُمس الأشد فقرا من سكان العالم فقد حدثت هذه الزيادة بشكل أسرع، إذ ارتفع متوسط الدخل إلى أكثر من ضعفيه خلال المدة نفسها».[186]**

ويمكن القول إجمالا بأن النصف الثاني من القرن العشرين شهد زيادة الناتج الاقتصادي العالمي إلى ستة أضعاف ما كان عليه.[187] وزادت ثروة المواطن المتوسط أكثر من ذلك (بل: أكثر بكثير) مما كانت عليه عند ولادتي في العام (1976)، وذلك بالمقارنة مع ما كان عليه حالها على امتداد مرحلة تاريخية طويلة تفصل بين حرب طروادة وتتويج الملكة إليزابيث الثانية.[188] و(الشكل 7) يبين لنا إجمالي الناتج الوطني في العالم (بعد تعديل الأرقام وفقا لمعدلات التضخم) وذلك في المدة (1950-2010).

---

185 الغرب وباقي العالم في المشهد الاقتصادي الدولي: ماديسون؛ ص79.
186 في الدفاع عن الرأسمالية العالمية: نوربيرغ؛ ص25.
187 المصدر السابق؛ ص129.
188 الغرب وباقي العالم في المشهد الاقتصادي الدولي: ماديسون.

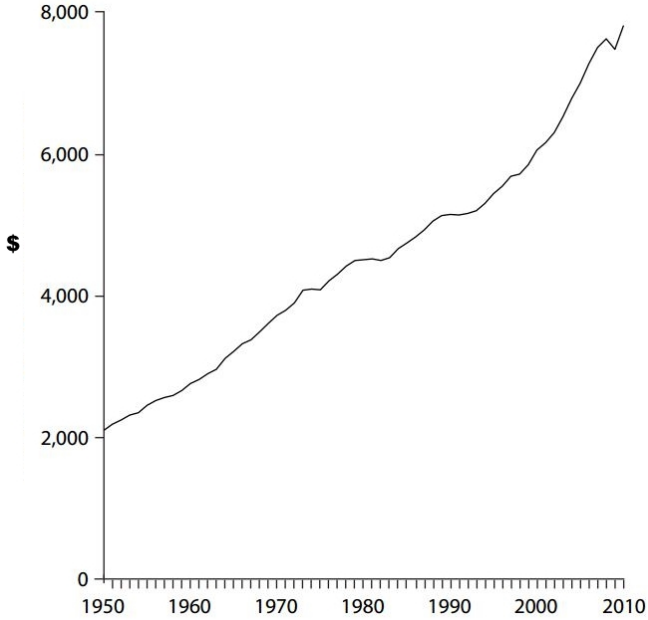

(الشكل 7): إجمالي الناتج الوطني الفردي الحقيقي في العالم[189]

وتؤكد نعومي كلاين في كتابها (من دون لوغو؛ [2000]) الذي حقق مبيعات عالية على أن "التوجهات الاقتصادية التي تسارعت بشكل كبير في العقد الماضي تمحورت جميعها حول عملية هائلة لإعادة التوزيع وتكوين طبقات وفقا لموارد العالم، أي: فرص العمل والسلع والمال. فالجميع، باستثناء من ينتمون إلى الطبقة العليا للنخب الشركاتية، أصبحوا يحصلون على مقدار أقل". وهو قول يفتقر إلى الصواب بكل بساطة، فإحدى الدراسات التي أجريت على (138) بلدا تمثل (93%) من سكان العالم، وجدت أن هنالك "انخفاض رائع في الفقر على مستوى العالم" حدث خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين مع إلغاء الضوابط الناظمة للاقتصاد وانفتاح التجارة؛ ففي المدة (1970-2000) "انخفضت معدلات الفقر على امتداد كل شرائح الفقر المحتملة، و"بعد أن استقرت هذه المعدلات خلال السبعينيات الماضية، حدث انخفاض كبير في معدل اللامساواة في كل بلدان العالم".[190] وفي العام (2010)، وعلى الرغم من حدوث أضخم أزمة مالية شهدها العالم منذ الكساد الكبير، أعلنت منظمة الأمم المتحدة عن تمكنها من إنجازها لهدف تخفيض عدد من يعانون من الفقر المدقع إلى النصف خلال المدة (1990-2015)، وذلك قبل خمسة أعوام من نهاية الإطار الزمني المحدد.

[189] التحديث الأول لمشروع ماديسون.. إعادة تقدير النمو الحاصل قبل العام (1820): بولت، فان زاندين.
[190] التوزيع العالمي للدخل.. هبوط مستوى الفقر وتقارب الشرائح وحسب: سالاي مارتن؛ ص389-392.

التشكيك بالنمو

إن قصة النجاح الاستثنائي لم تؤدّ حتى يومنا هذا إلى إنهاء التوجه التشاؤمي الذي عرّفه كينز، لكنه أخذ شكلا آخر في يومنا هذا؛ فالشكل الحديث للتخوف المالثوسي يقوم على أساس الافتراض بأن "حدود النمو" قد تم الوصول إليها، وأن أي تقدم إضافي هو غير ضروري في أحسن الأحوال، وأنه غير مرغوب في أسوئها؛ كما إن الازدهار نفسه يجري تصويره على أنه مشكلة: فهو سبب "أمراض الثراء"، ومصدر لقلق وجودي، ووباء يهدد البيئة.

لا يمكن لأي أحد أي ينكر أن النمو الاقتصادي كانت له منفعة كبيرة في الماضي، ولا أن البلدان الفقيرة تحتاج إلى مقدار أكبر من الثروة في الوقت الراهن، لكن هنالك من يحاجج بأن النمو يجب أن لا يستمر في تبوؤ مكانة الأولوية، وذلك لأنه "يكاد أن ينتهي من أداء عمله".[191] وليس هنالك ما يتصف بالأصالة في هذه النزعة الكئيبة من نزعات معادات الرأسمالية؛ فعندما قام جي غالبريث بإبداء محاججة مماثلة في كتابه (المجتمع الثري؛ [1958])، وصف هاريس وسيلدون هذه المحاججة بأنها ليست إلا "تكرارا" واتهما غالبريث بأنه يجترّ "خرافة بالية تعود إلى حقبة ما بين الحربين العالميتين، والتي تدّعي بأن مشكلة الإنتاج قد تم حلها وأن كل ما تبقى هو عملية توزيع الفائض الغزير من الإنتاج".[192]

وخلال صعود الحركة البيئوية وظهور اليسار الجديد في الستينيات والسبعينيات الماضية، شهدت الحقبة نفسها انبعاث معتقدات "مشككة بالنمو" مترابطة مع هواجس حيال النمو السكاني واللامساواة. وعندما كتب نوردهاوس وتوبين مقالتهما المؤثرة (هل انقرض النمو؟) في العام (1972) كانت إجابتهما عن السؤال: ("ليس بعد")، لكن كتاب (حدود النمو) الذي أصدره نادي روما في السنة نفسها أعلن عودة (التشاؤمية المالثوسية). وعندما قام حزب القيم النيوزيلندي (غيَّر اسمه إلى حزب الخضر لاحقا) بالتنافس في انتخابات العام (1972) كان شعاره الانتخابي (نمو اقتصادي منعدم ونمو سكاني منعدم).[193] ولم يكن هذا الحزب وحيدا في مسعاه؛ إذ لاحظ ميلتون وروز فريدمان في العام (1980) بأنه "مهما تكن الأهداف

---

[191] المستوى الروحي.. لماذا تستطيع المجتمعات التي تتمتع بمستوى أعلى من المساواة أن تتفوق على غيرها في الأداء على نحو يكاد يكون دائما: ويلكينسون، بيكيت؛ ص5.

[192] الترويج الإعلاني في المجتمع الحر: هاريس، سيلدون؛ ص62.

[193] كان عدد سكان نيوزيلندا يبلغ (3 ملايين نسمة) في هذا التاريخ، لكنه زاد منذ ذلك الحين بمقدار (50%) ليبلغ (4.5 ملايين نسمة).

المعلَنة، فإن كل الحركات التي شهدها العقدان الماضيان (الحركة الاستهلاكية، والحركة البيئية، وحركة العودة إلى الأرض، والحركة الهيبية، وحركة الغذاء العضوي، وحركة الحفاظ على البرية، وحركة النمو السكاني المنعدم) كانت تشترك في أمر واحد، وهو: معاداة النمو".[194]

في الدفاع عن النمو

الخطأ الأول الذي يرتكبه منتقدو النمو هو أن ينظروا إلى السعي خلف المال كهدف ضيق، لكنه ليس كذلك؛ فسواء كان حديثنا يستخدم مقاييس إجمالي الناتج الوطني أو الثروة أو الدخل، فإن السعي خلف المال هدف واسع بأوسع ما يمكن للمرء تصوره؛ فالمال، في نهاية المطاف، ليس إلا وسيلة مادية تتيح للمرء أن يسعى خلف أهدافه الحقيقية. ومن ينتقد "ضيق" هذا الهدف يجدر به أن ينتقد أيضا "ضيق" أهداف أخرى يسعى إليها الناس، كالطعام، والشراب، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية، والسفر، والتسلية، والراحة. ومما كتبه هايك: "الغايات النهائية لنشاطات الإنسان العاقل ليست اقتصادية على الإطلاق؛ ويمكن القول على وجه الدقة: ليس هنالك (محفز اقتصادي)، وإنما توجد عوامل اقتصادية، وحسب، تكيّف سعينا خلف أهداف أخرى. وإن ما تدعوه اللغة المتداولة (خطأً) بأنه (محفز اقتصادي) ليس إلا الرغبة في فرصة عامة، أي: الرغبة في امتلاك القوة اللازمة لإنجاز غايات غير محددة؛ فإذا كنا نسعى خلف المال فإن ذلك يعود إلى ما يقدمه لنا من أوسع الخيارات الممكنة للتمتع بثمار جهودنا".[195]

ويتمثل الخطأ الثاني في النظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره صنبورا يمكن فتحه وإغلاقه؛ إذا يتخيل منتقدو النمو أن الازدهار يوجد بفضل إرادة صادرة عن سلطة مركزية؛ ولا شك في أن الحكومة يمكنها أن تقوم بالكثير من الأمور لمساعدة التقدم الاقتصادي أو عرقلته، لكن النمو ليس نتيجة لخطة عليا، فهو لا يتطلب وجود نية محددة، وإنما هو نتيجة طبيعية لبراعة الإنسان وطموحه، واللذين يؤديان إلى ظهور ابتكارات جديدة وإلى ارتفاع مستوى الكفاءة.

وليس هنالك إلا القليل ممن يعتبرون "التخلي عن السعي خلف النمو"[196] أو "إزاحة النمو عن عرشه" بمثابة "هدفنا في المجتمع".[197] فمن شأن

---

[194] حر في الاختيار: ميلتون وروز فريدمان؛ ص1919.
[195] الطريق إلى العبودية: هايك؛ ص92-93.
[196] اقتصاديات الكفاية (مقالة بتاريخ 1 مايو 2013 في صحيفة الغارديان): أونيل.
[197] هل يشكك جوروج أوزبورن بالرأسمالية؟: بيك.

ذلك أن يتطلب قرارا واعيا بإعاقة السلوك البشري ووضع العصي في عجلة الاقتصاد. ولتوضيح ذلك فإن اقتصاد "الحالة الثابتة" هو اقتصاد تكون فيه الأجور في حالة من الثبات الأبدي، وإن تحقيق المزيد من الثروة في مثل هذا المجتمع هو لعبة (صفرية الحصيلة) بحق، إذ لا يمكن للمرء أن يزداد غنى إلا بجعل الفقير يزداد فقرا. ولقد لاحظ آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) أن الأجور لا تزداد إلا عند زيادة الدخل الوطني،[198] وكنا قد رأينا في (الفصل الخامس) الصلة الوثيقة التي تربط بين الدخل وإجمالي الناتج الوطني.

ماذا كان ليحدث لو أننا أوقفنا مسيرة النمو الاقتصادي في السبعينيات عند نشر كتاب (حدود النمو) وتساؤل الناس عما إذا كان النمو قد "انقرض"؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بد أن نتذكر ما كانت عليه الحياة قبل أربعين عاما، وقد رأينا في (الفصل الخامس) كيف أن متوسط الدخل كان أقل بكثير مما هو عليه في الوقت الراهن؛ كما إن نصف البريطانيين لم يكونوا يمتلكون خطا هاتفيا أو تدفئة مركزية، وثلثهم لم يكونوا يمتلكون غسالة.[199] بل إن الكثير من أجزاء بريطانيا كانت أقل ثراء بكثير، حيث يذكر المؤرخ دومينيك ساندبروك:

> **«إذا استقصيت الأسر التي تمتلك منازلها الخاصة بها في ساندرلاند، فستجد بأن تسعا من كل عشر أسر لا تمتلك دورة مياه داخل المنزل، وثلاثة أرباعها لا تمتلك حماما، ونصفها لا يمتلك حتى تمديدات للمياه الباردة. وحتى وقت متأخر كالعام (1973) كان هنالك أكثر من مليوني شخص في بريطانيا وويلز يعيشون دون دورة مياه داخل المنزل، أو دون حوض استحمام، أو دون تمديدات مياه ساخنة».[200]**

ليس هنالك إلا القليل ممن يتمنون العودة إلى هذا المستوى المعيشي، لكن هذه الظروف كانت تمثل حالة غير مسبوقة من الازدهار في حينها، وكانت تعدّ تحسينا واسعا لظروف الخمسينيات الماضية (أي: حين لم يكن البريطانيون "قد مروا بحال جيد كهذا"، وهو القول المشهور، والصائب، لهارولد ماكميلان). وفي ذلك الحين، كما هو الحال في الوقت الراهن، ظهر من يقول بأننا كنا أغنياء بما فيه الكفاية، وأن كل ما تبقى علينا فعله هو إعادة توزيع ما يوجد من الثروة.

---

[198] ثروة الأمم: آدم سميث؛ ص61-62.
[199] فصول في الشمس.. الصراع من أجل بريطانيا (1974-1979): ساندبروك؛ ص13.
[200] حالة الطوارئ: ساندبروك؛ ص28.

إعادة توزيع الثروة على نحو متساوٍ في السبعينيات الماضية كان من شأنه أن يحدث فارقا هامشيا في حياة الفقراء بالمقارنة مع ارتفاع الدخل الذي نتج عما تلا ذلك من نمو اقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، كان كل عقد من العقود، ومنذ ذلك الحين، يشهد ارتفاع بعض الأصوات التي تشجب ثراء عصرها وتدعو إلى إنهاء النمو. ولقد مر أكثر من ثلاثين عاما على ملاحظة ميلتون وروز فريدمان بشأن التيار الشائع لمعاداة النمو، والذي تفشى في كل الحركات التي شهدها العقدان الماضيان، والتي يجب أن نضيف لقائمتها في الحقبة الحالية: حراك التغير المناخي، و"اقتصاديات الحالة الثابتة"، و"العلم الجديد للسعادة". كما ظهرت منظمات تحمل أسماء من قبيل (مؤسسة علم الاقتصاد الجديد) و(معهد التفكير الاقتصادي الجديد) تعبر عن رفضها الصريح لما تدعوه علم الاقتصاد "التقليدي" أو "السائد"، وتدعو إلى الاستعاضة عنه بعلم يشدد بشكل أقل على المصلحة الذاتية والفردانية، ويركز بشكل أكبر على الغيرية والفعل الجماعي. إن هذه الأصوات جميعها تعتنق التخلي عن النمو الاقتصادي كهدف اجتماعي وأن تحل محله أهداف غير مالية، لكن السؤال الذي يجدر طرحه هنا: أيّ الأهداف غير المالية يجب أن يحل محله؟ فهنالك مؤشرات أخرى موجودة فعلا للرخاء والتقدم، كالعمر المتوقع، ومحو الأمية لدى البالغين، ومعدل وفيات الرضع، والدخل المتاح للإنفاق، ومعدل الجريمة. وكما رأينا في (الفصل الثالث) فإن هذه المعايير تتبدى بكثافة عند اتخاذ القرارات السياسية، وغالبا ما يكون ذلك بشكل أشد كثافة من الهواجس المتعلقة بإجمالي الناتج الوطني. وهنالك مؤشرات مركبة أيضا، كمؤشر التنمية البشرية (الصادر عن منظمة الأمم المتحدة) ومؤشر الحياة الأفضل (الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، لكن من الملاحظ أن البلدان التي تبدي الأداء الأفضل في الجداول التي تصدرها تلك المنظمات هي البلدان التي تتمتع بارتفاع إجمالي الناتج الوطني وبوجود الأسواق الحرة. ويصح الأمر نفسه عند قياس المشاعر الذاتية للسعادة، والرضى عن الحياة، والثقة. وإن أي مجموعة معتمدة من المعايير، الموضوعية والذاتية، تؤكد الدور المصيري الذي يلعبه النمو الاقتصادي في تحسين نطاق كامل من النتائج.

ولقد بُذِلت محاولات بديلة لقياس نجاح المجتمع، لكن هذه المحاولات تمخضت عن نتائج بعيدة عن المصداقية؛ حيث قامت (مؤسسة علم الاقتصاد الجديد) باستخدام "معيار التقدم المحلي" الخاص بها لتستنتج بأن العام الأسعد في تاريخ بريطانيا هو (1976)، وهو عام شهد وصول معدل

التضخم إلى (20%)، وانخفاض الأجور الحقيقية، والاضطرار إلى تقديم حزمة إنقاذ مالي من صندوق النقد الدولي للحفاظ على الاقتصاد الوطني.[201] إن الظروف الاقتصادية الوخيمة ربما لا تكفي لضمان التعاسة، لكن ساندبروك يشير إلى أن (مؤسسة علم الاقتصاد الجديد) "لا بد أنها دأبت على استخدام مؤشر خاص جدا للتقدم الوطني، وذلك لأن معظم الناس يعتبرون العام (1976) عاما مروعا، حتى إبان هذا العام نفسه".[202] ويضاف إلى ما سبق، أن محاولة مركز الأبحاث نفسه المقارنة بين البلدان باستخدام معيار دُعِي (مؤشر الكوكب السعيد) قد تمخضت عن نتائج أفضل ما يقال عنها أنها تخالف الأمور البديهية؛ فبعد الترويج لهذا المؤشر باعتباره "المعيار العالمي الأول للرخاء المستدام"، خرجت نتائج هذا المؤشر لتضع كوستاريكا وفيتنام وكولومبيا في أعلى الجدول، بينما وردت الدنمارك ولوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية بعد هايتي وألبانيا وملاوي وأفغانستان.

إن الحقيقة الراسخة تتمثل في أن (إجمالي الناتج الوطني) هو المؤشر الاقتصادي الوحيد الذي يتنبأ بالصحة والرخاء والمستوى المعيشي ومحو الأمية، وذلك مهما كانت درجة الوثاقة المعتمدة؛ حتى أن النمو الاقتصادي المتواضع يمكنه إحداث تحسينات جذرية في المستوى المعيشي خلال جيل واحد؛ إذ يلاحظ نوربيرغ[203] أن الارتفاع الثابت بمقدار (3%) سنويا في إجمالي الناتج الوطني سيجعل "الاقتصاد، ورأس مالنا، ودخلنا، يتضاعف كل (23) عاما". ولقد بدا من الواضح خلال التدهور الاقتصادي (2008-2012) أنه لم يكن هنالك من يتمنى حقا العودة إلى المستوى المعيشي الذي كان سائدا قبل عشرة أعوام، ناهيك عما كان سائدا في السبعينيات؛ فلم يتمتع أحد باقتصاد "الحالة الثابتة" الذي حققته سنوات النمو المنعدم تلك، ولهذا يبرز السؤال التالي: لماذا هذا الخوف من التحرك إلى الأمام إذا لم يكن هنالك أحد مستعدا للتحرك إلى الخلف؟

الخلاصة

لقد توحد يسار الطيف السياسي ويمينه، وعلى امتداد التاريخ المعاصر، على النظر إلى الازدهار والوفرة كأمر مرغوب؛ فالوعد الأصلي للاشتراكية كان يتمثل في أن الاقتصاد المخطط سينتج سلعا وخدمات على نحو أكثر كفاءة وبأعداد أكبر بالمقارنة مع السوق الحر، وقد ادعى الزعيم

[201] ملاحقة التقدم: مؤسسة علم الاقتصاد الجديد (NEF).
[202] فصول في الشمس: ساندبروك؛ صxix.
[203] في الدفاع عن الرأسمالية العالمية: نوربيرغ؛ ص81.

السوفييتي خروتشيف في العام (1956) أن الشيوعية سوف "تدفن" الرأسمالية بحلول العام (2000)، لكن عندما انهار جدار برلين في العام (1989) كان من المستحيل الاستمرار بهذه الصورة الوردية عن الفعل الجماعي. ولا يمكن في الوقت الراهن إنكار ما أنتجته اقتصادات السوق الحر من ازدهار بينما لم تقم الاقتصادات المخططة مركزيا إلا بإنتاج أزمات الشح؛ ولذلك فإن من لا يزال معارضا للأسواق الحرة لا بد أنه فاتر الهمة تجاه النمو، وهذا إن لم يكن معاديا له بشكل فاعل. إن حركة معاداة النمو تعدّ من بقايا اليسار المعادي للرأسمالية، والذي فشل في تحقيق وعده الأصلي بالنمو على الطريقة الماركسية والتشويش على اللعبة الاقتصادية، عوضا عن الاعتراف بالهزيمة، من خلال تصوير النمو كأمر لا يستحق السعي خلفه. ولقد تنامى شعور الارتياب تجاه الثراء بشكل قوي منذ أن أصبح من الواضح أن البروليتاريا الأكثر ازدهارا أقل ميلا إلى دعم الاشتراكيين المتطرفين، وهي نقطة أشار إليها غالبريث في الخمسينيات الماضية عندما كتب: "الفرد الذي يتنامى دخله ليس هنالك سبب حقيقي يدفعه إلى تكبد خزي هذا النقاش؛ فما الذي يدفعه إلى أن يصنف نفسه، ولو من بعيد، ضمن الخطباء الشعبويين، والساخطين، والمحرضين، والشيوعيين، وغيرهم من الفئات غير المرغوبة؟".[204]

إن الحقيقة تقول بأن كل بلد من بلدان العالم يمر بحالة تطور، وهنالك أسباب متينة تدعو اليسار السياسي إلى زعزعة أفكاره المالثوسية المتطرفة ودعم النمو الاقتصادي على امتداد العالم. وبغض النظر عن أهمية خلق فرص العمل وزيادة الأجور، فإن النمو وحده هو الذي يمكّن الدولة من تحمل التكاليف المتزايدة التي تثقل كاهلها بسبب التزامات دولة الرعاية الاجتماعية وغيرها من المشروعات العزيزة على قلب الديمقراطية الاجتماعية. وينبغي أن نضيف لما سبق: الحاجة إلى مبالغ ضخمة من المال لتسديد تكاليف رعاية المسنين الذين تتزايد نسبتهم في المجتمع، والتعامل مع التغير المناخي.

إن المنافع التي تحققت بفضل النمو الاقتصادي في القرنين الأخيرين مثيرة للدهشة إلى الحد الذي أصبح يستعصي فيه إنكارها حتى من قبل أشد منتقدي الرأسمالية؛ بل إن من يتشدقون بـ"اقتصاد الحالة الثابتة" يقبلون القول بأن البلدان ذات الدخل المنخفض تستطيع الانتفاع من زيادة الدخل حاليا، حتى وإن كانت لا تستسيغ الاعتراف بأن هذا النمو يعتمد بشكل كبير

[204] المجتمع الثري: غالبريث؛ ص73.

على البلدان الأغنى التي تتاجر معها. والسؤال الوحيد الذي يجدر طرحه هنا: هل هنالك فائدة ترتجى من النمو الاقتصادي في البلدان الثرية في الزمان والمكان الراهنين؟ وهل يمكن للبلدان الأكثر ثراء أن تنتفع من تحقق المزيد من النمو الاقتصادي؟ إن طبيعة التنبؤ تفرض عليه أن لا يصدر على نحو يقيني تام، ولكن يمكن القول بأن جماعات الضغط السياسي المعادية للنمو دأبت على أن تكون مخطئة في الماضي، وليس هنالك ما يوحي حقا بأنها أخذت جانب الصواب في الوقت الراهن؛ ويقدر برايان كابلان هذا الوضع بشكل منصف حين يكتب: "إن التقدم في الماضي لا (يضمن) التقدم في المستقبل، لكنه يخلق أساسا قويا للافتراض بتحققه".[205]

[205] خرافة الناخب العقلاني: كابلان؛ ص48.

8. مفارقة الازدهار

الدراسة الأكاديمية التي يستند إليها منتقدو النمو أكثر من غيرها هي التي كتبها في العام (1974) الاقتصادي ريتشارد إيسترلين بعنوان (هل يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحسين حال البشر؟)، وقد طرحت هذه الدراسة ملاحظة بسيطة، لكنها تناقض البديهة، مفادها أن الزيادات العظيمة في إجمالي الناتج الوطني خلال المدة (1946-1970) لم تترافق مع زيادات تكافئها على صعيد النتائج المتعلقة بالرضى المعيشي. وعلى الرغم أنه كان من الواضح أن الأشخاص الأغنى كانوا يميلون إلى أن يكونوا أسعد من الفقراء في أي مجتمع من المجتمعات المدروسة، فلم نشهد أي زيادة في السعادة الإجمالية بمرور الزمن، وذلك على الرغم من أن الجميع تقريبا يزدادون غنى. وإذا عرضنا البيانات باستخدام شكل بياني، فسنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأخرى، بما فيها بريطانيا، تبدو وكأنها تبدي مستويات من السعادة (مقيسة باستطلاعات الرأي التي تسأل الناس عن مدى سعادتهم) لا تتزحزح عن ثباتها على الرغم من موجات الصعود التي شهدها إجمالي الناتج الوطني؛ وقد أصبحت هذه الظاهرة تعرف باسم (مفارقة إيسترلين)، وأصبحت تساق منذ ذلك الحين كبرهان على عبثية السعي خلف النمو الاقتصادي.

إن الدليل على هذا التناقض المفترض لا يزال رهن الخلاف، وقد عارضه عدد من الدراسات الحديثة؛[206] لكن ليس من الضروري دحض الدليل إذا أردنا تحدي الفكرة التي تقول بأن دراسة إيسترلين ترينا أننا بحاجة إلى "إزاحة النمو من عرشه" كهدف اجتماعي؛[207] فلإزاحة النمو عن عرشه لا بد من الاستعاضة عنه بهدف آخر، ومع ذلك فإن النقطة التي يجري إغفالها كثيرا بشأن بيانات السعادة تتمثل في أنه إذا كان النمو الاقتصادي قد فشل في زيادة الرخاء، فإن هذا الفشل يشمل كل العوامل الأخرى؛ فكل أوجه التطور التي شهدتها الأعوام الستون الماضية (زيادة العمر المتوقع، إنشاء دولة الرعاية الاجتماعية، تغير معدلات الجريمة والطلاق والبطالة) لم يكن لها، وفقا لمنطق "مفارقة الازدهار"، أي تأثير على مستويات الرخاء. وإن الذين لا يعترفون بمنافع النمو ويدّعون في الوقت نفسه بأن مستويات السعادة سترتفع إذا جرى تخفيض مستوى اللامساواة وزيادة الإنفاق الحكومي، يجب

---

[206] النمو الاقتصادي والرفاه الذاتي.. إعادة تقييم مفارقة إيسترلين: ستيفنسون، وولفرز.
الدخل والصحة والرفاه في أنحاء العالم.. دليل يستند إلى استطلاع رأي عالمي قامت به مؤسسة غالوب: دايتون.
وهم إيسترلين.. النمو الاقتصادي لا يترافق مع المزيد من السعادة: فينهوفين، فيرغونست.

[207] هل يشكك جوروج أوزبورن بالرأسمالية؟: بيك.

عليهم أن يتعاملوا مع حقيقة مفادها أن الدليل الذي ساقه إيسترلين يقترح بأن الإنفاق الحكومي المتنامي في العقود الأخيرة لم يؤد إلى تحسين الرخاء، وبأن زيادة مستوى اللامساواة لم تؤدّ إلى إنقاص الرخاء أيضا.

وهنالك نقطة أخرى يجري غض النظر عنها كثيرا، وهي: أن الحقب الزمنية التي سبقت الأربعينيات الماضية لم تشهد إجراء استطلاعات للرأي بشأن السعادة، ولذلك فليس من الصواب الادعاء بأن مستوى الرخاء كان يمر بحالة من التصاعد قبل فقاعة ما بعد الحرب العالمية الثانية ثم انتابه الانحدار بشكل مفاجئ. إن كل ما نعلمه هو أن مستويات السعادة كانت متدنية منذ عصر الإمبراطورية الرومانية، أما في ما عدا ذلك فليست هنالك أية وسيلة لمعرفة هذه المستويات، ولا حقائق مضادة تنافي هذا التصور؛ كما لا يوجد ما يعيننا على معرفة ما كان ليحدث لمستويات السعادة في الغرب في أوقات الركود أو التدهور الاقتصادي (على الرغم من أن المستويات المتدنية للسعادة في الاتحاد السوفييتي السابق تقدم تلميحات تفيدنا في ذلك). إن كل ما نعلمه هو أن البلدان الغنية أسعد من البلدان الفقيرة، وأن الأغنياء أسعد من الفقراء.

التفسير الواضح لـ"تناقض الازدهار" المفترض، وهو تفسير قدمه إيسترلين ذاته في العام (1974)، يتمثل في أن سعادة الناس أمر يتناسب مع طموحاتهم، وأن طموحاتهم تتنامى بالتوازي مع تنامي المستوى المعيشي. ويشرح ذلك كانيمان وكروغر كما يلي:

> **«إذا قام الناس بتعديل طموحاتهم تدريجيا وفقا للمنفعة التي يشهدونها بشكل طبيعي، ففي نهاية المطاف سيقودهم ما يحدث من تحسن في ظروف حياتهم إلى (الإبلاغ) عن عدم وجود أي ارتفاع في مستوى الرضى المعيشي الذي أبلغوا عنه في ما سبق، وذلك حتى إذا كانوا يشهدون منفعة أعلى مما كان عليه الحال سابقا. ووفقا لهذا السيناريو، فإن المنفعة المشهودة يمكنها أن تزيد حتى وإن ظل التقييم الشامل للرضى المعيشي ثابتا على ما كان عليه».[208]**

ولا شك في أن البشر يمتلكون قدرة مثيرة للانتباه تمكّنهم من التكيف مع الحظ الجيد والحظ السيئ على حد سواء؛ ويمكننا أن نطرح لذلك مثالا حديا: إذ أظهرت إحدى الدراسات أن مستويات الرضى المعيشي لدى

[208] تطورات عملية قياس الرفاه الذاتي: كانيمان، كروغر؛ ص16.

الأشخاص المصابين بإعاقات شديدة تميل إلى العودة، خلال عامين، لما كانت عليه قبل حدوث الإعاقة.[209] وعلى الرغم من أن القول بتماثل مستوى السعادة لدى المصابين بالشلل الكلي ورابحي اليانصيب يعد من الخرافات، فإن مستويات السعادة لديهم يقترب بعضها من بعض على نحو أقرب مما يتوقعه المرء؛[210] وهنالك دراسة تناولت هاتين الفئتين[211] أصبحت من المراجع الكلاسيكية في العلوم الاجتماعية، ويجري استخدامها بانتظام كقصة لتثبيط الناس عن شراء بطاقات اليانصيب.[212] وعلى الرغم من ذلك، فمن الصعب أن نتخيل استخدامها لتثبيط الناس عن ارتداء خوذات الحماية، وإن كان هذا الأمر يعد درسا منطقيا مطابقا يمكن استخراجه من هذه الدراسة. ومن حقنا أن ننظر إلى هذه النصيحة باعتبارها نصيحة سخيفة وخطيرة، لكنها ليست أسوأ من القول بأن النمو الاقتصادي يجب التخلي عنه كهدف، وذلك استنادا إلى (مفارقة إيسترلين).

وبغض النظر عن مستويات السعادة التي يدرج الناس أنفسهم ضمنها، فهنالك منافع موضوعية واضحة لربح اليانصيب، وهنالك مضار موضوعية واضحة للإصابة بإعاقة شديدة؛ وهي نتيجة لا تشوبها شائبة يمكننا أن نخلص إليها من الدراسة التي أجراها بريكمان وزملاؤه على رابحي اليانصيب والمصابين بالشلل التام، حيث ورد فيها:

> **«إن الأغلبية الغالبة من التغيرات المشار إليها [من قبل رابحي اليانصيب] كانت تغيرات إيجابية، بما فيها: الأمان المالي، وزيادة وقت الفراغ، والتقاعد الأسهل، والمكانة العامة للرابح في صفوف المشاهير. أما التأثيرات السلبية للربح، إن كانت موجودة في الأصل، فكان يجري ذكرها دائما بالترافق مع مزايا إيجابية لها. لقد أفاد هؤلاء بأن ربح اليانصيب يتبوأ مرتبة عالية جدا في أنفسهم باعتباره أفضل ما يمكن أن يحدث لهم. وعلى نحو نمطي، ذكر هؤلاء تغيرات إيجابية**

---

[209] هل تتكيف السعادة؟.. دراسة تطورية للإعاقة وتأثيراتها مقدّمة للقضاة وعلماء الاقتصاد: أوزوالد، باودثافي.

[210] من الخرافات أيضا: القول بأن رابحي اليانصيب أقل سعادة من باقي السكان، إذ يبين الدليل أنهم يكونون في العادة أسعد ممن لم يربحوا، أو يماثلونهم في مستوى السعادة. راجع:
رابحو اليانصيب وضحايا الحوادث.. هل السعادة أمر نسبي: بريكمان وآخرون.
الرابحون في اليانصيب النرويجي.. واقعيون متنبهون: إيكبلاد، فون دير ليب.
التأثيرات الذاتية والاجتماعية لصدمة غير متوقعة في الدخل.. الدليل المستمد من يانصيب البريد الهولندي؛ كون وآخرون.
أما الاعتقاد بأن رابحي اليانصيب يشعرون بالتعاسة فربما ينشأ من أمثلة موثوقة عن رابحين عانوا من الطلاق أو السجن أو الإفلاس، وهذه الخرافة تقدم العزاء لمن لم يربحوا، لكنك تجدهم يستمرون بشراء بطاقات اليانصيب على الرغم من ذلك.

[211] رابحو اليانصيب وضحايا الحوادث: بريكمان وآخرون.

[212] جنون الملايين الضخمة.. هل يمكن هزيمة الاحتمالات البعيدة لليانصيب؟ (مقالة بتاريخ 30 مارس 2012 في صحيفة واشنطن بوست): بلومر.
الحجة الاقتصادية ضد احتمال الفوز بجائزة الخمسمئة مليون دولار في اليانصيب (مقالة بتاريخ 29 نوفمبر 2012 في مجلة الأتلانتيك): تومسون.

في حياتهم كنتيجة لهذه الثروة التي هبطت عليهم، كانخفاض القلق وزيادة وقت الفراغ. وهذا يوحي بأن ربح اليانصيب أدى إلى تخفيف ما في حياتهم من إجهاد وإرهاق».[213]

وعلى العكس من ذلك، فإن ضحايا الحوادث "صنفوا أنفسهم في مرتبة أدنى بكثير من ناحية السعادة، بشكل عام، عند مقارنتهم بالنماذج المرجعية للدراسة" (أي: مجموعة منتقاة عشوائيا من الأشخاص الأصحاء بدنيا ممن لم يربحوا اليانصيب).[214] ولم تكن هذه النتيجة مفاجئة نظرا لما يقاسونه من معاناة:

«إن ما واجهه هؤلاء من تغيرات في نمط العيش كانت تغيرات قاسية وملاحظة بوضوح؛ فهؤلاء الأفراد الذين كانوا يتمتعون بالاستقلالية سابقا وجدوا أنفسهم حاليا في حالة من العجز الجسدي الذي يكاد يكون تاما، ممددين على الأسرّة أو جالسين على الكراسي المتحركة، ويقضون أوقاتهم في مراكز إعادة التأهيل لمتابعة جلسات العلاج».[215]

إن قدرة البشرية على التكيف مع الثروة الهائلة، ومع المعاناة الشديدة أيضا، هي قدرة تثير الانتباه، لكن ذلك لا ينقض حقيقة مفادها أن الأعمى يفضل أن يكون مبصرا، والمُقعَد يفضل القدرة على المشي، والفقير يفضل الغنى. ولا شك في أن قدرتنا على نقل طموحاتنا والتكيف مع الظروف الجديدة تقدم التفسير الأمثل للسؤال القائل: لماذا لم يترافق الكثير من أوجه التحسن الموضوعية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية مع تحسينات دراماتيكية في رخائنا على المستوى الذاتي؟

والطبيعة الذاتية لنتائج السعادة، كما عبر عنها من يشعر بها، تعني أن نتائج استطلاعات الرأي بشأن الرخاء المعيشي يجب أن يجري التعامل معها بحذر؛ فعلى المستوى الذاتي: لا يمكن قياس السعادة إلا من خلال الطلب من الناس أن يبلغوا الباحثين، بأنفسهم، بما يشعرون به، وعادة ما

---

[213] رابحو اليانصيب وضحايا الحوادث: بريكمان وآخرون؛ ص920، 924.

[214] المصدر السابق؛ ص924. وقد جرت العادة على إساءة تمثيل هذه النتيجة في المنشورات الموجهة للعموم وللأوساط الأكاديمية على حد سواء؛ فمتوسط نتيجة السعادة للمصابين بالشلل بلغت (5/2.96)، وذلك بالمقارنة مع (5/4.0) عند رابحي اليانصيب. ويحاجج مؤلفو الدراسة بأن هاتين النتيجتين هما أعلى وأدنى، على الترتيب، من المتوقع؛ وهنالك ما يدعو للاعتقاد بصحة هذا الرأي، وإن كان يندر أن تجد بين الناس من يعطي تصنيفا مرتفعا جدا أو متدنيا جدا في استطلاعات الرأي التي تندرج ضمن هذه الشاكلة. وليس هنالك صحة للادعاء الشائع بأن هاتين النتيجتين لا تتطابقان على المستوى الفعلي، حيث يقدم أوزوالد وباودثافي في دراستهما الموسومة (هل تتكيف السعادة؟) دليلا أقوى يؤكد بأن الإعاقة غير المتوقعة لا تؤدي إلى انخفاض كبير في مستوى الرضى المعيشي على المدى البعيد؛ ويضيف سميث وزملاؤه في دراستهما الموسومة (الصحة والثروة والسعادة) ملاحظة أخرى تفيد بأن المستوى المعيشي للمعوقين ينخفض على نحو أقل إذا كانوا يمتلكون دخلا أعلى من المتوسط.

[215] المصدر السابق؛ ص920.

يكون ذلك بإعطاء رقم نسبي ما (/5 أو /7 أو /10). ويرى بعض المنتقدين أن هذا الحال يجعل ميدان الدراسات المتعلقة بالسعادة "لا يقدم حتى أدنى مقومات العلوم الحقيقية، كالفيزياء، فهو ليس إلا تقليدا ساخرا للعلوم الحقيقية".[216] إن المزج بين الإبلاغ الذاتي وبين الذاتية لا شك في أنه يفتح المجال أمام الانتقاد، لكن حتى إذا كان الدليل المطروح أكثر متانة فإن نطاق التدخل الذي ينتفع منه السياسيون سيكون محدودا. وإذا لم يكن هنالك، حقا، إلا فارق ضئيل بين سعادة رابح اليانصيب وسعادة المشلول، وبين ظروف الاثنين بعد المشرق والمغرب وفقا لأي معيار موضوعي، فمن غير المرجح أن يستطيع السياسي فعل الكثير لتحسين حياة الناس العاديين. أما إذا كان هنالك فارق كبير بين سعادة الاثنين، وهذا ما يوحي به الحس السليم، فإن عدم وضوح هذا الفارق بين هاتين الحالتين الحديتين لا يصب في مصلحة موثوقية حقل دراسات السعادة.

استهلاكية الآخرين

إن "العلم الجديد" للسعادة[217] أدى بالبعض من مؤيديه إلى المطالبة بالمزيد من تدخل الدولة من أجل تحسين الرفاهية الذاتية؛ وعلى الرغم من ذلك، فإن الأجندة السياسية تتهاوى لأن معظم جوانب هذا "العلم" تشير إلى أن العوامل التي تؤثر على رفاهيتنا ليست هي العوامل التي يسهل على الحكومة أن تتلاعب بها؛ إذ يكمن جزء كبير من سعادة المرء في أمور فطرية، وقد لاحظ كانيمان وكروغر أن "معايير الطبع والشخصية مسؤولة في العادة عن قدر أكبر بكثير من التفاوت في مستوى الرضى المعيشي الذي يعبر الناس عنه، وذلك إذا تمت المقارنة مع دور ظروف الحياة في ذلك".[218] والكثير من النتائج التي تتوصل إليها "دراسات السعادة" لا تقدم شيئا جديدا (كأن تتوصل مثلا إلى أن "من الواضح أن المستوى الأدنى للرضى المعيشي يسود لدى الأسر التي تضم مراهقين")،[219] أو أنها تضم عوامل تقع خارج سيطرة الدولة (كالسن، وسعادة الحياة الزوجية، والاستعدادات الجينية، والمعتقدات الدينية). وإذا نظرنا إلى العوامل التي يمكن التعامل معها فسنجد أن معظمها يقع فعلا في إطار الأولويات الحكومية (كزيادة الدخل،

---

[216] سياسة الدجل: وايت؛ ص98.
[217] السعادة: لايارد.
[218] تطورات عملية قياس الرفاه الذاتي: كانيمان، كروغر؛ ص8.
[219] المصدر السابق.

ومعالجة البطالة، وتحسين التعليم، والتشجيع على الحياة الصحية السليمة).

ولكن على الرغم من أن الأجندة المؤيدة للدولة والمعادية للنمو يجري الترويج لها غالبا بالرجوع إلى ادعاءات علمية حول السعادة والرفاهية، فسيكون من الخطأ الافتراض بأن مؤيدي هذه الأجندة لا يحفزهم على تأييدها سوى الدليل وحسب، إذ يعترف روبرت وإدوارد سكيديلسكي، مؤلفا كتاب (ما هو المقدار الكافي) بأن موقفهما المعادي للنمو لا يستند إلى أوجه الصواب والخطأ في (مفارقة إيسترلين)، وإنما إلى انطباع متجذر حول مكونات مفهوم الحياة الطيبة:

> **«استطاعت العقيدة المعارضة للنمو أن تكتسب الزخم في الأعوام الأخيرة؛ إذ يقول المنتقدون بأن النمو لا يقف عند الفشل في جعلنا سعداء وحسب، وإنما يعود على البيئة بالدمار أيضا؛ وكلا الادعاءين يمتلك نصيبا جديرا من الصواب، لكنهما لا يصلان إلى حد اعتراضنا الجذري على النمو الذي لا نهاية له، وهو أمر لا معنى له. وإذا أقمنا حجتنا المعارضة للنمو على أساس ما يتسبب به من الضرر للسعادة أو للبيئة فهذا يعني أننا ندعو خصومنا إلى إثبات عدم تسببه، فعليا، بأي أذى على هذين المستويين، وهي دعوة يسارع هؤلاء إلى تلبيتها، وعندها تختفي الحجة كلها لسقوطها في حفرة من الجدل الأكاديمي. ويجب علينا أن لا ننسى بأننا نعلم، قبل أن يخبرنا بذلك أي عالم أو خبير بالإحصائيات، أن السعي اللامتناهي إلى الثروة هو أمر يندرج في خانة الجنون».**[220]

وبعد أن أفصح روبرت وإدوارد سكيديلسكي عن مكنوناتهما انبريا إلى تسليط الضوء على الفلسفة المعيارية المعارضة للنمو:

> **«إن الشروط المادية للحياة الطيبة موجودة فعليا، وذلك في الأجزاء الغنية من العالم على الأقل، لكن السعي الأعمى خلف النمو يجعل الحياة الطيبة أمرا بعيد المنال بشكل مستمر. وفي ظل هذه الظروف يجب أن يكون هدف السياسات والأشكال الأخرى للعمل الجماعي متمثلا في تأمين منظمة سياسية تضع الأمور الجيدة في الحياة (كالسلامة الصحية، والاحترام، والصداقة، والتسلية) في متناول كل إنسان. أما النمو الاقتصادي فيجب أن يتم القبول به كإحدى رواسب هذه العملية، وليس كأمر يُهدَف لتحقيقه».**

[220] في مديح وقت الفراغ: روبرت وإدوارد سكيديليسكي.

إذا كانت رؤية روبرت وإدوارد سكيديلسكي حول الحياة الطيبة صائبة على نحو لا يحتاج إلى دليل (القول بأن السعي إلى الثروة ما هو إلا "جنون") فسيبرز أمامنا سؤال يستفسر عن مبررات لجوئهما إلى الإجبار؛ فليس هنالك تطابق بين احتقار المرء للثراء ورفضه لميل الناس إلى الاستهلاك، وبين إجباره الآخرين على اعتناق رؤيته حول الحياة الطيبة. ومن يتصفح بعض الكتابات الشعبية حول علم اقتصاد السعادة يجد أنها تشبه كتابات المساعدة الذاتية، فهي ليست إلا نصوصا فلسفية تحث القارئ على تجنب المادية من أجل قضاء المزيد من الوقت مع الأصدقاء أو التأمل في أعاجيب الطبيعة. إن الرسالة التي تتضمنها هذه الحركة التي ترفع لواء "البساطة الطوعية" ستبدو جوهرية أو هامشية وفقا لمن يقرأها، لكنها تمتلك جذورا تضرب في عمق التاريخ وصولا إلى أرسطو وبوذا والسيد المسيح. وعلى الرغم من ذلك فإن دعاة السعادة ليسوا على مستوى واحد من التساهل، فمن السياسات الإجبارية التي وُضِعت باسم الحياة الطيبة في الأعوام الأخيرة: ضرائب أعلى على الدخل لتثبيط "بذل مقدار مفرط من العمل"،[221] والحصص التموينية،[222] وضريبة استهلاكية تصاعدية،[223] وحظر الترويج الإعلاني أو فرض الضرائب عليه.[224] أما المبرر الضمني لهذه الإجراءات فيكمن في أن دعاة السعادة يعلمون كيف يجب على المرء أن يعيش حياته على نحو أفضل مما يعلمه هو نفسه؛ إذ ترى هذه النخبة بأن الناس مخطئون بتفضيلهم الدخل على التسلية، وأنهم واهمون إذا اعتقدوا بأن نوعية حياتهم ستتحسن بالمزيد من الثروة؛ وهذا ما يعبر عنه روبرت وإدوارد سكيديلسكي بصراحة تامة، فيقولان: "قبل كل شيء يجب أن يحصل الناس على ما يحتاجون إليه، لا على ما يريدونه".[225]

لكن، كيف يمكن للناس أن يعلموا ما يريدونه؟ لا شك في أن كل مفاهيم الحياة الطيبة تتسم بالذاتية، فهي تستند إلى تفضيلات وظروف الأفراد الذين يمتلكون أولويات متغايرة تختلف بمرور الوقت، ومن المرجّح أن نمط التوازن بين العمل والحياة لدى عامل شاب يختلف عن نظيره لدى جدٍّ ثري في الستينيات من عمره. ومن الملاحَظ أن حركة انتقاد النمو يهيمن عليها أفراد يتصفون بأنهم ذكور، وفي أواسط أعمارهم، ويتمتعون بالثراء،

[221] السعادة.. دروس من علم جديد: لايارد؛ ص152.
[222] الجميع يستهلكون: لاوسون؛ ص8-200.
[223] ما هو المقدار الكافي؟: روبرت وإدوارد سكيديليسكي.
[224] الدولة الشجاعة: ميرفي؛ ص286-288.
ما هو المقدار الكافي؟: روبرت وإدوارد سكيديليسكي.
[225] ما هو المقدار الكافي؟: روبرت وإدوارد سكيديليسكي؛ ص208.

واكتسبوا تعليمهم على يد مؤسسات خاصة، ويحملون أفكارا تميل إلى اليسار؛ ومن أمثال هؤلاء: روبرت سكيديلسكي، ريتشارد لايارد، أوليفر جيمس، جوناثان بوريت، ريتشارد ويلكينسون، وجورج مونبيوت. ويجمع بين هؤلاء رابطة مشتركة تتمثل في الثروة الشخصية، وهنالك من يحاجج بأن ازدراء الاستهلاكية الجماهيرية تكمن في جوهر الفلسفة المعادية للنمو، حيث كتب دانييل بنآمي: "منتقدو النمو يحاولون، في الجوهر، الدفاع عن أنماط حياتهم الامتيازية ضد ما يرونه داء الاستهلاكية الشعبية".[226] ويعبر هذا الأمر عن نفسه من خلال الشكاوى من الإفراط في رخص المنتجات (كالرحلات الجوية الاقتصادية، والملابس الأنيقة الرخيصة، والمشروبات الكحولية التي تباع في المجمعات الاستهلاكية)، أو الشكاوى من امتلاك الناس لمقادير زائدة جدا من الأموال. وللتعامل مع هذه المشكلة، بزعمهم، يقترحون زيادة الأسعار (كوضع حد أدنى لأسعار المشروبات الكحولية، وفرض ضرائب على الرحلات الجوية وعلى الاستهلاك بشكل عام)، أو وضع حدود للدخل (من خلال وضع حدود للنمو الاقتصادي)، وبذلك يحولون دون وصول الطبقات الدنيا إلى مستوياتهم.

وتكمن المفارقة، كما يرى بنآمي، في أن الذين يحملون أشد مشاعر الاحتقار تجاه النزعة الاستهلاكية "يكونون بشكل عام أكثر هوسا بالاستهلاك من أي فئة أخرى".[227] إذ لا تتعلق الشكوى الحقيقية لمنتقدي النمو بالنزعة الاستهلاكية لذاتها، وإنما تتعلق بالنزعة الاستهلاكية لدى الآخرين، ولا سيما عندما يجري اعتبار المنتجات المستهلكة: مفتقرة إلى الذوق، أو رخيصة، أو ذات ترويج إعلاني مفرط. ولقد عبر هاريس وسيلدون عن رفضهما لأمثال هذا التبختر عندما ناقشا ظاهرة المثقفين الأثرياء الذين أدانوا الطبقة العاملة الطموحة في خمسينيات القرن الماضي، فكتبا:

---

[226] سيارات فيراري للجميع.. في الدفاع عن النمو الاقتصادي؛ بنآمي؛ ص64.

[227] تقدم لنا نورينا هيرتز في كتابها (الاستيلاء الصامت) لمحة حول حياتها كمستهلكة أخلاقية، وتذكر خلال ذلك ما يكفي من العلامات التجارية الفاخرة ما يكفي لإخجال أكثر الماديين فظاظة، فتكتب: "أفتح عبوة (إيكوفير) للتنظيف وأعصر السائل القابل للتحلل بيئيا على أطباق مائدة الأمس التي تلوثت ببقايا البيتزا العضوية الخالية من المواد المعدلة جينيا، ثم أملأ آلة صنع القهوة بقهوة (فيرتريد) وأسلق بيضة جاءت من المراعي. آخذ حماما بالفقاعات باستخدام منتجات (لاش) التي لم تتم تجربتها على الحيوانات، ثم أرتدي ملابسي التي صنعتها شركات من أمثال: (ريبوك) التي لا تلجأ إلى عمالة الأطفال، و(ليفيس) التي تعتمد على العمالة المنظمة نقابيا بشكل كامل، و(كلوي) التي لا تستخدم الفرو على الإطلاق. أقرأ صحف اليوم وأطلع على آخر أخبار مقاطعة مأكولات (ماكدونالدز)، وأتفحص بريدي الذي تستضيفه شركة (AOL) التي تضع القضايا الاجتماعية قبل كل شيء، ثم أرسل رسالة إلكترونية نموذجية إلى شركة (ماكدونالدز) أعترض فيها على نشاطاتها في الأرجنتين. أدخل إلى موقع مكافحة الجوع التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وأستخدم زر فأرة الحاسوب لأوجه تحية شكر صامتة لشركة (أميريكان إكسبرس) على تبرعها بطبق هذا اليوم من الأرز والذرة البيضاء، وأنا خلال ذلك أتناول قطعة من المثلجات التي تنتجها شركة (بين أند جيري) التي لا تتسبب بقطع الأشجار في غابات الأمازون". (الاستيلاء الصامت: هيرتز؛ ص153-154).

"هؤلاء السلطويون المغرورون، والذين يتمتعون في العادة بمستوى عالٍ من وسائل الراحة، يدللون أنفسهم بممارسة التفجع المتكبر على أن التقدم المادي أصبح يسبق التقدم الأخلاقي والروحي. إنهم ينقصون من شأن الطموح وسعي المرء إلى تحسين وضعه المعيشي وكأنه من الأمور التي لا تستحق ما يبذل عليها من مجهود".[228]

إن الاعتقاد بأن الآخرين مهووسون بالسلع المادية ليس اعتقادا يقتصر على المثقفين وحسب، حيث أجرت شركة (هاروود غروب) في العام (1995) استطلاعا للرأي كشف عن أن أكثر من (85%) من الأمريكيين قالوا بأن "مبادئهم التي ترشدهم" هي: المسؤولية والحياة الأسرية والصداقة، لكن أقل من النصف يعتقدون بأن هذه هي المبادئ المرشدة لـ"معظم الناس في مجتمعنا"، إذ كانت الأغلبية تعتقد بأن "معظم الأمريكيين ينقادون بقوة أكبر خلف الازدهار والثروة" بالمقارنة مع آراء الأشخاص المستطلعة آراؤهم، وهذا يعتبر من الأمور المستحيلة في علم الرياضيات.[229] وعلى نحو مشابه، فإن استطلاعا للرأي أجري في أستراليا توصل إلى أن (83%) يعتقدون بأن الأستراليين "ماديون على نحو مفرط"، ولكن عندما توجه السؤال إليهم بشأن ظروفهم هم لم يجب سوى (38%) بأن امتلاك المزيد من المال لشراء الأشياء يعدّ من الأمور "ذات الأهمية الشديدة" في أعينهم.[230]

السيارات الفاخرة وغيرها من التفضيلات

إن الميل لإرجاع النزعة الاستهلاكية لدى الآخرين إلى المادية الفظة والتبرؤ في الوقت نفسه من امتلاك هذه المشاعر نجده بشكل واضح في كتاب روبرت فرانك (حمى الترف؛ [1999]): ففي هذا الكتاب لا ينكر فرانك وجود منافع للنمو الاقتصادي، بل إنه في الواقع ينظر إلى النمو باعتباره "الطريق نحو التقدم البيئي"، لكنه يقف موقفا منتقدا من النزعة الاستهلاكية الصارخة. ويتفق فرانك مع الكثير من الكتّاب الذين أشرنا إليهم في ما سبق، فيعتقد بأن السلع الغالية إنما تُشترى في المقام الأول لاكتساب مكانة ما بين النظراء ("سلع المكانة"). كما يعتقد فرانك أيضا بأن التنافس على

---

228 الترويج الإعلاني في المجتمع الحر: هاريس، سيلدون؛ ص62.

229 التوق إلى التوازن.. آراء الأمريكيين حول الاستهلاك والمادية والبيئة [1995]: شركة هاروود غروب.

230 الانحدار في أستراليا.. تحول عميق في السعي إلى السعادة: هاميلتون، مايل؛ ص3.

وتجدر الإشارة إلى أن الشعب البريطاني يبدو (أو يدعي بأنه) أقل مادية من مواطني معظم الشعوب الأخرى، فليس هنالك بين البريطانيين سوى (16%) ممن يتفقون مع العبارة التي تقول: "إنني أقيس نجاحي بعدد الأشياء التي أمتلكها"؛ وهذه النسبة تقل كثيرا عن المعدل العالمي (34%)، وهي أقل بكثير من نظيرتها في الاقتصادات الصاعدة كالصين (72%). راجع: فهم المجتمع – بريطانيا العظمى.. كيف نعيش حاليا [2013]: مؤسسة إبسوس موري؛ ص3.

المكانة هو لعبة صفرية الحصيلة يفوز فيها الشخص الذي يمتلك المنزل الأكبر أو ساعة اليد الأغلى ثمنا. ونظرا لهذا الحال، فإن فرانك يقترح فرض "ضريبة استهلاكية تصاعدية" لإنهاء هذه اللعبة ووضع حد للإنفاق عند أصحاب الثراء الخارق.[231] ووفقا لهذه المنظومة: يتعين فرض ضريبة مقدارها (20%) على كل ما يجري شراؤه تحت سقف سنوي يبلغ (39,999$)، ثم تزداد الضريبة إلى (22%) في النطاق (40,000-49,000$)، ثم تزداد الضريبة الحدية أكثر حتى تصل إلى (70%) عندما يزيد الإنفاق السنوي عن (نصف مليون دولار). وهو يبرر ذلك بأن هذه الضريبة من شأنها تثبيط سباق الترف الاستهلاكي، مما يدفع الناس إلى زيادة ما يخصصه الناس من أموالهم لأغراض الادخار أو الاستثمار.

وتكمن المفارقة في أنه على الرغم من قلق فرانك بشأن النزعة الاستهلاكية الصارخة فإنه من المعجبين بالسيارات الرياضية الفاخرة ويشتريها بحماس؛ فهو يشرح بتفاصيل وافرة في كتابه (حمى الترف) كيف أن السيارة التي كان يرغب بها حقا في نهاية الثمانينيات الماضية كانت (بورش 911) لكنه فوّت على نفسه الفرصة، بعد تردد، لشراء سيارة مماثلة بصفقة رابحة لأن "البلدة الريفية التي كانت تضم الجامعة التي يدرس فيها كانت تتبع أعرافا اجتماعية قوية، وإن لم يُصرَّح بها عموما، تعادي الاستهلاكية الصارخة، وفي ذلك الحين كان منظر البورش الحمراء ذات السقف القابل للطي بمثابة تحدٍّ للمجتمع في أمثال هذا الوسط الاجتماعي".[232] ولخوفه من إحداث ردة فعل سلبية اضطر إلى قيادة سيارة أكثر تواضعا للوصول إلى الجامعة حتى منتصف التسعينيات الماضية، وحينها قام بشراء سيارة (بي أم دبليو)، ومع ذلك ظل قلقا من أن يفترض الناس بأنه اشترى سيارته ليشير إلى مكانته الاجتماعية، وليس لما تتمتع به من سرعة وموثوقية، فيكتب: "لا شك في أنني كنت لأكون أكثر ارتياحا لو علم الناس بأنني لم أشتر تلك السيارة للتباهي بحظي الاقتصادي الجيد، وإنما لأسباب أخرى أكثر اتصالا بالإمكانيات العملية، فسيارة (بي أم دبليو) تتسارع برشاقة أكبر، وتستدير بموثوقية أكبر، ويمكن كبحها بمرونة أكبر، كما إنها أحرزت نتائج أفضل بكثير بالمقارنة مع غيرها في اختبارات التصادم. وبعد أن جربت قيادة السيارة للمقارنة مع غيرها، أدركت فورا أن السبب الوحيد الذي

[231] حمى الترف: فرانك؛ ص220.
[232] المصدر السابق؛ ص168.

كان يمنعني من شراء سيارة (بي أم دبليو) كان قلقي مما قد يعتقده الآخرون بشأني".[233]

وإذا قمنا بمقارنة الأمر مع ما يجري مع نظرائه في بريطانيا، والذين يحاججون بأن أجهزة تشغيل أقراص (دي في دي) والأرائك الجديدة من الترف غير الضروري،[234] فمن غير المرجح أن فرانك سيبدو من معارضي النزعة الاستهلاكية؛ فكمثال عن الإنفاق المترف الجاهل الطائش غير الضروري يذكر فرانك سيارة (فيراري 456 جي تي)، والتي كان سعرها المخفض حينها (207,000 دولار)، وكانت تجتذب انتباه الساعين إلى مكانة الأثرياء في أواخر التسعينيات الماضية؛ ويرى فرانك أن هذه السيارة أدنى مكانة من سيارة (بورش 911 تيربو) التي تباع بنصف الثمن السابق، وبما أن البورش "تتميز أيضا على الفيراري بأنها أكثر منها سرعة" و"أكثر موثوقية"،[235] فهو يحاجج بأن جاذبية الفيراري لا تكمن إلا في سعرها الأعلى والندرة النسبية لعددها، إذ يرى فرانك بأن من يشتري الفيراري مستهلك غير عقلاني يتباهى بثروته ويجعل الآخرين يشعرون بأنهم أدنى مكانة منه. وقد صمم فرانك ضريبة الاستهلاك التصاعدية للتعامل مع هذا النوع من الاستهلاك الفاحش المبذر من خلال ردع المشتريات المترفة في أعلى سلم الثروة، فتصور أن ضريبة استهلاكية تبلغ (70%) ستعني أن "الشخص الذي كان لينفق (207,000 دولار) على الفيراري سيقرر بعد فرض الضريبة أن يستثمر مبلغا أكبر بقليل في سوق الأسهم وأن ينقص قليلا من إنفاقه على السيارات. أما إذا اشترى البورش فسيكلفه ذلك (178,000 دولار) بضمنها الضريبة الاستهلاكية، لكنه سيحصل في المقابل على سيارة ذات أداء جيد يضاهي أداء الفيراري، ويضاف إلى ذلك أن البورش ستماثل الفيراري في ندرتها إذا افترضنا أن الآخرين تصرفوا بالشكل نفسه".[236] ويرى فرانك أن هذا الإجراء يخرج منه الجميع رابحين: فسيتمكن الناس من توفير أموالهم دون التأثير على موقعهم في سباق المكانة؛ أما إذا لم يتم فرض مثل هذه الضريبة فإن فرانك يتوقع النتيجة التالية:

> **«إذا قمنا بالاستمرار على المسار الراهن خلال عدة عقود قادمة، فإن استبدال سيارة (فيراري 456 جي تي) الحالية لن يكلف (207,000 دولار)، وإنما سيكلف أكثر من (400,000 دولار). ومن يرضى**

---

[233] المصدر السابق؛ ص203.
[234] داء الثراء: جيمس؛ ص237.
[235] حمى الترف: فرانك؛ ص218.
[236] المصدر السابق؛ ص218.

بقيادة سيارة (بورش 911 تيربو) الحالية التي تكلف (105,000 دولار) سينتقل إلى قيادة سيارة تشبه (فيراري 456 جي تي). وعلى المنوال نفسه، فإن من يقود اليوم سيارة (بورش كاريرا) التي يبلغ ثمنها (72,000 دولار) سينتقل إلى قيادة سيارة شبيهة بـ(بورش 911 تيربو). ومن يقود اليوم سيارة (بورش بوكستر) التي يبلغ ثمنها (45,000 دولار) سيستبدل بها سيارة شبيهة بـ(بورش كاريرا). ومن يقود اليوم سيارة (بي أم دبليو زي 3) التي يبلغ ثمنها حوالي (30,000 دولار) سينتقل إلى قيادة سيارة شبيهة بـ(بورش بوكستر). ومن يقود اليوم سيارة رياضية للمبتدئين سينتقل من قيادة (مازدا مياتا) التي يبلغ ثمنها حوالي (23,000 دولار) إلى قيادة سيارة شبيهة بـ(بي أم دبليو زي 3)».[237]

ويا لها من رؤية مروعة لما سيحدث في المستقبل.

إن هذا المثال البسيط يقدم لنا ثلاث ثيمات تشيع في كتابات المعادين للنزعة الاستهلاكية؛ وأولها: أن مقدار الثروة والترف الذي يُعتبر كافيا لعيش حياة سعيدة يحدده الذوق الشخصي للكاتب وما يتوفر لديه من موارد، وبما أن فرانك رجل ثري مولع بالسيارات السريعة فيمكن القول بأن ذوقه بعيد عن التقشف، لكن ذلك لا يمنعه من إبداء عدم موافقته على ما يرى بأنه استهلاك غير ضروري من وجهة نظره الشخصية؛ وكان آدم سميث قد كتب في القرن الثامن عشر بأن شراء اللحم من القصّاب واقتناء القمصان الكتانية تدخل في نطاق الترف،[238] وفي الخمسينيات الماضية كرر غالبريث الرأي نفسه بشأن فرش المنزل كله بالسجاد، واقتناء أجهزة التلفزيون والمكانس الكهربائية، وفي التسعينيات الماضية أصبحت أمثال وسائل الترف هذه ينظر إليها كأمور ضرورية، وقد جاء في كتاب (حمى الترف) أن الخط الفاصل بين الاستهلاك العقلاني والاستهلاك الصارخ يتراوح في نطاق محصور بين سيارة (بورش 911) وسيارة (فيراري 456 جي تي)، وهذا التراوح يعود للثراء المتزايد بسرعة خلال القرنين الماضيين، ولكنه لم يمنع المثقفين في الاستمرار بالمحاججة بأنه يجب علينا الآن أن نقول "كفى"، وليس هنالك من بينهم سوى قلة قليلة تتفق مع رأي غالبريث الذي قدم في الخمسينيات الماضية معيارا كافيا للعيش، ولا تكاد تجد فيهم أحدا يبدي استعداده للتضحية بما يتوفر لديه الآن من وسائل الترف. إن مستوى الثروة

---

[237] المصدر السابق؛ ص220.

[238] يقول سميث: "ربما يمكن الشك فعلا في ما إذا كان شراء اللحم من القصّاب يعتبر من ضروريات الحياة إطلاقا" (نظرية المشاعر الأخلاقية: آدم سميث؛ ص471). ويقول في موضع آخر: "القميص الكتاني، مثلا، ليس من ضروريات الحياة على وجه التحديد، فالإغريق والرومان عاشوا، كما أظن، براحة جمة على الرغم من انعدام الكتان لديهم" (المصدر السابق؛ ص465).

"الكافي" للمجتمع يتصف، وبانسجام ملحوظ، بأنه هو مستوى الثروة الذي يتمتع به أولئك المثقفون، فلا يمكن القول عن أحد بأنه يحصل على مقدار مفرط من الأموال إلا إذا كان أغنى من هؤلاء.

أما الثيمة الثانية فتتمثل في أن فرانك يعتقد بأن تفضيلاته الخاصة به تتصف بالعقلانية والاستناد إلى الدليل، أما تفضيلات الآخرين فهي تفتقر، في رأيه، إلى العقلانية والكفاءة. إنه يشتري سيارات (بورش) بسبب أدائها، أما الآخرون فيشترون سيارات (فيراري) لنيل مكانة اجتماعية. ويعتقد فرانك، وحاله في ذلك كحال الكثيرين ممن يهاجمون النزعة الاستهلاكية، بأن نمطه الاستهلاكي الخاص به يتصف بحسن الذوق والملاءمة، وأن المشكلة تكمن، فقط، في الاستهلاك التنافسي الغبي لدى الآخرين. إن السبب الذي يجعل المناقشات المطولة التي أوردها فرانك حول معضلاته المتعلقة بقيادة السيارات أقرب إلى الهزل من الجد يتمثل في أنها بعيدة جدا عن اهتمامات الناس العاديين؛ فالكثيرون منّا لا يرون في السيارة سوى آلة تنقلنا من الموضع (أ) إلى الموضع (ب)، ويعتبرون السيارات غالية الثمن من وسائل الترف، وهنالك من يبدي إعجابه بالفيراري كتحفة جميلة ولا يرغب بها إلا لهذا السبب، لكن فرانك لا يتشارك أيا من وجهتي النظر هاتين، فالصفات التي يشتهيها في السيارة هي: السرعة والتسارع وسلاسة القيادة، ولذلك فإنه يبرر شراء سيارات (بي أم دبليو) و(بورش) حتى وإن كانت شريحة واسعة من الناس تنظر إليها كرموز للتباهي بالمكانة، ويقوم في الوقت نفسه بإطلاق صفة (ضحايا عادات التلذذ) على من يشتري سيارات رياضية أغلى ثمنا. وهو يخشى أشد الخشية من أن يفترض الناس أنه يشتري السيارات الغالية لأسباب خاطئة، فيقول: "سأكون أكثر ارتياحا لو علم الآخرون أنني أشتري السيارة لا للتباهي بحظي الاقتصادي الجيد، وإنما لأسباب أخرى أكثر عملية"، لكنه ليس مستعدا لمنح الآخرين الفائدة ذاتها التي يستمدها من هذا الارتياب.

وفي الثيمة الثالثة يستذكر فرانك الضغط الاجتماعي ضد الإنفاق الفاحش، والذي أدى إلى إعاقة إنفاقه في الماضي، فيقول: "السبب الوحيد الذي منعني من شراء سيارة (بي أم دبليو) كان تخوفي مما قد يعتقده الآخرون". إنه يعتقد بأن هذه الإجحاف مردّه إلى عيشه في "بلدة جامعية ريفية"، وهو بذلك يوحي بأن هنالك أعرافا اجتماعية خاصة أكثر تعقيدا لا تنطبق على باقي المجتمع. وتماما كما أنه يشتري المنتجات لقيمتها

الجوهرية بينما يشتريها الآخرون للمكانة، فإن ظروفه، الفريدة افتراضا، تعني أنه واقع تحت ضغط يمنعه من شراء سلع التباهي بينما يقع الآخرون تحت ضغط يدفعهم للإنفاق الفاحش. وهو يرى أن إنفاقه الخاص به ينتج عن تفكير حذر ويحتاج إلى الشجاعة لتطبيقه، أما إنفاق الآخرين فهو، في رأيه، نتيجة للهوس بالمكانة والنزعة الاستهلاكية الغبية والترويج الإعلاني المكثف؛ وهو لا يضع في حسبانه احتمال أن يكون الذين يقودون البورش والفيراري يتعرضون للسخرية في معظم الأوساط الاجتماعية كأشخاص مولعين بالتصنع.

لا شك في أن هنالك منتجات يشتريها الناس لأسباب يتعلق بعضها بما تعكسه من الثروة والمكانة، ولقد أشار آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) إلى أنه في ما يخص معظم الأثرياء تكون "الوسيلة الرئيسية للاستمتاع بالثروة هي استعراض الممتلكات، وهذه الممتلكات لا تكتمل في أعينهم إلا إذا بدا عليها أنها تتصف بالعلامات الحاسمة على وجود ثروة لا يمكن للآخرين بلوغها بأنفسهم".[239] لكن المنتقدين المحدثين للنمو والنزعة الاستهلاكية يميلون إلى الافتراض بأن المنتجات غير الضرورية تكاد تكون جميعها سلعا للتباهي بالمكانة. وعلى سبيل المثال: يشدد الأكاديمي الاشتراكي كيت بيكيت على أننا "نريد منازل أوسع وسيارات أكثر، لا لأننا نريدها، وإنما لنستخدمها في التعبير عن مكانتنا".[240] وعلى نحو مشابه، يدعي روبرت وإدوارد سكيديلسكي أن "معظم إنفاق الأسرة، حتى في الأسر الفقيرة، يكون على سلع غير ضرورية مهما كان معنى (الضرورة) المعتمد، لكن هذه السلع تخدم عملية إبداء المكانة".[241] ولقد قام هؤلاء الكتّاب بخلق ثنائية مزيفة تجعل أي شيء إما من الضروريات وإما من رموز المكانة، ولا تبقي أي مجال في التحليل للمنتجات التي يتطلبها عيش الكفاف، وهي منتجات ينتفع منها مالكها بطرق متنوعة أخرى. إن السيارة الثانية والمنزل الأوسع ربما ليسا من الضروريات (قد يختلف مع ذلك الوالدان العاملان في الأسر التي يتزايد عدد أفرادها)، لكن ذلك لا يقتضي أنهما لا يعودان بالمنفعة على مالكهما سوى من خلال إبداء المكانة. وقد يعبر روبرت وإدوارد سكيديلسكي عن سخريتهما من "تيار السلع الاستهلاكية التخديرية غير

[239] ثروة الأمم: آدم سميث؛ ص157.
[240] المال هو ما يهم: راسل.
[241] ما هو المقدار الكافي؟: روبرت وإدوارد سكيديليسكي؛ ص73.

الضرورية" التي يشتريها الناس،[242] لكن هذا الرأي ليس رأيا شخصيا أكثر مما هو عليه رأي فرانك بأن شراء الفيراري أمر مبالغ به.

وبما أن فرانك من المولعين بسيارة (بورش 911) فإنه يعتقد بأن سيارته المفضلة هي أفضل ما يمكن شراؤه، ويبدو أن منظومته الضريبية المقترحة قد جرى تصميمها لتكون هذه السيارة، ومعها فرانك، في رأس القائمة. لكن مهما كان حجم الدليل التجريبي الذي يسوقه لدعم تفضيله للبورش فإن رأيه هذا يبقى رأيا ذاتيا؛ وكما هو حال روبرت وإدوارد سكيديليسكي وحكماء السعادة، يخلط فرانك رغباته الشخصية الخاصة به مع رغبات واحتياجات المجتمع ككل. ومن المعقول الافتراض بأن كلا من ريتشارد لايارد وروبرت سكيديليسكي يعتبران شراء سيارة (بورش 911) من التبذير، لكن فرانك يختلف معهما في هذا الشأن، كما إن الكتّاب الثلاثة قد يختلفان بشأن الكثير من الأمور الأخرى. وبالاستناد إلى آراء كينز، اقترح سكيديليسكي أن الدخل الذي يبلغ (£40,000 سنويا) هو دخل "كافٍ"، لكن لايارد يستند إلى استطلاعات الرأي المتعلقة بالسعادة ويقترح بأن الرقم الصحيح أقل من نصف الرقم السابق.[243] وكلا الكاتبين يوردان قائمتين مختلفتين جدا للأولويات استنادا إلى مفهومهما حول الحياة الطيبة. وكما يشير جيمي وايت، فإن عجز هؤلاء الأكاديميين المرموقين عن الاتفاق على الأساسيات جدير ببعض التأمل، إذ يقول:

> **«لنغفل، مؤقتا، الاحتقار الذي يشعر به أمثال لايارد ومارثا نوسباوم وسكيديليسكي حيال التفضيلات الحقيقية للناس العاديين، ولننتبه إلى أنهم يختلفون حتما في ما بينهم، فاللورد سكيديليسكي يمكنه أن يلاحظ أن اللورد لايارد يختلف معه بشأن ما يجب أن تحتويه قائمة السلع النهائية التي يجب إجبار الناس على السعي إليها، لكنه لا يتوقف لحظة للتشكيك في موثوقية آرائه الأخلاقية، فيخلص إلى أن رهافة مشاعره الأخلاقية قد بلغت حدا بعيدا يمكن معه للآراء المخالفة لأحد اللوردات النبلاء ولخبير آخر أن يجري استبعادها كحالات فشل في الاستيعاب الأخلاقي. والعكس بالعكس، فاللورد لايارد لا بد أنه يعتقد، وحاله في ذلك مشابه لحال بقيتنا ممن لا يصنفون**

---

[242] المصدر السابق؛ ص33.

[243] ما هو المقدار الكافي؟: روبرت سكيديليسكي.
السعادة: لايارد؛ ص33.
إن الرقم الذي قدره سكيديليسكي (£40,000 سنويا) يشير إلى أن بريطانيا، وفقا لحساباته، تحتاج إلى الكثير الكثير من النمو الاقتصادي الإضافي. وفي كتابه التالي يخبرنا بأن متوسط الدخل يبلغ (£21,500). وبعبارة أخرى: حتى وإن كان الدخل موزعا بالتساوي، فلن يكون لدينا حينها سوى نصف الدخل المثالي.

السعادة في مرتبة الهدف الشامل والنهائي للحياة البشرية، بأن اللورد سكيديليسكي يعاني من عمى أخلاقي. وإذا تمكن أحد اللوردين من أن تكون له الكلمة الفصل في نهاية المطاف، فسيقوم بفرض الضرائب على خصومه الفكريين، أو بعبارة أخرى: إجبارهم على العيش وفقا لرؤيته الأخلاقية».[244]

وإذا لم يكن هؤلاء الذين عينوا أنفسهم حكاما في شؤون الحياة الطيبة قادرين على الاتفاق في ما بينهم، فلن تكون هنالك فرصة تذكر ليكونوا قادرين على الحكم بشأن ما يريده ويرغب به الملايين من الغرباء عنهم.

الخلاصة

بغض النظر عن العيوب الخطيرة التي تكتنف الدليل المستخدم في "علم السعادة"، فإن المشكلة الرئيسية في إرساء السياسة العمومية على الرفاه الذاتي تكمن في أنها، وبكل وضوح، مشكلة ذاتية. وهنالك الكثير من أوجه الشبه بين حركة "السعادة" و"الرفاه" وبين الحركة الرومانسية التي تنادي بالعودة إلى الأرض وردود الفعل الارتجالية المعادية للنزعة الاستهلاكية؛ فهذه الحركة تتكون من تشكيلة فريدة من الناشطين البيئويين والاشتراكيين والمالثوسيين والأرستقراطيين الذين يحنون لمجتمع ما قبل الثورة الصناعية؛ ويسعى هؤلاء، وكلٌّ بحسب وسائله الخاصة به، إلى جمع خيارات الأفراد مع تفضيلاتهم الذاتية الخاصة بهم ضمن حزمة واحدة، ويطالبون بإجبار الجماهير "خدمةً لمصالح الجماهير"، ويبدؤون مسعاهم هذا بما يعتبرونه "رعب الاستهلاك الجماهيري".

ومن الناحية السياسية، فإن مجموعة حشد الضغط السياسي المتعلق بالرفاه تصبح ميالة إلى يسار الطيف السياسي، لكنه نوع غريب من اليسار جرت الاستعاضة فيه عن تفاؤل الاشتراكية المبكرة وحل محلها تشاؤم يطال ما كان الاشتراكيون الأوائل يرونه من وجوه التقدم. وهكذا استُعيض عن تحرير الطبقة العاملة بنظرة تعادي العامل وتنظر إليه كخروف لا يهتم إلا باحتياجاته المادية؛ كما إن من الأمور التي تصدم من يراقب هذ القسم المؤثر من اليسار أنه يعاني فقرا في الطموح، فهؤلاء يقفون موقفا سياسيا يعبر عن قلقه من تبرم الأغنياء وضجرهم ويشتكي من أن المتاجر تقدم للمستهلك قدرا زائدا عن الحد من الخيارات، وهذا

[244] سياسة الدجل: وايت؛ ص118.

يختلف أشد الاختلاف عن إخبار العامل بأن مسعاه لن يؤدي إلى خسارته أي شيء سوى ما يقيده من سلاسل. وعلى العكس مما كان ينادي به الناشط النقابي القديم جون بيرنز، والذي كان يشكو من أن "مأساة العامل تكمن في فقر رغباته"،[245] فإن قسما من الأصوات الصادحة في صفوف اليسار الحديث جعلت (النزعة الاستهلاكية) مصطلحا قذرا وضمت إليه مصطلحات أخرى كالنمو والترويج الإعلاني والرأسمالية، على الرغم من أنها هي التي سمحت للعامل بتحقيق رغباته.

إذا نظرنا إلى أي مجتمع مزدهر فسنجد بأن القول بأن أفراده (لا ينفقون أموالهم إلا على الأشياء غير الضرورية) لا يحمل من الصواب إلا مقدارا هامشيا؛ فقدرة الرأسمالية على إشباع رغبات المرء وخلق رغبات جديدة في غضون ذلك، إنما هي ميزة من ميزات السوق الحر، وليست خللا يعتريه. وقد شرح ريتشارد إيسترلين مفهومه "مفارقة الازدهار" في العام (1974) حيث كتب: "النمو الاقتصادي لا يرفع المجتمع إلى حالة نهائية من الوفرة، وإنما تتسبب عملية النمو نفسها بإيجاد رغبات لا تكف عن التنامي، مما يجعل عملية النمو تتقدم إلى الأمام بشكل مستمر".[246]

وهنا يبرز السؤال: هل يمكن القول بأن هذه المسيرة التي لا تكف عن التقدم تتلازم مع "نزعة استهلاكية صارخة"،[247] أم مع "سعي لا يتوقف إلى النمو"؟[248] لا، على الإطلاق؛ فالنمو الاقتصادي يأتي كنتيجة لملايين القرارات الفردية التي يجري اتخاذها كل يوم من قبل أشخاص يتمتعون بالحرية؛ أما من يحنون لأيام الإنفاق المعتدل فلهم الحرية في أن يعملوا لساعات أقل، ويرفضوا النزعة الاستهلاكية، ويسعوا إلى حياة من البساطة الطوعية. وإذا كان هنالك من الأكاديميين من يعتقد بأنه يحصل على أجر مفرط، وهي رؤية يتفق معها الكثيرون، فيمكنهم أن يخرجوا من دائرة إشباع الشهوات. وإذا كان الواقع يشير إلى أن قلة قليلة، وحسب، قد اختارت الانضمام إلى من اختار التخلي عن الثراء فهذا لا يعني بأن الآخرين تعرضوا لغسيل الدماغ بتأثير الترويج الإعلاني، أو لبسوا قيود العبودية للرأسمالية؛ فذلك لا يعني سوى أن للناس آراء مختلفة بشأن مفهوم الحياة الطيبة.

---

[245] الترويج الإعلاني في المجتمع الحر: هاريس، سيلدون؛ ص62.
[246] هل يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحسين أحوال البشر؟.. بعض الأدلة التجريبية: إيسترلين؛ ص121.
[247] اللاعقلانية القابلة للتوقع: آريلي؛ ص109.
[248] وداعا للنمو: لاتوش؛ ص2.

إن الحقيقة تقول بأن الثروة عامل مساعد في الحياة الطيبة، وليست حجر عثرة في طريقها؛ أما من ينتقدون المجتمع الثري فهم نادرا ما تخلو جيوبهم من المال، وقليلا ما يردد أقوالهم أشخاص يقلون عنهم ثراء. وما دام كل واحد منّا يحمل رؤيته الخاصة به حول الحياة الطيبة، فيجب أن يكون من المسموح لنا السعي إليها بطريقتنا الخاصة بنا، وإذا كان ذلك يتطلب إنفاق المال على أشياء يعتبرها الأكاديميون والبارونات رثة أو عبثية فليروا ما يشاؤون، فالمجتمع المفتوح ليس فيه مجال لحملة فلسفية شبه دينية لمعادة المادية، ومن كان يرغب بإطلاق حركة تدعو للبساطة الطوعية فعليه أن يلتزم بطوعيتها إن لم يكن يرغب بسقوطها في فخ الاستبداد.

9. تصاعد اللامساواة في بريطانيا

كتب مايكل ميتشر في صحيفة (الغارديان) أن بريطانيا تعاني من "اللامساواة بشكل هائل لا يكف عن التفاقم"؛[249] وتصر ديبرا هارغريفز، مديرة مركز الأجر المرتفع (The High Pay Centre)، على أن "اللامساواة ما زالت تتصاعد بسرعة في بريطانيا طوال الأعوام الثلاثين الأخيرة، وإذا استمر نمو اللامساواة بمعدله الحالي فيمكن القول بأننا نتجه في الأعوام العشرين المقبلة نحو الحدين المتطرفين اللذين شهدهما العصر الفيكتوري"؛[250] كما حملت الصحف عناوين من أمثال: "اللامساواة في الدخل تنمو في المملكة المتحدة بشكل أسرع بالمقارنة مع أية دولة غنية أخرى، وفقا لأرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"،[251] و"اللامساواة في الأجور تتصاعد في كل أنحاء بريطانيا"،[252] وهي عناوين من المرجح أنها تعطي القارئ انطباعا مفاده أننا نعيش في عصر تتصاعد فيه اللامساواة.

إن هذه المزاعم مضللة في أفضل أحوالها، فمن يزعم بتوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء لا يمكنه دعم زعمه بموثوقية إلا إذا كان يستخدم إطارا زمنيا يمتد إلى عدة عقود خلت، فحتى إذا بدأنا من العام (1985)، كما فعلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها المشار إليه، فلا يصح القول بأن بريطانيا شهدت مؤخرا النمو الأكبر للامساواة. ولقد شهدت الأعوام الثلاثين الأخيرة توسعا أكبر في فجوة اللامساواة ضمن بلدان أخرى، كالسويد وفنلندا ونيوزيلندا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.[253] أما الحقيقة فتقول بأن اللامساواة في الدخل لم ترتفع في بريطانيا خلال ربع قرن، ويمكن القول بأن اللامساواة تسلك مسارا معينا منذ العام (1990)، وهو مسار لا يكف عن الهبوط منذ ذلك العام.

---

[249] إحدى الطرائق للتعامل مع التفاقم الهائل المتنامي في اللامساواة على صعيد الأجور (مقالة بتاريخ 10 أكتوبر 2013 في صحيفة الغارديان): ميتشر.

[250] اللامساواة تمزق مجتمعنا (مقالة بتاريخ 9 أكتوبر 2013 في صحيفة هافنغتون بوست): هارغريفز .

[251] اللامساواة في الدخل تنمو في المملكة المتحدة بشكل أسرع بالمقارنة مع أية دولة غنية أخرى، وفقا لأرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مقالة بتاريخ 5 ديسمبر 2011 في صحيفة الغارديان): راميش.

[252] اللامساواة في الأجور تتصاعد في كل أنحاء بريطانيا (مقالة بتاريخ 7 نوفمبر 2011 في صحيفة الغارديان): كينغ.

[253] الموقف الدولي المتفرق.. لماذا لا يكف مستوى اللامساواة عن الصعود؟ [2011]: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ ص24.

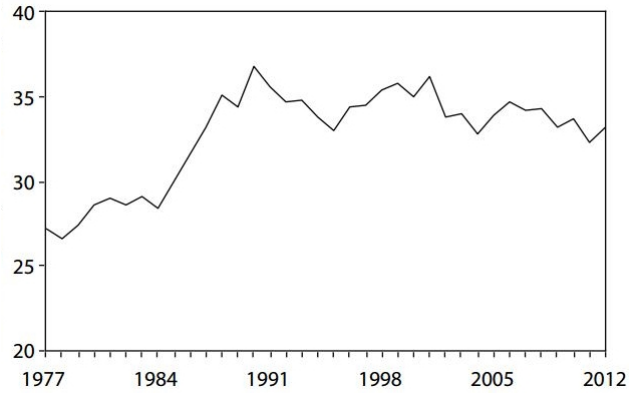

(الشكل 8): قياس اللامساواة وفقا لمعامل جيني

ولقد رأينا في الفصل الخامس كيف أن الدخل المتاح للإنفاق لدى الخُمس الأدنى في سلم الدخل البريطاني ارتفع بمقدار (93%) فعليا ضمن المدة (1977-2012)، وذلك بينما تمتع الخُمس الأوسط بارتفاع مقداره (109%)، وشهد الخُمس الأعلى ارتفاعا مقداره (149%)؛ وهذا يوحي بأن تلك المدة الزمنية شهدت توسعا مستمرا في فجوة الدخل، وهو ما حصل فعلا، لكنه كان مركزا في الأعوام الأربعة عشر الأولى من هذه المدة التي استغرقت (35) عاما. وهنالك دليل كافٍ يشير إلى أن اللامساواة ازدادت في المدة (1977-1990)، فازداد الدخل المتاح للإنفاق لدى الخمس الأعلى بمقدار (88%) بينما لم يزدد لدى الخمس الأدنى إلا بمقدار (14%). وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد العام (1990) ذروة اللامساواة، ثم ثبت المعدل أو هبط منذ ذلك الحين. وفي المدة (1990-2007/2006) زاد الدخل المتاح للإنفاق لدى الخمس الأدنى بمقدار (40%)، وهو معدل تفوّق في سرعته على نظيره لدى الخمس الأعلى، إذ لم يزد الدخل المتاح للإنفاق لدى الخمس الأعلى إلا بمقدار (29%) فقط.

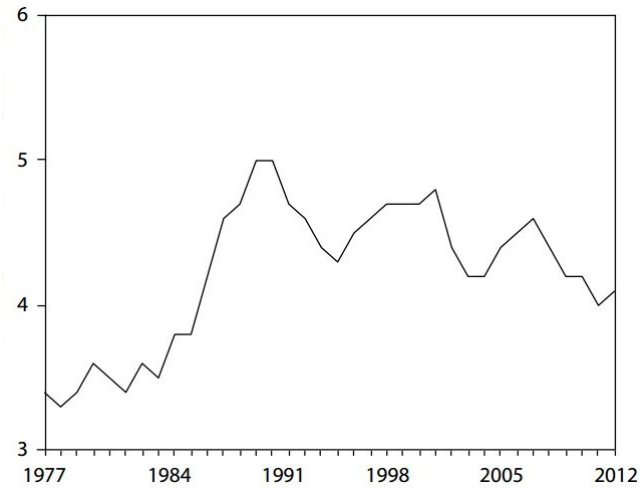

(الشكل 9): قياس اللامساواة من خلال الفرق بين الشريحة المئوية العاشرة والشريحة المئوية التسعين

يرينا الشكل (8) حالة اللامساواة في بريطانيا ضمن المدة (1977-2013/2012) باستخدام المقياس المعياري للامساواة، وهو معامل جيني.[254] وهو يؤكد أن اللامساواة بلغت ذروتها في العام (1990)، ثم هبطت هبوطا شديدا خلال الركود التالي، ثم انخفضت بشكل بطيء نوعا ما بعد ذلك، وإن كان هذا الانخفاض اعترته بعض التقلبات. وهذا الاستنتاج لا تتأثر صحته سواء كان الأمر يتعلق بالدخل الأسري المتاح للإنفاق لدى الأسرة (كما في الشكل 8)، سواء كانت الأسرة متقاعدة أم لا، أو فرق الدخل بين الشريحة المئوية العاشرة والشريحة المئوية التسعين (وفقا لمقياس P90/P10، راجع الشكل 9).[255]

لماذا تصاعدت اللامساواة في الثمانينيات الماضية؟

هنالك الكثير من الأسباب التي تقف خلف اندفاع موجة اللامساواة في بريطانيا وغيرها خلال الثمانينيات الماضية؛ ومن الحقائق المتصلة بهذا الموضوع، في سياق هذا الفصل، أن جيفري هاو، أول مستشار لمارغريت ثاتشر، قرر في وقت مبكر من عقد الثمانينيات أن يربط بين زيادة معونات الرعاية الاجتماعية وبين معدل التضخم عوضا عن ربطه بالأجور. ونتيجة لذلك، فإن أصحاب المعاشات خصوصا لم يزد دخلهم بالسرعة نفسها التي زاد بها دخل العمال بدوام كامل. وفضلا عن ذلك، فإن ارتفاع البطالة في

[254] تأثيرات الضرائب والمنافع على دخل الأسرة في العام المالي (2013/2012): المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS).
[255] المصدر السابق.

أوائل الثمانينيات حتى أواسطها كان يعني أن المزيد من الأشخاص كانوا يعتمدون على معونات البطالة بالمقارنة مع ما سبق.

وإذا تحدثنا بشكل أكثر تعميما يمكن القول بأن العوامل التي تحرك اللامساواة في الدخل تتضمن: التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى منافع غير متناسبة تصب في صالح العمال ذوي المهارات العالية؛ والعولمة التي تفتح أسواقا لقلة قليلة من الأطراف الفاعلة التي قد تحقق ثراء خارقا؛[256] وزيادة عدد أصحاب المعاشات، والذين يميلون إلى امتلاك دخل أدنى؛[257] وانخفاض السعر الأعلى لضريبة الدخل؛ وظاهرة "تضخيم قاعدة المستمعين" التي تسمح بظهور أسواق من نمط (الفائز يحصل على كل شيء)؛[258] وقيام الأغنياء بالعمل لساعات أكثر.

الضرائب والمنافع واللامساواة

ومن الإجراءات المهمة لمعادلة تأثير هذه الضغوط التي تعزز اللامساواة: ضريبة الدخل ومنظومة المنافع، والتي تتصف في بريطانيا بأنها تصاعدية جدا وتهدف إلى إعادة التوزيع. فقبل خصم الضرائب والمنافع كان الخُمس الأغنى من الأسر يحصل على دخل متوسطه (£78,300) في العام المالي (2012/2011)، أما الخُمس الأشد فقرا (قلة قليلة منهم تعمل بدوام كامل) فلم يكن يحصل في العام المالي ذاته إلا على (£5,400)، والنسبة بين الفئتين تساوي (1/14)، لكن دخل الأسر في الخُمس الأشد فقرا كانت تجري زيادته بمبلغ متوسطه (£7,400) كمنافع نقدية. أما الأسر في الخُمس الفقير الثاني الذي يلي الخُمس الأشد فقرا فكانت تستلم مبلغا متوسطه (£8,400) كمنافع نقدية (هذا الاستنتاج المنافي للبديهة، حيث يستلم الخمس الثاني منافع أكثر من الخمس الأول الأشد فقرا، يعود إلى

---

[256] تجدر الإشارة إلى أن العولمة وفرت الفرص للبعض كي يصبحوا شديدي الغنى وزادت اللامساواة في بعض البلدان، لكن هذه العملية أدت أيضا إلى هبوط غير مسبوق في مستوى الفقر على الصعيد العالمي.

[257] يكسب المتقاعدون عادةً (60-68%) من دخل نظرائهم غير المتقاعدين (توزيع دخل الأسرة في المدة (1977-2006): المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS)؛ الشكل 12) على الرغم من أن احتياجاتهم الإنفاقية ربما تقل عن احتياجات نظرائهم غير المتقاعدين أيضا.

[258] ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره روبرت فرانك بأن ولاية أيوا الأمريكية كانت تمتلك (1,300) دار أوبرا في بداية القرن العشرين، و"كان آلاف المغنين الأوبراليين يحصلون على دخل كافٍ (والكلام عن أصحاب المستوى المتوسط منهم) من التمثيل الحي أمام الجمهور. لكننا نستمع اليوم إلى الموسيقا المسجلة مسبقا، ويمكن الاستماع لأفضل المغنين الأوبراليين في كل المكان وفي اللحظة نفسها". ونتيجة لذلك، فإن "بافاروتي يكسب عدة ملايين من الدولارات كل عام حتى وإن كان معظم المغنين الأوبراليين الآخرين، والكثير منهم يكادون يساوونه في الموهبة، يناضلون لكسب معيشتهم". (حمى الترف: فرانك؛ ص38)

وإن وجود نجوم في عالم الفن يتمتعون بثروات كبيرة يؤدي إلى تأثير غير هامشي على اللامساواة، حيث تلاحظ مجلة (إيكونوميست) أن "المشاهير العالميين الأثرياء حقا هم قلة قليلة، لكنهم تحيط بهم دائرة من الوكلاء والمحامين ومن يصنع لهم صورتهم الإعلامية. وكما قال ليونيل روبينز، أحد الاقتصاديين البريطانيين، فإن 'نسبة كبيرة من الدخل المرتفع الذي يحصل عليه الأغنياء تتأتى بفضل وجود أغنياء آخرين'". (معامل جيني متحررا: مقالة بتاريخ 20 يناير 2011 في مجلة إيكونوميست).

أن الخُمس الثاني يحتوي عددا أكبر من المتقاعدين). وحتى إذا تناولنا الخُمس الأوسط، والذي يحتوي أصحاب الدخل المتوسط، فيمكن القول بأنهم يحصلون في المتوسط على معونات صافية من المنافع التي تقدمها الدولة. وما أن يتم توزيع الثروة من خلال المبالغ النقدية والمنافع العينية، فإن النسبة (1/14) تنخفض إلى (1/4)، أي: من (£57,300) إلى (£15,800)،[259] والنسبة الأخيرة تكاد تتساوى بالضبط مع ما كانت عليه في العام (1978). ويمكن المحاججة حول ما إذا كان هذا التوزيع "منصفا"، لكن من الخطأ القول بأن بريطانيا بلد تتصاعد فيه اللامساواة على نحو يخرج عن نطاق السيطرة.

اللامساواة والركود

في العام المالي (2012/2011) هبطت اللامساواة في الدخل في بريطانيا إلى أدنى مستوياتها منذ العام (1986)، وجاء ذلك بمثابة صدمة للمحللين الذين تنبؤوا أن المزج بين الركود واقتطاعات الميزانية من شأنه أن يوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وفي العام (2009)، مثلا، كتبت مادلين بانتينغ في صحيفة (الغارديان) أن "من المرجّح أن الركود سيؤدي إلى تعميق اللامساواة بشكل كبير".[260] وخلافا للكثير من المحللين اليساريين الآخرين، اعترفت بانتينغ بأن اللامساواة لم ترتفع خلال العقد السابق، لكنها ادعت بأن التباطؤ الاقتصادي سيؤدي إلى موجة من الارتفاع، فكتبت:

> **«الاحتمال الذي يصيبني بالقلق حقا هو أن الركود قد يجرف الإنجاز الضئيل الذي حققه حزب العمال في مجال اللامساواة خلال اثني عشر عاما مضت. وإن سجل الحزب في هذا المجال لم يكن أبدا مثيرا للإعجاب، لكنه استطاع أن يحقق بعض التغييرات الصغيرة، وهذا كله قد يُلغى في الشهور الثمانية عشرة المقبلة».**

لكن هذه المخاوف لم تتحقق على أرض الواقع، وعوضا عنها شهد العام المالي (2011/2010) "أكبر انخفاض يحدث في عام واحد لمستوى اللامساواة في الدخل خلال خمسين عاما تقريبا"،[261] وعندما أعلن مكتب الإحصائيات الوطنية في العام (2013) أن اللامساواة في الدخل والفقر النسبي قد انخفضا إلى أدنى مستوى لهما منذ أواسط الثمانينيات الماضية،

---

[259] الأسرة في شريحة الدخل المتوسط (1977-2012/2011): المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS).
[260] الركود سيعمق اللامساواة (مقالة بتاريخ 12 أغسطس 2009 في صحيفة الغارديان): بانتينغ.
[261] الركود البريطاني.. هل هو قاسٍ ومنصف في الوقت نفسه (مقالة بتاريخ 17 أكتوبر 2012 في الموقع الإلكتروني لشبكة بي بي سي): فلاندرز.

فقد كان ذلك بمثابة دعوة لصحافة اليسار لمواجهة الواقع، فكتب ديفيد بلانتشفلاور في صحيفة (إندبندنت): "الأكثر مفاجأة هو أن مستوى اللامساواة كان أدنى بكثير في العام المالي (2012/2011) مما كان عليه قبل الركود"،[262] لكن ذلك لم يفاجئ الذين يتذكرون ما حصل في حالات الركود السابقة، ولو كلف بلانتشفلاور نفسه عناء البحث في الأعداد السابقة لصحيفته لوجد مقالات منشورة في أواسط التسعينيات وتحمل عناوين من أمثال "الركود يضيّق الفجوة بين الغني والفقير".[263]

إن مستوى اللامساواة في الدخل يهبط خلال حالات الركود للسبب نفسه الذي يؤدي إلى انخفاض أحد أقرب أقربائه، أي: الفقر النسبي.[264] ولقد كان القرار الذي اتخذته مارغريت ثاتشر بربط المنافع بالتضخم أحد العوامل التي أدت إلى ارتفاع مستوى اللامساواة في الثمانينيات الماضية، لكن هذا القرار ساعد أيضا على هبوط مستوى اللامساواة في حالات الركود اللاحقة. ومع ارتفاع التضخم وانخفاض الطلب على اليد العاملة شاهد العامل دخله وهو يهبط فعليا بينما لم يحدث إلا انخفاض ضئيل، أو لم يحدث إطلاقا، في دخل الأشخاص الذي يعتمدون على المنافع والحسم الضريبي. وفي المدة (2012-2007) انخفض الدخل الحقيقي للعُشر الأعلى من سلم الدخل الحقيقي، أي الشريحة (10%)، بمقدار يفوق ما حدث في الأعشار الأخرى (6.3%)، أما العُشر الأدنى فكان المجموعة الوحيدة التي تمتعت بزيادة في دخلها الحقيقي (1.2%).[265]

وخلافا لما يسود الاعتقاد به، فإن وطأة الركود كانت أثقل على الأغنياء منها على الفقراء، وذلك إذا اعتبرنا أن "الوطأة" تعني: انخفاض الدخل. وعلى سبيل المثال: ففي العام (2012-2011) "انخفض الدخل الحقيقي بمقدار (1.1%) لدى الشريحة (10%)، و(3.1%) لدى الشريحة الوسطى، و(5.1%) لدى الشريحة (90%)؛ أما أكبر هبوط في الدخل فقد حصل في أعلى سلم توزيع الدخل، حيث انخفض الدخل لدى الشريحة (99%) بمقدار (15%)".[266]

---

[262] عالم اقتصاد موسيقا الروك الذي نعيش فيه ظالم ولا يخدم النمو الاقتصادي في نهاية المطاف (مقالة بتاريخ 16 يونيو 2013 في صحيفة الإندبندنت): بلانتشفلاور.

[263] الركود يضيّق الفجوة بين الغني والفقير (مقالة بتاريخ 1 فبراير 1994 في صحيفة الإندبندنت): تشوت.

[264] راجع الفصل الخامس من هذا الكتاب.

[265] الأغنياء يتلقون أقسى ضربات الركود (مقالة بتاريخ 4 يونيو 2013 في صحيفة ديلي تلغراف): سايمون.

[266] مستويات المعيشة والفقر واللامساواة في المملكة المتحدة (2012): كريب، جويس، فيليبس؛ ص29.

ووفقا للمكتب الوطني للإحصاء، فإن الأسر ذات الدخل المنخفض لم تسلم، وحسب، من تأثيرات هبوط الأجور في (الكساد الكبير)، وإنما أصبحت أقل فقرا من الناحية الفعلية:

> **«الانخفاض الأكبر للدخل في هذه المدة (2008/2007-2012/2011) طال الخُمس الأغنى من الأسر، فانخفض الدخل المتاح للإنفاق لديهم بمقدار (£4,200 = 6.8%) على المستوى الفعلي. وكان معظم السبب يعود إلى هبوط متوسط الدخل الناتج عن العمل (بما في ذلك: العمل المستقل). كما انخفض متوسط الدخل لدى الخُمس الأوسط من الأسر بمقدار (£760 = 3.1%) خلال الفترة نفسها. وفي مقابل ذلك، ارتفع متوسط الدخل لدى الخُمس الأشد فقرا بمقدار (£700 = 6.9%) منذ العام (2008/2007)، ويعود ذلك في الأساس إلى زيادة متوسط الدخل الناتج عن العمل لدى هذه المجموعة، وذلك بالتوازي مع زيادة متوسط مقدار بعض المنافع النقدية كالحسم الضريبي ومنافع الإسكان».**[267]

إن التضافر بين ارتفاع الدخل في أدنى السلم وانخفاضه في أعلاه كان من الطبيعي أن يؤدي إلى انخفاض في مستوى اللامساواة؛ وعلى نحو مشابه، فعندما انخفضت معدلات اللامساواة في التسعينيات الماضية لم يكن السبب في ذلك هو ارتفاع الدخل المتاح للإنفاق لدى الفقراء، وإنما: انخفاض الدخل لدى الخُمس الأغنى في العام (1991) واستمراره تحت ذروة العام (1990) طوال ستة أعوام تالية.

إن الحسم الضريبي والمنافع المحددة وفقا للتضخم تمنح أصحاب الدخل المنخفض وسيلة للحماية من ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور، وهذا يعني أنهم أقل تأثرا بالأزمات الاقتصادية بالمقارنة مع نظرائهم من أصحاب الدخل المتوسط أو المرتفع. ويمكننا أن نبين ذلك من خلال عرض فروق الدخل بين العاملين والمتقاعدين خلال الركود الذي حدث في أوائل التسعينيات الماضية (الشكل 10)، فبينما عانت الأسر العاملة من هبوط مديد في الدخل خلال القسم الأول من هذا العقد، كان دخل المتقاعدين يستمر في تصاعده بوتيرة ثابتة.[268]

---

[267] الأسرة في شريحة الدخل المتوسط (1977-2012/2011): المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS)؛ ص11.
[268] حالات اللامساواة والفقر لدى شريحة المتقاعدين (2012): المكتب الوطني للبيانات الإحصائية (ONS).

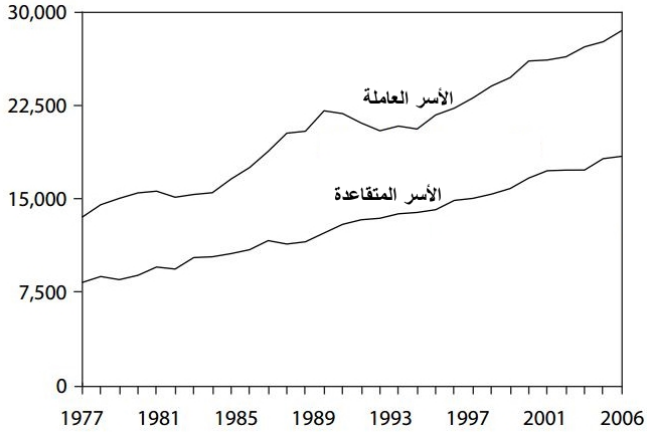

(الشكل 10): الدخل السنوي للأسر العاملة والمتقاعدة (£)

إن هذا الأمر يتناقض مع الآراء السائدة، لكنه مؤكد في أحد تقارير المكتب الوطني للبيانات الإحصائية، حيث ورد فيه:

> **«لقد ارتفع معامل جيني [للامساواة] بشكل أسرع خلال حقب النمو الأسرع للدخل المتأتي عن العمل (أواخر الثمانينيات وأواخر التسعينيات)، لكن هذا المعامل تباطأ، أو هبط، خلال حقب النمو الأبطأ في دخل العمل (أوائل الثمانينيات وأوائل التسعينيات). ففي حقب النمو السريع لدخل العمل حققت الأسر المعنية "تقدما في هذا السباق"، وذلك بينما استطاعت أسر أخرى، وهي التي تعتمد بشكل رئيسي على المنافع الحكومية ومعاشات التقاعد، أن تجد فرصة لـ"تعويض ما فاتها" خلال حقب تدني دخل العمل أو هبوطه».[269]**

وتشير تجربة بريطانيا خلال الأعوام المئة الماضية إلى أن النمو يمضي جنبا إلى جنب مع اللامساواة، أما المساواتية فتترافق مع الركود والتدهور الاقتصادي؛ فالحقب التي شهدت هبوطا في اللامساواة في الدخل (الكساد الكبير، ركود أوائل التسعينيات، ركود أوائل الثمانينيات، ركود أواسط السبعينيات، بالإضافة إلى الحربين العالميتين) كانت حقبا وقع فيها الجميع ضحية للفقر؛ وفي المقابل، استطاعت كل الشرائح في سلم الدخل أن تحسّن أوضاعها عندما كان الاقتصاد ينمو.

وسنرى في الفصل التالي أن هنالك البعض ممن يعتقدون بأن تخفيض اللامساواة في الدخل أكثر أهمية من توليد النمو؛ وفي هذا الموضع من كتابنا سنكتفي بالإشارة إلى أن النمو وتخفيض اللامساواة يبدوان من الأمور المتضاربة على نطاق واسع، فما شهدته دولة الرعاية الاجتماعية

[269] توزيع دخل الأسرة في المدة (1977-2007/2006): جونز، أنان، شاه؛ ص22.

الحديثة في بريطانيا من انخفاضات كبيرة لمستوى اللامساواة لم تتحقق إلا نتيجة لوعكة اقتصادية؛ ولكن حتى إذا تجاهلنا حقب الركود فسيظل من الواضح أن مستوى اللامساواة لم يرتفع منذ العام (1990).

شريحة الواحد بالمئة

رأينا في ما سبق أنه على الرغم من أنه ليس هنالك من الأمور التقنية ما ينقض صحة القول بأن "مستوى اللامساواة في الدخل في بريطانيا ارتفع بشكل كبير منذ العام (1975)"،[270] فإن هذا القول يشير إلى موجة ارتفع فيها مستوى اللامساواة قبل جيل مضى، وقد ينطوي على شيء من التضليل، لكنه ليس من الصعب إثبات خطأ القول بأن "اللامساواة تتصاعد"، ومن السخف القول بأن "اللامساواة تتصاعد بشكل أسرع مما كانت عليه في ثمانينيات القرن العشرين".[271]

ومع ذلك، فهنالك معيار للامساواة دأب على الارتفاع منذ التسعينيات الماضية وربما يشرح سبب الاهتمام الكبير الذي جرى تكريسه لهذا الموضوع في الدوائر السياسية والإعلامية. وعلى الرغم من أنه يُستخدم أكثر على نحو أقل شيوعا بالمقارنة مع معامل جيني ومقياس المقارنة بين الشريحتين المئويتين العاشرة والتسعين (P90/P10)، فإن الأرقام التي تبين نسبة الدخل التي تحصل عليها شريحة الواحد بالمئة العليا تشير إلى أن هذه الشريحة المئوية الأغنى قد حصلت على نسبة مئوية كبيرة متزايدة من الدخل الوطني قبل خصم الضريبة منه، فارتفعت من حوالي (10%) في العام (1990) إلى (15%) في العام (2010).[272] ولم يحدث معظم هذا التغير عند شريحة الواحد بالمئة وحسب، وإنما عند شريحة العشرة بالمئة أيضا، إذ يشير (معهد الدراسات المالية) إلى أن المدة (1990-2010) شهدت "استمرار مستوى اللامساواة في الدخل بالارتفاع ضمن أعلى سلم توزيع الدخل (وبمقارنة الشريحة المئوية التاسعة والتسعين مع الشريحة المئوية التسعين)" وأنه "ضمن شريحة الواحد بالمئة العليا نما دخل القسم الأغنى

[270] فجوة الأجور بين أعلى وأدنى العمال أجرا تنمو في بريطانيا بشكل أسرع مما عليه الحال في أغنى بلدان العالم (مقالة بتاريخ 5 ديسمبر 2011 في صحيفة ديلي ميل): كوبر.

[271] التغيرات في معونات الرعاية الاجتماعية الحكومية والضرائب تصل إلى درجة "الثاتشرية المسرَّعة" (مقالة بتاريخ 21 يوليو 2013 في صحيفة الإندبندنت): ميريك.

[272] الشرائح العليا للدخل والكساد الكبير.. تطورات حديثة وتأثيراته تطال السياسات: بيكيتي، سايز.

على نحو أسرع، فكان نمو الدخل لدى الشريحة المئوية (99.9) أعلى بشكل أكبر عند المقارنة بالشريحة المئوية (99)".[273]

وكما رأينا في ما سبق، فإن الارتفاعات الكبيرة في الدخل ضمن هذه الشريحة الصغيرة من السكان لم تتسبب بزيادة اللامساواة بشكل عام؛ فالفجوة الفاصلة بين الأغنياء نسبيا (الشريحة المئوية التسعون) والفقراء نسبيا (الشريحة المئوية العاشرة) انخفضت، في الحقيقة، في المدة (1990-2010)، ولذلك يمكن القول، وإلى مدى كبير، بأن الهواجس المتعلقة بارتفاع مستوى اللامساواة إنما تعكس تغيرات في توزيع الدخل ضمن ذروة السلم؛ وفي الواقع، يشير ريتشارد ريفز في كتابه إلى أن هذا الأمر يتعلق في الأساس بالتغيرات الحاصلة ضمن شريحة الواحد بالمئة، فيقول:

> **«لا يمكنني أن أتذكر عدد المحاججات التي دارت بيني وبين الأغنياء حول أوجه الظلم في اللامساواة، ولكنني لم أكن أتناول الفجوة التي تفصل بين موقعهم وبين موقع غيرهم من الأقل حظا في الشريحة المئوية (99). لا، فالذي يشعرهم بالغضب حقا هو الفجوة التي تفصل بينهم وبين من يكسبون أموالا أكثر منهم ضمن شريحة الواحد بالمئة. إن مستوى اللامساواة في الدخل ضمن الشريحة المئوية الدنيا (99) يتصف بأنه ظل ثابتا على نحو يثير الانتباه خلال العقود القليلة الماضية. كما إن الفجوة الفاصلة بين أدنى السلم وأوسطه (أي: بين الشريحتين المئويتين العاشرة والخمسين) تناقصت بشكل ما، لكن ليس من الواضح أن المشكلة الحقيقية في المجتمع تتمثل بالفجوة الفاصلة بين شخص في الشريحة المئوية (99) من سلم توزيع الدخل وبين شخص آخر في الشريحة المئوية (99.6)".[274]**

وفي ما يخص المنتمين إلى ذروة سلم الدخل، فإن الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة ربما تشعرنا فعلا بأنها كانت حقبة من تنامي اللامساواة؛ فمع انجراف شريحة الواحد بالمئة الأغنى بعيدا عن بقية أقسام الشريحة المئوية العاشرة العليا، أصبح الأغنياء من أصحاب المهن والفنون والاختصاصات الأكاديمية ينظرون إلى أقرانهم وزملائهم في الدراسة وهم يحققون ثروات أكبر بكثير في عالم المال والترفيه. وأخذ محدثو الثراء يقفزون فوق المرتبة الأرستقراطية الطبيعية، وأصبح مشاهير العالم يتفوقون على

---

[273] اللامساواة في الدخل ضمن المملكة المتحدة: كريب؛ ص2.

[274] لماذا أخطأ ماثيو تايلور، من الجمعية الملكية للفنون (RSA)، في فهمه (2/1).. اللامساواة في الدخل (مقالة بتاريخ 6 مارس 2013): ريفز.

غيرهم بأشواط في سباق الشرائح العليا من متوسطي الدخل. وقد وجد روبرت فرانك (وهو غير روبرت إتش. فرانك) في كتابه (بلاد الأغنياء) أن هنالك جبلا من السخط يفصل بين (من يملكون) وبين (من "يملكون اليخوت")، حيث يعبِّر المدراء التنفيذيون عن سخطهم على مشاهير النجوم، ويعبّر أصحاب الملايين عن حسدهم لأصحاب المليارات. ولقد رسم أوليفر جيمس في كتابه (داء الثراء) صورة مشابهة لمشاعر الغيرة والتوتر ضمن الطبقات الأكثر ثراء.

وهنا لا يمكننا إلا الخروج بتخمينات حول المدى الذي أدى فيه تنامي اللامساواة ضمن أعلى سلم الدخل (وهي طبقة تتضمن الكثير من الأسماء المشهورة لدى الناس من مثقفين وسياسيين ومذيعين وأكاديميين) إلى قولبة الرأي العام بشأن اللامساواة، لكن مما يجدر الانتباه إليه أن سخط الأغنياء على أصحاب الغنى الخارق لا يبدو أنه من الأمور التي يتشاطرها معهم عموم الناس. ففي العام (2007)، سعى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية إلى معرفة ما يراه الناس بشأن السبب الذي يجعل "معظم الناس يبدون متقبلين لتفشي اللامساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي"، ووجد أن البريطانيين لم يكونوا يقلقون كثيرا بشأن حصول الآخرين على دخل كبير:

> **«وجدنا، ومن نواحٍ كثيرة، أن المقارنات الاجتماعية لا تزال ضيقة وأن المعرفة بشأن المدى الحقيقي للامساواة لا يزال محدودا؛ فما يقوم به الناس من مقارنات يبدو أنه قائم على أساس نمط الحياة والاستهلاك، ولهذا فإنهم لا يشعرون بالسخط على أصحاب الغنى الخارق، ولا على آخرين أقرب إليهم ممن حققوا مستوى معيشيا أفضل منهم؛ لكنهم يبدون وعيا شديدا تجاه المزايا التي يتمتعون بها بالمقارنة مع غيرهم من أفراد المجتمع الأقل حظا».[275]**

ولقد كتب لي غالبريث في العام (1958) بأن "الحسد يكاد لا يفعل فعله بكفاءة إلا عندما يتعلق الأمر بأقرب الجيران، فهو لا يُوجَّه نحو الأغنياء البعيدين".[276] وعلى نحو مشابه، يلاحظ الفيلسوف آلان دوبوتون "إننا لا

---

[275] اللامساواة والسكون.. أحجية مستمرة: بال وآخرون.
وجدت دراسة أجرتها (مؤسسة العمل Work Foundation) أن الكثير من الناس الذين عبروا عن هواجسهم بشأن اللامساواة كانوا في الحقيقة يعبرون عن هواجسهم بشأن الفقر؛ وهو خلط يمكن تفهمه استنادا إلى أن هذين المفهومين يجري الخلط بينهما غالبا من قبل الصحافيين والسياسيين والمصلحين الاجتماعيين (راجع: اللامساواة في الأجور واستقطاب التوظيف في المدن البريطانية: لي وآخرون؛ ص4).

[276] المجتمع الثري: غالبريث؛ ص72.

نحسد سوى الذين نشعر بأننا مثلهم، ولا نحسد سوى أعضاء المجموعة المرجعية التي ننتمي إليها".[277] وهذه الملاحظات تدعمها البحوث التجريبية،[278] لكن الأعوام القليلة الماضية شهدت صياغة نظرية جديدة تقترح أن اللامساواة تمتلك تأثيرا أكثر تدميرا وخبثا يطال المجتمع، وهذه النظرية هي ما سنتناوله في ما يلي.

[277] القلق بشأن المكانة: دوبوتون؛ ص47.
[278] هل تتمتع البلدان الأكثر مساواة بقدر أكبر من السعادة؟: سنودون.

10. اللامساواة هي السبب في المشكلات الصحية والاجتماعية

في كتابهما الذي حقق مبيعات عالية (المستوى الروحي؛ [2009]) يقوم عالم الاجتماع ريتشارد ويلكينسون وخبيرة علم الأوبئة كيت بيكيت باستخدام بيانات إحصائية عالمية للمحاججة بأن "المجتمعات التي تتمتع بمستوى أكبر من المساواة تكاد تتفوق دائما في أدائها على غيرها من المجتمعات"؛ و"المجتمعات" المعنية هي مجموعة مختارة من البلدان الثرية، أما المساواة المعنية فهي المساواة في الدخل. ويورد الكاتبان سلسلة من الأشكال البيانية التبعثرية التي تقارن بين هذه البلدان (ومعها الولايات التي تشكل الولايات المتحدة الأمريكية) وفقا لمجموعة متنوعة من المعايير مقابل مستويات اللامساواة فيها. وكما يعدنا العنوان الثانوي للكتاب، وهو "لماذا نلاحظ أن المجتمعات التي تتمتع بمستوى أكبر من المساواة تكاد تتفوق دائما في أدائها على غيرها من المجتمعات"، فإن المجتمعات التي تحتوي أضيق الفجوات بين الغني والفقير يبدو في الغالب أنها تتفوق في أدائها على المجتمعات الأخرى. ويصر الكاتبان على أن هذه الظاهرة ليست ناتجة عن الفقر، وإنما عن الإجهاد "النفسي" الذي يتسبب به العيش ضمن اقتصاد "ظالم"؛ فاللامساواة، كما يقولان، تفعل فعل "الملوثات التي تنتشر في أرجاء المجتمع" ليتساوى الغني والفقير في التعرض لتأثيراتها السامة. والدرس المستمد واضح يتلخص في أنك إذا أردت إصلاح مجتمع يعاني من الأعطال فيجب عليك أن ترفض "أصولية السوق الحر".

وجاءت نظرية ويلكينسون وبيكيت هذه لتثير دهشة بعض المحللين لأنها صحيحة "بشكل بديهي" بزعمهم، حيث ورد في مقالة لجون كاري عرض فيها الكتاب على صفحات (صنداي تايمز) أن هذا الكتاب "يقدم صياغة كتابية لما دأب الجميع على الإحساس به دائما".[279] لكن مؤلفَي الكتاب لا يتفقان مع ذلك، فهما يقولان بأن الدليل الذي يقدمانه "يحوِّل ما كان مجرد حدس شخصي إلى حقائق يمكن عرضها على الناس"، بل إنهما يعتقدان زيادة على ذلك بأن هذه "الحقائق" يجب أن "تؤدي إلى زيادة كبيرة في مستوى الثقة لدى من دأب على تشارك هذه القيم وأن تشجعهم على القيام بفعل ما".[280]

وبما أن الدليل يتلاءم مع البديهة على نحو تام، فإن المشكك ربما يشتبه في أن (تحيز التأكيد) يفعل فعله؛ ولا شك في أن العديد من جوانب

[279] عرض لكتاب المستوى الروحي (مقالة بتاريخ 8 أغسطس 2009 في صحيفة صنداي تايمز): كاري.
[280] المستوى الروحي.. لماذا تكون المساواة أفضل للجميع؟ [الطبعة الثانية من الكتاب؛ 2010]: ويلكينسون، بيكيت؛ ص247.

الدليل التي عرضها الكتاب تحتاج إلى جرعة عالية من التشكيك: فالمؤلفان لم يعترفا قط بأن قدرا من الخلاف يحيط بنظريتهما، ولم يوردا أي حجم كافٍ من النصوص التي تتعارض معها؛ وكثيرا ما عالجا قضايا الفقر واللامساواة والطبقية وكأنها أمور متطابقة؛ وخرجا باستنتاجات جريئة استنادا إلى دليل يتصف بالغموض والاجتزاء؛ وأوردا عددا من الدراسات كدليل يدعم نظريتهما على الرغم أن هذا الدراسات تتناقض معها، وفعلا الأمر نفسه عندما اقتبسا مقولات لعلماء وشخصيات تاريخية؛ كما مارسا الاجتزاء والتحوير في معايير للامساواة لا يقل عددها عن ستة معايير على امتداد صفحات الكتاب؛ ولم يقوما باختبار نظريتهما أمام انحرافات البيانات الإحصائية؛ واعتمدا على آليات غير قابلة للتصديق لشرح كيف يمكن لأحد المتغيرات الاقتصادية أن بؤثر على الكثير الكثير من المحصلات المختلفة؛ وخرجا بتنبؤات لا يمكن تعليلها حتى وإن كان ذلك وفقا لشروطهما الخاصة بهما؛ واستبعدا عددا من البلدان من تحليلهما على نحو اعتباطي؛ وحللا مجموعات من البيانات لا يمكن، باعترافهما، المقارنة بينها؛ وتجاهلا متغيرات ثالثية واضحة؛ وقدما حالات شاذة على أنها ميول؛ وعرضا افتراضات غير مفحوصة على أنها حقائق؛ ورفضا اختلافات أخلاقية وثقافية على أساس أنها لا تتصل بالموضوع؛ وخلصا إلى استنتاجات ساذجة حول المجتمع البشري في مرحلة ما قبل التأريخ؛ وطبقا نتائج على السلوك البشري ذات علاقة ضئيلة استمداها من دراسات أجريت على الحيوانات؛ واستخدما بيانات قديمة في المواضع التي وجدا فيها أن البيانات الأحدث أقل خدمة لمحاججتهما؛ وقدَّما ما يوحي بقوة بأن الأهمية الإحصائية دليل على علاقة سببية.

وفي هذا الفصل سنقتصر على فحص ثلة من العيوب التي تكتنف كتاب (المستوى الروحي).

التحيز الانتقائي

على الرغم من أن كتاب (المستوى الروحي) يصدمنا بزعمه بأن "المجتمعات التي تتمتع بمستوى أكبر من المساواة تكاد تتفوق دائما في أدائها على غيرها من المجتمعات"، فإن ما قام به من تحليل يقتصر على المقارنة بين (22) بلدا غنيا، وفي بعض المواضع يزيد هذا العدد إلى (23) بإضافة سنغافورة؛ بل إن المؤلفَين لا يحللان في بعض المواضع سوى

عشرة أو أكثر قليلا من البلدان؛ ويبرر ويلكينسون وبيكيت استبعاد (90%) من بلدان العالم بأن اللامساواة تمارس التأثير الأقوى في أماكن وصلت إلى "عتبة معايير المعيشة المادية بحث لا يكون بعدها لمنافع النمو الاقتصادي الإضافي إلا تأثير أقل أهمية".[281] ويردد المؤلفان محاججات "نهاية النمو" التي ناقشناه في الفصل السابع، ويدّعيان بأن "توحيد مستوى" نتائج السعادة في البلدان الغنية (الشكل 11) ينعكس من خلال تساوي (العمر المتوقع) لدى البلدان التي تصل إلى مستوى معين من الثروة.[282] وفي ما يلي شكلان يبينان تغير مستوى السعادة ومستوى العمر المتوقع مع تغير الدخل الوطني، وكلا الشكلين يقترحان أن زيادة إجمالي الناتج الوطني يؤدي إلى زيادة دراماتيكية في كلا المتغيرين خلال المراحل الأولى من النمو، لكنه ينتج مردودا متناقصا عندما يزداد غنى البلدان المذكورة.

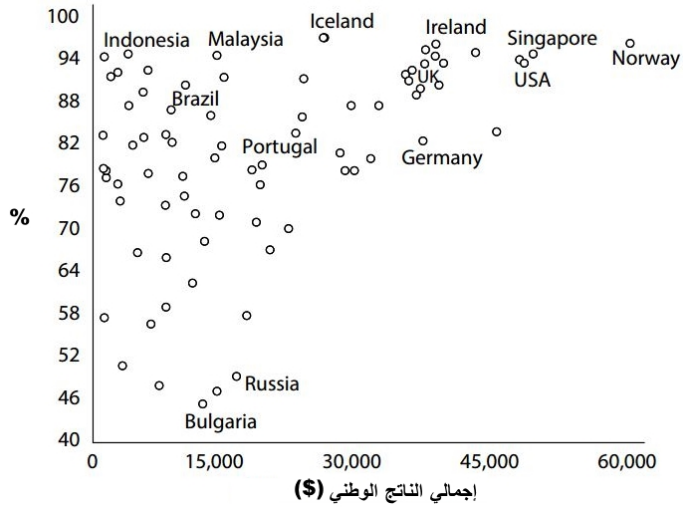

(الشكل 11): العلاقة بين إجمالي الناتج الوطني ومستوى السعادة المصرّح عنه شخصيا (النسبة المئوية لمن صرّحوا بأنهم "سعداء جدا" أو "سعداء إلى حد ما")

[281] المستوى الروحي: ويلكينسون، بيكيت؛ ص10.

[282] إن العمر المتوقع يستمر بالارتفاع في كل البلدان تقريبا، ولذلك فإن المنحني هو الذي يصبح مستقيما، وليس النسب؛ وهذا يتناقض مع ما يحصل بشأن السعادة، حيث يرى إيسترلين أن مسارها بقي مستقيما بالشروط المطلقة.

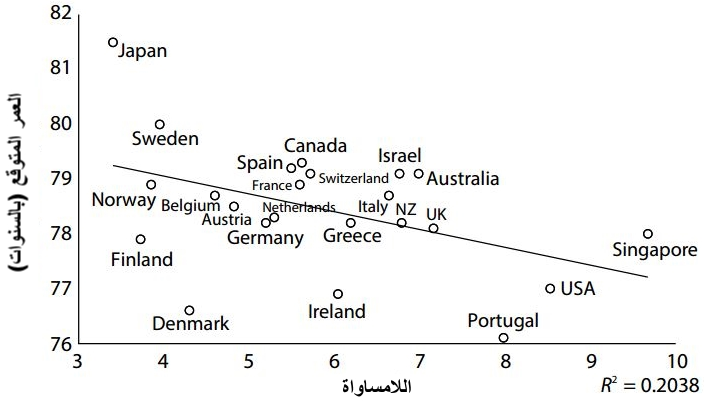

(الشكل 12): العلاقة بين اللامساواة والعمر المتوقع (يقتصر على البلدان الواردة في كتاب "المستوى الروحي")

وبعد أن يحاجج المؤلفان بأن النمو الاقتصادي لا يجعل البلدان الغنية على قدر أكبر من السعادة والصحة، يقضي ويلكينسون وبيكيت بقية صفحات الكتاب في المحاججة بأن إنقاص مستوى اللامساواة في الدخل هو السبيل الرئيسي لتحسين هذه النتائج وغيرها. وبما أن المؤلفَين لا يعارضان الحقيقة القائلة بأن النمو الاقتصادي يلعب دورا مصيريا في التعامل مع المشكلات الصحية والاجتماعية في البلدان الأفقر، فإنهما يحصران تحليلهما بالبلدان المتطورة. وهذه المقاربة لا تنتفي منها العقلانية إذا استندنا إلى مجموعة الافتراضات التي أورداها، وإنما تتمثل المشكلة في أنهما ينتقيان هذه البلدان على نحو اعتباطي ولا يستوفي شروط قبوله؛ فعوضا عن التحديد العلمي للبلدان المحظوظة بما يكفي لعدم تحقيق أي منافع إضافية من النمو الاقتصادي، نجد المؤلفَين ينتقيان، وبكل بساطة، أغنى خمسين بلدا (وفقا لقائمة البنك الدولي في العام 2002)، ويستبعدان البلدان التي لا تتوفر بيانات عن مستوى اللامساواة فيها، أو ينقص عدد سكانها عن ثلاثة ملايين (ذكر المؤلفان أن القاعدة الأخيرة مصممة لاستبعاد البلدان التي تشكلا ملجأ للمتهربين من دفع الضرائب في بلدانهم الأصلية).

لماذا عمد المؤلفان إلى انتقاء البلدان الخمسين الأكثر غنى عوضا عن تمديد هذا القائمة إلى ستين بلدا أو تقليصها إلى أربعين؟ لا يبدو أن هنالك سبب منطقي، فالخمسون هو مجرد رقم من مضاعفات العشرة. وإذا نظرت إلى ما فعله المؤلفان بهذه القائمة فستجد أنهم استبعدا معظمها، ولم يتركا إلا عددا صغيرا نسبيا منها في تحليلهما؛ ويبرر المؤلفان أساليبهما بالقول بأن البلدان الثلاث والعشرون المنتقاة "تقع على الجزء

المستقيم من المنحني" ضمن الشكل الذي أورداه لتبيين العلاقة ما بين الدخل الوطني والعمر المتوقع.[283] وهذا الادعاء صحيح، لكن هنالك بلدانا أخرى تحقق هذا الشرط لكنها لم ترد في الشكل، وستجد أن البرتغال الفقيرة نسبيا (والتي تعاني من اللامساواة) ترد في القائمة، لكن البلدان ذات الثروات الأكبر أو المقاربة لها غابت عنها (وفي مقدمتها التشيك وسلوفينيا[284] وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية)، فلو أضيفت البلدان المستبعدة لكان ذلك كافيا لإبطال الكثير من العلاقات الإحصائية التي احتواها كتاب (المستوى الروحي)، إذ يصدف أن سنغافورة وهونغ كونغ تتبوآن مقدمة البلدان الغنية في مستوى اللامساواة، ولذلك فإن أداءهما المتين في ما يخص معظم معايير ويلكينسون وبيكيت يقوض نظريتهما؛ ومن غير المحتمل أن يتمكن القارئ العادي لكتاب (المستوى الروحي) أن يلاحظ استبعاد سنغافورة من معظم الأشكال البيانية، وأن هونغ كونغ مستبعدة من جميعها.

ويمكننا أن نبين أهمية اختيار البلدان من خلال الشكل البياني الذي استخدمه المؤلفان للدلالة على أن اللامساواة في الدخل تؤدي إلى مستوى أدنى للعمر المتوقع (الشكل 12)؛ فهنالك علاقة سلبية متواضعة بين المتغيرين، لكن عندما تضاف البلدان الغنية الأخرى ضمن التحليل (الشكل 13)، فسيظهر هذا الترابط كنتيجة خاصة بالمجموعة المحدودة للعينة المدروسة. وكلا الشكلين يستخدم بيانات من نسخة العام (2004) لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، ولذلك فإن هذا التقرير كان قد فقد صلاحيته للاستخدام عند إعداد الكتاب، وقد أظهرت البيانات الأحدث حول العمر المتوقع نتائج يتفاقم معها ضعف الادعاء بأن تنامي مستوى اللامساواة يترافق مع تدني العمر المتوقع، إذ تؤكد بيانات نسخة العام (2013) من تقرير التنمية البشرية أنه لا توجد علاقة كهذه حتى وإن كان التحليل ينحصر بالبلدان الثلاثة والعشرين التي انتقاها ويلكينسون وبيكيت.

[283] المستوى الروحي.. لماذا تكون المساواة أفضل للجميع؟ [الطبعة الثانية من الكتاب؛ 2010]: ويلكينسون، بيكيت؛ ص280.

[284] يمكن القول على المستوى الفني بأن سلوفينيا تم استبعادها لأن عدد سكانها يقل عن ثلاثة ملايين، لكن هذه القاعدة الحدية اعتباطية تماما وليس هنالك سبب يدعو لتجاهل بلد من الواضح أنه ليسا ملجأ للتهرب الضريبي؛ ولقد قام المؤلفان بتضمين سلوفينيا في بعض أبحاثهما السابقة عندما كانت قاعدتهما الحدية تشترط أن لا يقل سكان البلد عن مليونين، ولذلك فمن المحيّر قيامها بزيادة مستوى القاعدة الحدية إلى ثلاثة ملايين في كتابهما (المستوى الروحي)، لأن الزيادة الأخيرة لم تؤدّ إلى استبعاد ملجأ ضريبي إضافي.

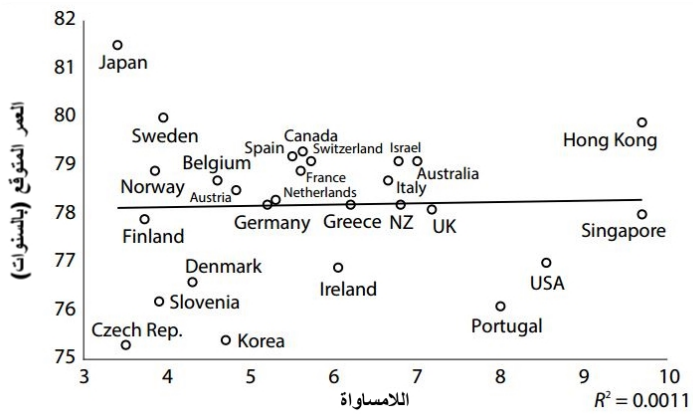

(الشكل 13): العلاقة بين مستوى اللامساواة والعمر المتوقع (مع إضافة البلدان المستبعدة من كتاب "المستوى الروحي")

وقبل أن يظهر كتاب (المستوى الروحي) بأمد طويل، تعرض بحث ريتشارد ويلكنسون حول اللامساواة إلى الانتقاد بسبب "انتقائيته" في اختيار البلدان،[285] ويمكن لهذا الانتقاد أن يكفي لوحده في شرح قسم كبير من الأدلة التي أشرنا إليها في ما سبق؛ فإذا أعدنا ثلة البلدان المستبعدة إلى البحث فسيتهافت كل ما احتواه كتاب ويلكينسون وبيكيت من الأشكال البيانية التي تتناول الفروق بين دول العالم في مجالات: العمر المتوقع، والثقة، ووفيات الرضع، والبدانة، وساعات الدوام، والسلامة العقلية، وولادات المراهقات، ومعدلات الجريمة، والمستوى الدراسي. ويعود جزء من السبب في ذلك إلى أن الكثير من علاقات الترابط مزعزعة إلى حد لا يحتاج معه الأمر سوى إلى القليل من نقاط البيانات الإضافية على الأشكال البيانية لتبديد الصورة الوهمية. وكما قال جون كاي: "إذا أزلتَ الخطوط العريضة من الأشكال البيانية، فإن نمط توزع النقاط سيبدو عشوائيا في معظم الأحيان، وستبدو البيانات الإحصائية غير محكومة بقلة قليلة من المحددات".[286] ولو أن فرضية اللامساواة التي جاء بها كانت أكثر متانة، لكانت إضافة البلدان الأخرى تقوي العلاقات الإحصائية عوضا عن إضعافها؛ لكن الذي حصل هو أن البلدان "الأكثر مساواة" ممن استبعدها الكتاب تميل إلى تقديم أداء سيئ جدا في معظم المعايير، أما البلدان "الأقل مساواة"، من أمثال سنغافورة وهونغ كونغ، فتميل إلى تقديم أداء جيد. ومن دون سبب وجيه لاستبعاد هذه البلدان، فإن الأشكال البيانية التي تضم عددا أكبر من البلدان تقدم مرشدا أفضل بالمقارنة مع الأشكال البيانية ذات العينات الأصغر حجما.

---

[285] الرأسمال الاجتماعي.. هل يشكل استراتيجية استثمارية جيدة في مجال الصحة العامة؟: لينتش وآخرون.
اللامساواة في الدخل وصحة السكان: ماكنباخ.

[286] عرض لكتاب المستوى الروحي (مقالة بتاريخ 23 مارس 2009 في صحيفة فاينانشال تايمز): كاي.

إذا نظرنا إلى الشكل البياني المتعلق بالعمر المتوقع في كتاب (المستوى الروحي)، فسنجد أن اليابان تأتي في المقدمة بفارق كبير عن البلدان الأخرى، وبما أن اليابان هو البلد الأكثر مساواة في قائمتهما، فإن هذه النتيجة تدعم نظريتهما؛ لكن البلد الذي يلي اليابان في مستوى اللامساواة هو فنلندا، وتأتي تحت المتوسط بكثير، ثم تليها الدنمارك، المعروفة بالمساواتية، أدنى منها بكثير وكثير. ومن الشائع في الكتاب أن تجد معظم البلدان الأوروبية مجمّعة ضمن كتلة واحدة (الشكل 12)، باستثناء قلة قليلة من البلدان على كلتا النهايتين لتأشير خط التراجع. وفي هذه الحالة، فإن العلاقة الترابطية الواضحة بين اللامساواة وبين العمر المتوقع تعود بشكل كبير إلى السن المتقدم الذي يشتهر به كبار السن في اليابان وإلى الانخفاض النسبي للعمر المتوقع في البلد الأشد فقرا في المجموعة (البرتغال). أما إذا أضفنا البلدان المستبعدة من هذه المجموعة فسنجد أن الترابط الضئيل الذي توصل إليه المؤلفان ليس إلا نتيجة للتحيز في الانتقاء، ولكن حتى مع استبعاد هذه البلدان تبدو اليابان وكأنها نقطة بيانية متطرفة (الشكل 13).

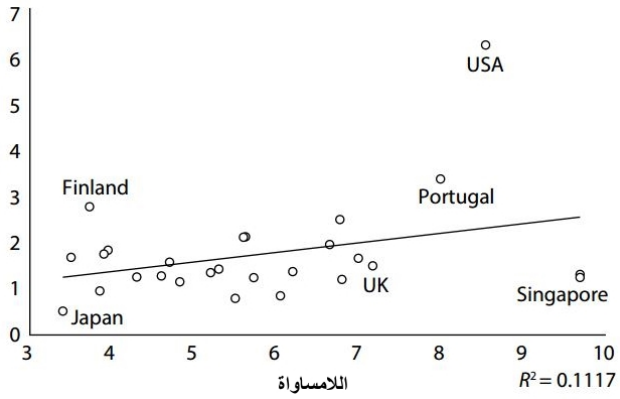

(الشكل 14): اللامساواة وجرائم القتل (لكل مئة ألف نسمة)

ويحتوي الكتاب على عدد من الأشكال البيانية التي تفرط في إرساء استنتاجاتها على أساس نقاط بيانية متطرفة (غالبا ما تكون هذه النقاط تمثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية)، وعلى سبيل المثال: يدعي المؤلفان أن البلدان الأقل مساواة تشهد معدلات بدانة أعلى من غيرها، وهما يرسيان ادعاءهما بشكل كامل على ما يلاحظ من نحافة اليابانيين وبدانة الأمريكيين، لكن هذه الملاحظة ليست أمرا جديدا، كما إن من

المعروف أن اليابانيين يتمتعون بارتفاع استثنائي في العمر المتوقع. ويدعي المؤلفان أن اللامساواة في الدخل هي السبب الرئيسي للبدانة، ولا يرسيان ادعاءهما هذا إلا على بلدين يقعان في النهايتين المتعاكستين في سلم اللامساواة، مما يدفعهما إلى إغفال حقيقة مفادها أن سنغافورة وهونغ كونغ، وهما تتخلفان في مستوى اللامساواة حتى عن الولايات المتحدة الأمريكية، تتشابهان مع اليابان في معدل البدانة؛ كما إن المؤلفان يُجبَران، لدعم ادعائهما هذا، على إغفال حقيقة أخرى مفادها أنه ليست هنالك أية علاقة ترابطية بين اللامساواة وبين البدانة ضمن البلدان الأخرى في قائمتهما (21 بلدا).

ومن المشهور أن الولايات المتحدة تشهد معدلات مرتفعة بشكل استثنائي لجرائم القتل، والبدانة، وعدد السجناء؛ وقد اعتبر المؤلفان هذا الارتفاع الاستثنائي بمثابة دليل على أن اللامساواة تتبوأ موضع القلب من هذه القضايا، لكننا إذا نظرنا إلى هذه المعدلات في كل البلدان الغنية فسنجد من الواضح أن الولايات المتحدة نقطة بيانية متطرفة. وهنالك الكثير من الأسباب التي تفسر ما تشهده الولايات المتحدة من معدل مرتفع لجرائم القتل، لكن إذا كانت اللامساواة تشكل إحدى هذه الأسباب فيجب أن نتوقع حينها بأن تعاني بلدان أخرى، كبريطانيا وسنغافورة، من معدلات مرتفعة لجرائم القتل تضاهي نظيراتها في الولايات المتحدة، لكن (الشكل 14) يبين لنا أن الحال فيهما ليس كذلك. إن الترابط بين اللامساواة وجرائم القتل في هذا الشكل ليس متينا من الناحية الإحصائية (وهذا يعني عدم وجود علاقة ترابط من الناحية الإحصائية)، وإن السبب الوحيد الذي يحول دون استقامة الخط بشكل كامل هو أنه تعرض للجذب كي يتصل بنقطة بيانية متطرفة.

وإلى جانب ذلك، يخرج المؤلفان بالكثير من الاستنتاجات انطلاقا من زعمهما بأن مستوى الثقة يرتفع في المجتمعات التي يرتفع فيها مستوى المساواة، ويبين (الشكل 15) النسب المئوية لمن قالوا بأنهم يثقون بمعظم الناس في (الاستطلاع العالمي للقيم). وبما أن المؤلفَين يستبعدان عددا من البلدان من قائمتهما ويستخدمان بيانات قديمة في ما يخص بعض البلدان التي تضمنتها قائمتهما، فإن الشكل البياني الذي يتعلق بمستوى الثقة يشير إلى علاقة ترابطية أقوى مما هي عليه في الواقع، كما إن هذه العلاقة الترابطية تقف خلفها مستويات عالية استثنائية

للثقة في البلدان الإسكندنافية، أما في البلدان الأخرى فليست هنالك أية علاقة ترابطية مماثلة، بل إن المجتمعات التي تسودها اللامساواة، كالولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا، تتفوق في أدائها على المجتمعين اللذين تسودهما أعلى مستويات المساواة (اليابان والتشيك). وفي الحقيقة، إن كل ما يمكن للشكل (15) أن يخبرنا به هو أن الأمم الإسكندنافية أكثر ثقة بالمقارنة مع الأمم الغنية الأخرى، ومهما كان السبب الذي يقف خلف هذه الظاهرة، فإن مواقع البلدان الأخرى على الشكل البياني لا تدعم الفرضية القائلة بأن الفوارق ناشئة عن اللامساواة في الدخل، فليس هنالك أي نمط يشير إلى ذلك ضمن النقاط البيانية.

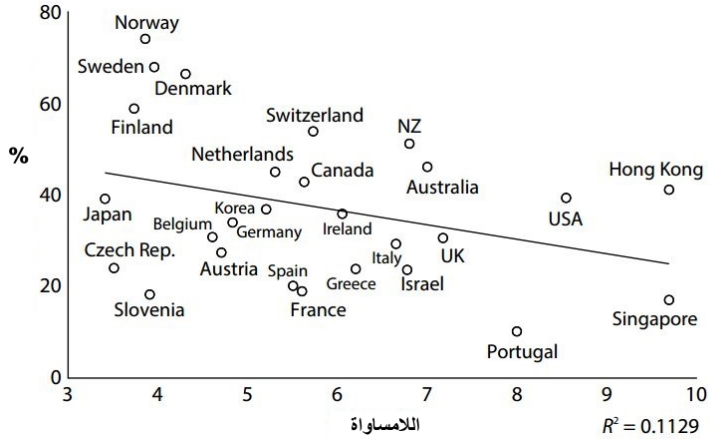

(الشكل 15): العلاقة بين اللامساواة ومستوى الثقة المصرّح عنه شخصيا (النسبة المئوية لمن صرّحوا بأنهم يثقون بمعظم الناس)

إن عبارات من أمثال "الولايات المتحدة الأمريكية تبدي معدلا مرتفعا لجرائم القتل" أو "الأمم الإسكندنافية أكثر ثقة" ليست بأهمية الادعاء بأن اللامساواة تهبط بالثقة وتدفع الناس إلى أن يقتل بعضهم بعضا؛ لكن أمثال هذه الملاحظات غير المثيرة هي كل ما يمكن استخراجه من البيانات المتوفرة.

إغفال النمو الاقتصادي كعامل مؤثر

بدأ المؤلفان كتابهما بإغفال أهمية النمو الاقتصادي في المجتمعات الغنية استنادا إلى أن العمر المتوقع لا يترابط مع إجمالي الناتج الوطني في أغنى البلدان، وهما محقان في ذلك، لكنهما لا يختبران معاييرهما ليعلما ما إذا كان الدخل الوطني يلعب دورا في ذلك، وهو يلعب هذا الدور غالبا، وعلى سبيل المثال: هنالك صلة بين الثقة وإجمالي الناتج الوطني أقوى من الصلة

بين الثقة واللامساواة، لكن كتاب (المستوى الروحي) لم يتفحص هذه العلاقة إطلاقا. وعلى الرغم من أن المؤلفَين يقدمان شكلا بيانا مشابها للشكل (11) كي يدعما ادعاءهما بأن مستويات السعادة تفشل في الارتفاع أكثر عندما تستمر البلدان الغنية في تسلق سلم الغنى،[287] فإنهما لا يقومان إطلاقا بفحص ما إذا كان ادعاؤهما هذا صحيحا ضمن المجموعة التي اختاراها من البلدان الغنية. وفي الحقيقة، توجد علاقة إيجابية ومهمة على الصعيد الإحصائي بين إجمالي الناتج الوطني والسعادة (كما يبينها الشكل 6)، لكن هنالك أهمية مصيرية (تجاهلها المؤلفان أيضا) لانعدام العلاقة بين اللامساواة والسعادة.

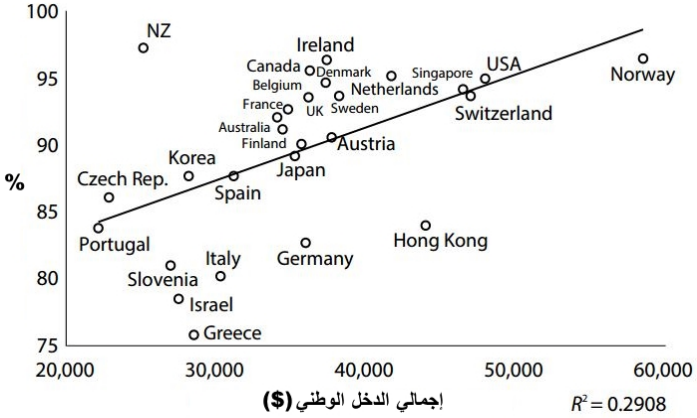

(الشكل 16): العلاقة بين إجمالي الدخل الوطني (بأسعار العام 2008) ومستوى السعادة المصرّح عنه شخصيا (النسبة المئوية لمن صرّحوا بأنهم "سعداء جدا" أو "سعداء إلى حد ما")

ويدعي المؤلفان أن النمو الاقتصادي "أنهى جزءا كبيرا من عمله"، ولذلك فإن الفوارق بين البلدان الغنية يجب أن تأتي نتيجة لعامل آخر، لكن هذا الاستنتاج ليس في حقيقته إلا ادعاء يكاد لا يمتلك ما يثبته.[288] فالبلد الأغنى في قائمتهما (النرويج) يتفوق في غناه على البرتغال بثلاثة أضعاف تقريبا، وسيكون من الأمور التي تلفت الانتباه أن تعجز النرويج عن التفوق في الأداء في معيار آخر لهذا السبب وحده (لا يعلق المؤلفان بأي شيء على حقيقة مفادها أن البرتغال تتبوأ المرتبة الدنيا في سلّمي الثقة والعمر المتوقع)، فلا شك في أن البلدان الأغنى تقدم أداء أفضل، لكن هذه الحقيقة لا يعترف بها مؤلفا الكتاب.

[287] المستوى الروحي: ويلكينسون، بيكيت؛ ص8.
[288] المصدر السابق؛ ص5.

إن الثروة تلعب دورا أكبر مما يتقبله المؤلفان، ويصحّ هذا الأمر خصوصا عندما يطال تحليلهما الولايات الأمريكية، وهو تحليل يستخدمانه كدليل يدعم ما يذهبان إليه. فكما هو الحال مع الدليل المستمد من باقي أرجاء العالم، لا يعترف المؤلفان إلا بشكل ضئيل بالفكرة القائلة بأن النتائج يمكن تحسينها من خلال جعل الجميع أثرى مما كانوا عليه، لكنهما عندما يشيران بشكل موجز إلى هذه الإمكانية في ما يخص الولايات الأمريكية فإنهما يعرضان شكلا يقولان بأنه لا يشير إلى وجود علاقة واضحة بين مؤشرهما للمشكلات الصحية والاجتماعية وبين مستويات الدخل.[289] وفي الحقيقة، إن الشكل يبين أمرا مهما جدا، وهو أن كل الولايات التي تتمتع بالغنى تقدم أداء حسنا، وأن كل الولايات التي تقدم الأداء الأسوأ تتصف بالفقر؛ وهذه الحقيقة المصيرية يتجاهلها المؤلفان بشكل كامل أثناء مناقشتهما للأشكال البيانية المتعددة التي تليها، ومعظم هذه الأشكال تبدي علاقات ارتباط ضعيفة بشكل خاص، وهما لا يعلقان على الإطلاق حول الحقيقة التي تقول بأن الولايات التي لا تكاد تتوقف عن تقديم الأداء الأسوأ، ولا سيما ميزوري ولويزيانا وألاباما، لا تتصف بارتفاع مستوى اللامساواة فيها وحسب، وإنما تتصف بالفقر الشديد أيضا؛ وكذلك فإن المؤلفَين لا يعلقان أيضا على الإطلاق بشأن الحقيقة التي تقول بأن الولايات التي تتصف بالارتفاع الشديد في مستوى اللامساواة وتتمتع في الوقت نفسه بالثراء، ولا سيما نيويورك وكونيتيكت، لم تدخل قط في عداد الولايات الأسوأ أداء، بل إنها تقدم أداء جيدا في كثير من الحالات. وخلافا للتأكيدات المتبطرة التي احتوتها افتتاحية كتاب (المستوى الروحي)، فإن النمو الاقتصادي والثروة المطلقة يبقيان يتمتعان بأهمية عالية.

تجاهل التاريخ

إذا كانت اللامساواة محركا رئيسيا للثروة والمشكلات الاجتماعية فيجب أن نتوقع أن تتحسن هذه المشكلات أو تسوء مع ارتفاع مستوى اللامساواة أو انخفاضه، وهنا يضع المؤلفان بعض التنبؤات الاستثنائية بشأن ما قد يحدث لمعدل وفيات الرضع، والعمر المتوقع، ومعدل جرائم القتل إذا انخفض مستوى اللامساواة في بريطانيا إلى حد يتساوى فيه مع نظرائه في البلدان الإسكندنافية، ومما جاء في هذه التنبؤات: "سيحصل الجميع على سنة إضافية من العمر المتوقع، وستهبط ولادات المراهقات

[289] المصدر السابق؛ ص21.

إلى ثلث معدلها الحالي، وقد يهبط معدل جرائم القتل بمقدار (75%)"، وما شابه ذلك.[290] وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المؤلفَين يعتقدان بأن هنالك علاقة سببية مباشرة بين اللامساواة في الدخل وبين هذه العلل الاجتماعية، فسنندهش لضآلة ما يخصصانه من وقت في عرض تلك العلاقة على أساس التاريخ القريب، ففي نهاية المطاف: تتوفر بين أيدينا الكثير من البيانات الإحصائية بشأن الجرائم والواقع الصحي، ونعلم كيف تغيرت اللامساواة بمرور الأعوام؛ وإذا كانت مشكلات المجتمع تتفاقم أو تتضاءل بالترابط مع ارتفاع أو انخفاض مستوى اللامساواة، فيجب أن يكون ذلك من الأمور التي يسهل إثباتها.

وفي الحقيقة، إن العلاقة بين مشكلات المجتمع واللامساواة لا يدعمها إلا دليل ضئيل يتبدد يوما بعد يوم، فالعمر المتوقع ما زال يرتفع بوتيرة مشابهة في كل أنحاء الغرب على امتداد عقود؛ ووصلت معدلات الجريمة إلى ذرواتها في الكثير من البلدان في أوائل التسعينيات الماضية ثم هبطت بحدة منذ ذلك الحين، وذلك لأسباب أشبه بالألغاز؛ كما إن معدلات وفيات الرضع وصلت إلى مستويات دنيا تنخفض كل عام، كما شهدت الأعوام الخمسون الماضية انخفاضا سريعا لمعدلات الحمل والتدخين وتعاطي المخدرات ضمن فئة المراهقين.

ولم يصدف أن تترافق أي من وجوه التحسن هذه بانخفاض كبير في مستوى اللامساواة، بل إن الواقع يشير إلى أن مستوى اللامساواة استمر في الارتفاع في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الكثير من البلدان الأخرى (على الرغم من أن ذلك قد لا يكون صحيحا في بريطانيا، كما وجدنا في الفصل السابق). إن شؤون الحياة لا يبدو أنها تسوء في البلدان "الأقل مساواة"، ولا البلدان "الأكثر مساواة" يبدو عليها التقدم السريع. وإذا رجعنا إلى الشكل البياني المتعلق بالعمر المتوقع في كتاب (المستوى الروحي) فسنجد أن السويد لا يسبقها في هذا المجال غير اليابان، لكن الأعوام القليلة التي تلت جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بهذا الشكل تبين أن بلدانا أقل مساواة (سويسرا، إسرائيل، أستراليا، إيطاليا) استطاعت أن تنتزع هذا الموقع من السويد.[291]

---

[290] المصدر السابق؛ ص261.

[291] تقرير التنمية البشرية (2013): منظمة الأمم المتحدة؛ ص144.

ولقد وصل معدل جرائم القتل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى (9.8 لكل مئة ألف نسمة) في العام (1991)، لكنه وصل في العام (2005)، وبعد أعوام ارتفع فيها مستوى اللامساواة، إلى (5.5 لكل مئة ألف نسمة)، وذلك على الرغم من أن المؤلفَين يحاولان أن يدعما فرضيتهما من خلال الادعاء بأن جرائم القتل "أخذت بالتزايد مجددا"، ناهيك عن أنها انخفضت منذ ذلك الحين إلى (4.7 لكل مئة ألف نسمة).[292] ويمكن قول الشيء نفسه حول العديد من المشكلات التي يدّعي كتاب (المستوى الروحي) أنها تنشأ عن اللامساواة، ومن بينها: وفيات الرضع، وولادات المراهقات؛ حيث وصل معدل ولادات المراهقات في الولايات المتحدة إلى "مستويات متدنية لم يسبق لها مثيل مهما اختلفت الأعمار والانتماءات الإثنية"[293] على الرغم من إصرار المؤلفَين على أن هنالك "تطابق معقول بين المسارات الحالية لمعدلات جرائم القتل وولادات المراهقات واللامساواة".[294]

وليس هنالك في التاريخ القريب دليل يشير إلى أن اللامساواة تتصل بأي من المشكلات التي يركز عليها المؤلفان، وإذا تفشت هذه المشكلات فإن هذا التفشي نادرا ما يتبع مسارا تزيد معه اللامساواة، وإنما على العكس من ذلك، فهو ينتقل في الاتجاه المعاكس في كثير من الحالات.

الآليات

تبرز أسئلة إضافية عندما نتناول الموضوع المتعلق بكيفية تمكّن اللامساواة على الصعيد العملي من إثارة هذا العدد الكبير جدا من المشكلات الصحية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الأسئلة: ما هي الآلية التي تجعل تفاوت الدخل يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة؟ يحاجج المؤلفان بأنه كلما أصبحت المجتمعات أقل مساواة زاد فيها تسبُّب البنى الهرمية[295] وتلك التفاوتات في الطبقة الاجتماعية بمشاعر دونية واستبعاد تتمظهر على هيئة أوساط اجتماعية ضعيفة، وتزايد في مستوى العنف، وفقدان الثقة.[296] ويدعي المؤلفان أن اللامساواة في الدخل تترتب عليها تأثيرات "نفسية" عميقة على الناس يكاد تأثيرها يشمل كل مجالات الحياة، فـ"العار

---

[292] المستوى الروحي: ويلكينسون، بيكيت؛ ص142.
الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية (2013): مكتب التحقيقات الفيدرالي.
[293] معدلات ولادات المراهقات تصل إلى مستويات منخفضة تاريخية لدى كل الشرائح العمرية والإثنية [2012]: مراكز مراقبة الأمراض.
[294] المستوى الروحي: ويلكينسون، بيكيت؛ ص142.
[295] المصدر السابق؛ ص27.
[296] المصدر السابق؛ ص45.

والذل تصبح قضايا ذات حساسية أكبر في المجتمعات ذات البنى الهرمية الأوسع: فتصبح المكانة الاجتماعية ذات أهمية أكبر، ويزداد التنافس عليها، ويتعرض المزيد من الناس للحرمان من النفاذ إلى الأشياء التي تشكل علامات مميزة للمكانة والنجاح الاجتماعي".[297]

ولا ينسجم ما طرحه المؤلفان مع الأبحاث التي تبين أن الناس لا يعون مدى اللامساواة في الدخل ضمن الحيز الذي يعيشون فيه، وأنهم كثيرا ما لا يبالون بهذا الأمر مهما كان عليه الحال.[298] وعلاوة على ذلك، فإن العلاقة بين اللامساواة والتراتب الهرمي هي من الأمور التي أكد عليها المؤلفان، وليست من الحقائق المثبتة. وفي أول الكتاب يقول المؤلفان "من المعقول الافتراض" أن اللامساواة في الدخل تشكل مقياسا لمدى التراتب الهرمي في المجتمع،[299] لكن هذا القول ليس صحيحا، وإنما على العكس من ذلك: إن المجتمع الأكثر مساواة في قائمتهما (اليابان) يفصله بون شاسع عن البلدان الأخرى في التمسك بالطبقة الاجتماعية واحترامها والتعبير بصراحة عن انتماءاته للبنى الهرمية، وذلك بينما نلاحظ أن أستراليا، مثلا، تتصف بأن معظم المجتمع لا ينتمي إلى طبقة معينة على الرغم من المستويات المرتفعة للامساواة في الدخل. ويلاحظ بيتر سوندرز[300] أن المؤلفَين "يعتقدان بأن اللامساواة في الدخل تتسبب بمشكلات اجتماعية بسبب ما يخلقه التراتب الهرمي من إجهاد نفسي لدى الأفراد؛ لكن إذا كان هذا الادعاء صحيحا فيجب أن تحتل اليابان الموقع المعاكس لموقعها في كل شكل من الأشكال البيانية التي احتواها الكتاب، فعلى الرغم من انضغاط سلم توزيع الدخل في اليابان، فإن وعيها باختلاف المكانة الاجتماعية دقيق إلى حد لا يضاهيه أي مجتمع آخر على الأرض". وهكذا يمكن القول: إن الفروق الصغيرة في الدخل لا تشير بالضرورة إلى وجود أخلاقيات مساواتية.

ويصر المؤلفان على أن اللامساواة في الدخل تؤدي إلى إجهاد نفسي، وأن هذا الإجهاد النفسي يؤدي إلى المرض والعنف والإفراط في الأكل وما شابه. ويلخص ريتشارد سميث نظريتهما كما يلي: "الدخل اللامتساوي

---

[297] المصدر السابق؛ ص141.

[298] السعادة واللامساواة.. هل يختلف الأوروبيون عن الأمريكيين: آليسينا وآخرون.
اللامساواة والسكون.. أحجية مستمرة: بال وآخرون.
ما مدى المرونة في التفضيلات المتعلقة بإعادة التوزيع؟.. أدلة مستمدة من تجارب عشوائية لاستطلاع الرأي: كوزيمكو وآخرون.

[299] المصدر السابق؛ ص27.

[300] احذروا الأنبياء المزيفين.. المساواة والمجتمع الجيد والمستوى الروحي: سوندرز؛ ص119.

يؤدي إلى اللامساواة في المكانة الاجتماعية، وحيثما يكون الناس متنبهين وقلقين بشأن الموضع الذي يحتلونه من السلّم الاجتماعي، فإن هذا القلق يؤثر على سلامة العقل والجسد في الوقت نفسه؛ فيزيد التزعزع والقلق النفسي، ويهبط مستوى الاعتداد بالنفس".[301] لكن هذه النظرية تعاني من مشكلة تتمثل في أن الدليل يشير إلى أن الاعتداد بالنفس مرت عليه عقود وهو يرتفع، لا ينخفض؛ وهو ما اعترف به المؤلفان، وحاولا أن يلتفا عليه من خلال المحاججة بأن الاعتداد بالنفس الذي تقيسه استطلاعات الرأي هو في الحقيقة (شبه اعتداد بالنفس) يعكس ما تعلمه المرء في المدرسة بأن يفرط في الإيمان بنفسه، مما يؤدي إلى النرجسية، وهما يقولان بأن هنالك نوعين، جيد وسيئ، للاعتداد بالنفس، وأن ما أشرنا إليه هو النوع السيئ منهما، لكن سميث يقول بأن هذا التفسير "يبدو كاستراتيجية يائسة جدا لجأ إليها ويلكينسون وبيكيت لإنقاذ تفسيرهما للمخاوف المتعلقة بالمكانة والاعتداد بالنفس".[302] وفضلا عن ذلك، فإن ميل البلدان الأكثر مساواة إلى أن تشهد معدلات أعلى للانتحار لا يوحي فورا بأن مواطنيها يعانون قدرا أقل من القلق.[303]

وهنالك مشكلة أخرى تعاني منها نظرية القلق حول المكانة الاجتماعية، وهي أن الأشكال البيانية التي أوردها المؤلفان لعرض الدليل على تصاعد مستوى القلق لا ترتبط بعلاقة متبادلة مع التغيرات في مستوى اللامساواة، وهي نقطة يعترفان بوجودها على نحو صريح عندما يكتبان: "إننا لا نقترح أن هذه الارتفاعات في مستوى القلق حدثت بتأثير ارتفاع مستوى اللامساواة، وإنما يبدو أن الارتفاعات في مستويي القلق والاكتئاب تبدأ قبل مدة طويلة من بدء الارتفاعات في مستوى اللامساواة، وهو أمر شهده الكثير من البلدان خلال الربع الأخير من القرن العشرين".[304] وإذا أصبح الناس أكثر قلقا منذ الخمسينيات الماضية فيمكن طرح عدد من التفسيرات لذلك، ومنها: اقتراح المؤلفَين بأن هذه الظاهرة كانت نتيجة لـ"تفكك الأوساط الاجتماعية التي كانت مستقرة في الماضي"؛[305] وهو تفسير معقول في

---

[301] تحت السطح.. البيانات الإحصائية والثقة والمكانة: سميث؛ ص640.

[302] المصدر السابق؛ ص641.

[303] يحاجج المؤلفان بأن معدلات الانتحار أعلى في البلدان الأكثر مساواة لأن المكتئبين المساواتيين يقتلون أنفسهم بينما يقوم المكتئبون الرأسماليون بقتل الآخرين، وهي محاججة غير طبيعية تنطوي على عدد من العيوب ومنها: أنها تناقض حقيقة مفادها أن معدلات الانتحار لا ترتبط بعلاقة سلبية مع معدلات جرائم القتل.

[304] المستوى الروحي: ويلكينسون، بيكيت؛ ص35.

[305] المصدر السابق؛ ص42.

الظاهر، لكنه لا يتصل باللامساواة من قريب أو بعيد، فيلجأ المؤلفان إلى القول بأنه "على الرغم من أن الارتفاعات في مستوى القلق، والتي يبدو أنها تركز على التقييم الاجتماعي، تسبق في نشوئها ارتفاع مستوى اللامساواة، فليس من الصعب أن نلاحظ كيف أن تنامي اللامساواة والفوارق في المكانة الاجتماعية ربما كان له تأثير عليها"،[306] وهو ادعاء ضعيف يستند إلى التوقعات، ولا يلائم افتخار الكتاب باستخدامه للبيانات التجريبية. وفي الحقيقة، من الصعب أن نفهم كيف تؤثر اللامساواة على "ارتفاع مستوى القلق" عندما لا يتحرك القلق، ولا الاعتداد بالنفس، بشكل مترابط مع اللامساواة.

وحتى إذا كانت اللامساواة ترتبط بالقلق، فمن الصعب أن نتبين كيف يمكن لذلك أن يؤدي إلى معدلات أعلى لوفيات الرضع، أو معدلات أدنى لإعادة تدوير النفايات، أو معدلات أدنى لولادات المراهقات (اكتفينا بثلاث من النتائج التي يدعي المؤلفان أنها ناتجة عن تفاوت الدخل). وعلى سبيل المثال: إن وفيات الرضع في البلدان الغنية تنشأ بشكل رئيسي عن: التشوهات الخلقية، والعيوب الولادية، والولادة قبل أوانها، والمضاعفات التي تحدث أثناء المخاض؛ ومعظم الرضع الذين يموتون في هذه البلدان يولدون وهم يعانون من أمراض حرجة، وغالبا ما يعانون من حالات صحية نادرة نسبيا تكاد لا ترتبط بأي صلة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الجماعات العرقية تواجه خطرا أكبر في الولادة المبكرة،[307] وهنالك جماعات أخرى تواجه خطرا أكبر في إصابة مواليدها بتشوهات خلقية.[308] وحتى إذا صدقنا أن اللامساواة في الدخل تمارس تأثيرا "نفسيا" عميقا فإن الحالة النفسية للأم لا تكاد تمتلك أي تأثير يذكر على هذه المشكلات الصحية؛ وعلى النحو ذاته، فمن الصعب جدا أن نتخيل كيف يمكن أن يكون للإجهاد النفسي والحسد والقلق تأثير مهم على مستويات الدعم الذي تقدمه الدولة للبلدان الأجنبية، أو المشاركة في إعادة تدوير النفايات، أو معدلات السَّجْن؛ والسبب في ذلك على الأقل يعود أنها موجهة على نحو واسع وفقا لما تمليه السياسة الحكومية.

ويبدو أن المؤلفَين يوردان حججا أقوى عندما يتعلق الأمر بأحد الادعاءات الرئيسية في كتابهما، وهو ادعاؤهما بشأن العمر المتوقع، فمن

---

306 المصدر السابق.

307 التفاوت الإثني في معدلات وفيات الأجنّة والرضع في الدنمارك (1981-2003): فيلادسين وآخرون.

308 متلازمة الموت الفجائي لدى الرضع ووفيات حديثي الولادة لدى المهاجرين في إنكلترا وويلز: بالاراجان وآخرون.

المشهور أن الإجهاد النفسي يلعب دورا في بعض الأمراض؛ ويعترف المؤلفان بأن اللامساواة لا ترتبط بالكثير من العوامل المشهورة بقتل الإنسان (كسرطان الثدي والبروستات)، لكنهما يدعيان أن هذا الأمر "يتناقض بحدة مع حالات الوفاة الناتجة عن أسباب أخرى كأمراض القلب التي تمتلك بالتأكيد تدرجا اجتماعيا قويا".[309] ولو كان هذا الادعاء صحيحا لتوجب علينا أن نجد بلدانا يتدنى فيها مستوى المساواة ويرتفع فيها معدل الإصابة بأمراض القلب، ولتوجب أن يكون الترابط بين اللامساواة وأمراض القلب أقوى من الترابط بين اللامساواة والعمر المتوقع، لكن المؤلفَين لا يوردان أي شكل يوضح هذا الترابط، وإذا ما نظرنا إلى الشكل (17) فسنجد أنه لا توجد علاقة كهذه. وفي الواقع، إن الدليل يشير إلى أن معدلات الإصابة بالأمراض القاتلة في الغرب: إما ترتبط بعلاقة تناسب عكسي مع اللامساواة، وإما لا ترتبط معها بأي علاقة على الإطلاق.[310]

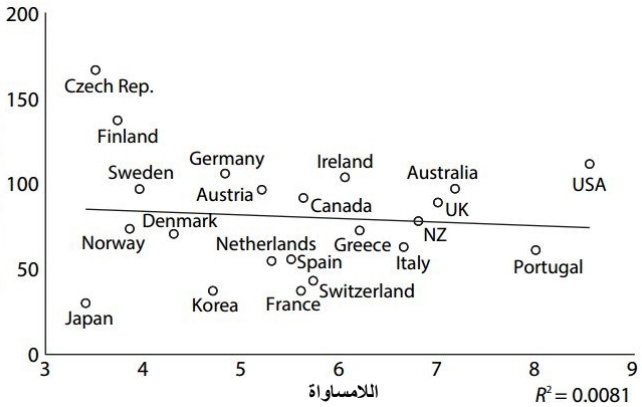

(الشكل 17): العلاقة بين اللامساواة ومعدل الوفاة بأمراض القلب (لكل مئة ألف نسمة)

الانتقائية في المعايير

لا ينحصر ما يحتويه الكتاب من تحيز على الانتقائية في اختيار البلدان، وإنما يتجاوزه ليشمل الانتقائية في اختيار معايير فحص البيانات؛ وعلى سبيل المثال: يركز المؤلفان على إدمان المخدرات ولا يتطرقان لإدمان الكحول أو معدلات التدخين، ويخصصان فصلا كاملا لارتفاع معدلات السجن في البلدان الأقل مساواة دون مناقشة معدلات الجريمة، ويناقشان عملية إعادة تدوير النفايات ويغضان النظر عن البطالة، ويعرضان معدلات جرائم القتل ولا يذكران معدلات الانتحار، ويتناولان مستويات الثقة

[309] المستوى الروحي: ويلكينسون، بيكيت؛ ص280.
[310] إعادة فحص الدليل المستند إليه في الترابط الإيكولوجي بين الصحة واللامساواة في الدخل: ميلور، ميليو.

(بالإبلاغ الذاتي) وليس السعادة (بالإبلاغ الذاتي)، ويحللان ولادات المراهقات ولا يشيران إلى الأسر وحيدة الوالد. وقد خلص أحد المنتقدين السويديين إلى استنتاج جدي يقول فيه: "من المدهش أن اختيار ويلكينسون وبيكيت للمتغيرات كان دقيقا جدا إلى الحد الذي تمكنا فيه، ودون ارتكاب أي تحيز في الأسلوب المتبع، إلى انتقاء مجموعة من البلدان والمقاييس التي تقترح أن هنالك علاقة كبيرة [بين اللامساواة والمشكلات الاجتماعية]".[311]

ومن الغريب أن نجد مؤشرا للمشكلات الاجتماعية يستثني معايير رئيسية من أمثال الجريمة والطلاق والبطالة والانتحار؛ ونكاد نجد في كل الحالات أن المعايير المستثناة إما لا تكون لها علاقة مع اللامساواة وإما تكون أكثر تفشيا في البلدان الأكثر مساواة. ويعمل المؤلفان في كتابهما على إعطاء انطباع معاكس تماما، فهما يوحيان، وعلى نحو قوي يتحول إلى تعبير صريح في بعض الأحيان، بأن الناس في المجتمعات المساواتية أكثر مشاركة في العمل الخيري، ويعانون قدرا أقل من حالات التفكك الأسري، وينخرطون أكثر في نشاطات المجتمع المحلي. لكن الواقع يخبرنا بأن الناس في البلدان الأقل مساواة هم من يساهمون أكثر من غيرهم في العمل الخيري، وتكون معدلات الطلاق لديهم أدنى مما لدى غيرهم، ويميلون أكثر من غيرهم إلى الانخراط في عضوية الجمعيات الناشطة في المجتمع.

ويسخر عالم الاجتماع بيتر سوندرز من الأساليب التي استخدمها المؤلفان، فيحاكي ما قاما به من خلال تشكيل مؤشر لـ"البؤس الاجتماعي" يتضمن: الانتحار والطلاق وفقدان الخصوبة الجنسية واستهلاك الكحول والتعصب العرقي والعدوى بالأيدز، وذلك كي "يثبت" أن البلدان الأقل مساواة تكاد تتفوق في أدائها على سواها في كل الحالات. ويعترف سوندرز بأن هذا المؤشر تم تشكيله بـ"نخل البيانات الإحصائية المقارنة على مستوى العالم من أجل العثور على أي مؤشر يختلف بشكل إيجابي مع اللامساواة في الدخل".[312] ويوجد الكثير جدا من المعايير التي يمكن مقارنة اللامساواة على أساسها، وكل معيار منها يمتلك مجموعة من البيانات الخاصة به، ولذلك فإن هنالك قدرا هائلا من العلاقات الترابطية. وعلى سبيل المثال: يبيّن الشكل (18) العلاقة المهمة إحصائيا بين اللامساواة في الدخل وارتياد دور السينما (لكل فرد).[313] ويمكن القول بأن قوة هذه العلاقة الترابطية

[311] الوهم الروحي.. تحليل نقدي لكيفية مقارنة كتاب (المستوى الروحي) بين البلدان: سنندجي وآخرون؛ ص5-6.
[312] احذروا الأنبياء المزيفين.. المساواة والمجتمع الجيد والمستوى الروحي: سوندرز؛ ص106.
[313] بيانات إحصائية حول ارتياد دور السينما: منظمة اليونسكو.

تتماثل على الأقل مع قوة معظم العلاقات الترابطية في الأشكال البيانية التي احتواها كتاب (المستوى الروحي)، ومع ذلك فإن من الصعوبة الشديدة الخروج بتفسير معقول للسبب الذي يدفع المزيد من الناس إلى ارتياد دور السينما (أو ربما: معرفة الآلية التي تجعل ارتياد دور السينما يؤدي إلى اللامساواة بطريقة ما). كما إنه ليس من السهل أيضا شرح الترابط الأقوى الحاصل حتى بين اللامساواة والإيمان بالرب (الشكل 19). ولا شك في أنني لا أدعي هنا بوجود علاقة سببية في الحالتين، لكنني أود الإشارة من خلال هاتين الحالتين إلى أنه ليس من الصعب العثور على علاقات ترابطية قوية من النوع الذي يحتويه كتاب (المستوى الروحي).

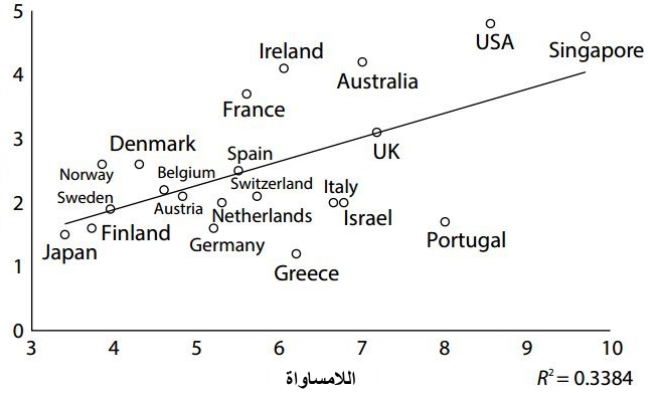

(الشكل 18): العلاقة بين اللامساواة ومعدل ارتياد دور السينما (لكل فرد في العام

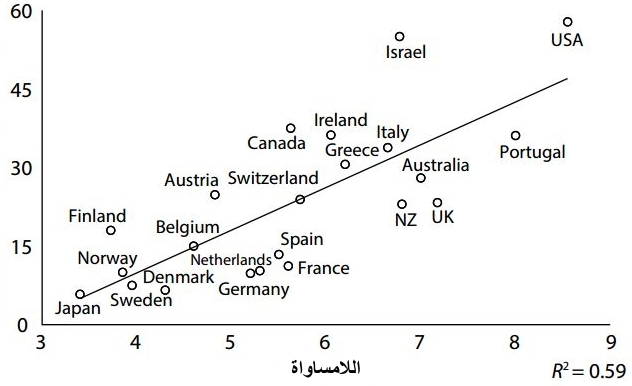

الواحد)

(الشكل 19): العلاقة بين اللامساواة والإيمان بالرب (النسبة المئوية لمن صرّحوا بأن "الرب مهم جدا في حياتي")

وعوضا عن الاعتماد على المعايير التي انتقاها المؤلفان، فإن من الطرائق التي يمكن استخدامها لاختبار فرضيتهما أن نقوم بتطبيق أسلوبهما على معايير تم اختيارها من قبل خبراء آخرين، وهنالك فرصة جيدة للقيام بذلك من خلال الاعتماد على مؤشر "نوعية الحياة" الذي تصدره وحدة

المعلومات في مجلة (إيكونوميست) ومؤشر (الحياة الأفضل) الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ فكلا المؤشرين يرتبان بلدان العالم استنادا إلى نطاق معين من المعايير المهمة، كالصحة والوسط الاجتماعي والحياة الأسرية والاستقرار السياسي والرضى المعيشي والبيئة. وإذا استخدمنا هذين المؤشرين مقابل البيانات المتعلقة باللامساواة فلن نجد أي علاقة ترابطية في أي من الحالتين. وفي حالة مؤشر نوعية الحياة (الشكل 20) سنجد غيابا صريحا للترابط مع اللامساواة:

«ليس هنالك أي دليل يثبت التفسير الذي يقدم أحيانا للتناقض الواضح في النتائج المتعلقة بزيادة الدخل وثبات مستوى الرضى المعيشي، أي: الفكرة القائلة بأن زيادة دخل الفرد تؤدي إلى الحسد وإلى انخفاض رفاه الآخرين ورضاهم عن معيشتهم. إذ تشير تقديراتنا إلى أن مستوى اللامساواة في الدخل ليس له أي تأثير على مستويات الرضى المعيشي؛ فالرضى المعيشي يتحدد قبل كل شيء بالمكانة الاجتماعية المطلقة، لا النسبية (في ما يتعلق بالحالات الذهنية والطموحات)».[314]

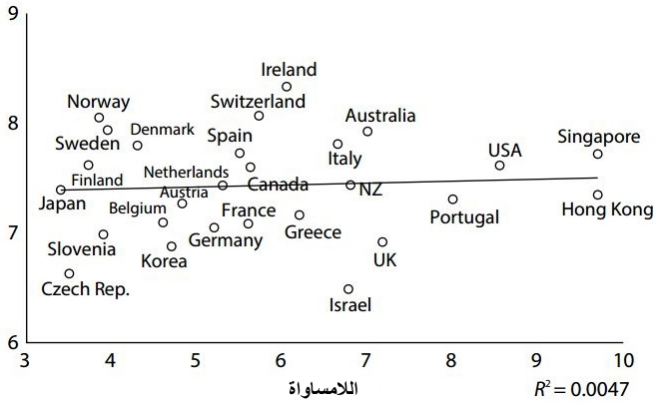

(الشكل 20): اللامساواة ومؤشر مجلة (إيكونوميست) لنوعية الحياة

وماذا عن الإجماع؟

لقد دأب ريتشارد ويلكينسون، طوال أكثر من عشرين عاما، على أن يكون من كبار معارضي النظرية القائلة بوجود صلة بين اللامساواة في الدخل وبين الوضع الصحي، لكن هنالك باحثون آخرون قاموا أيضا باختبار هذه الفرضية، وجاءت النتائج متعارضة، وقد نشرت في العام (2004) دراسة استعرضت (98) محاولة من هذه المحاولات، وخلصت إلى أن "الدليل يشير إلى أن اللامساواة في الدخل لا تترابط مع اختلافات الوضع الصحي للسكان

[314] مؤشر نوعية الحياة [2005]: وحدة المعلومات في مجلة (إيكونوميست).

في البلدان الغنية، ويمكن القول على الأقل بأن هذا الطرح لا يشكل ظاهرة عامة".[315] ويتفق مع هذا الاستنتاج أكاديميون آخرون لخصوا الدليل المتوفر في كتاب صدر في العام (2009) تحت عنوان (دليل أوكسفورد للمساواة الاقتصادية)، والذي خلص إلى أن:

> **«العلاقة بين اللامساواة في الدخل والوضع الصحي إما هي غير موجودة وإما هي ضعيفة جدا إلى الحد الذي لا يمكن معه أن تظهر في أي مقياس مخصص جرت صياغته وفقا لتقديرات متينة. وإن أفضل الدراسات التي أجريت للمقارنة بين البلدان المختلفة فشلت دون استثناء في العثور على علاقة إحصائية متينة بين اللامساواة الاقتصادية وطول العمر . أما قراءتنا للدليل المتوفر فهي تشير إلى أن معظم الدراسات التي أجريت على العلاقة بين الوضع الصحي واللامساواة لم تعثر على أي علاقة ذات أهمية إحصائية مهما تنوع المكان أو الزمان المدروس».[316]**

أما الادعاءات الأخرى التي احتواها (المستوى الروحي) فلم تستطع أن تجتذب قدرا من الاهتمام بين الباحثين يقترب من اهتمامهم بفرضية العلاقة بين الوضع الصحي واللامساواة. وبغض النظر عما ادعاه المؤلفان بشأن الجرائم العنيفة، فإن ما ساقاه من نظريات يستند بشكل رئيسي، وبشكل حصري في أغلب الأحيان، إلى دراسات جرت على يديهما؛ وهذا ما اعترف به ويلكينسون في العام (2010) عندما صرح لمجلة (إنترناشيونال سوشاليزم) بأن:

> **«هنالك ما يقرب من مئتي دراسة حول العلاقة بين الحالة الصحية واللامساواة في العديد من الأوضاع المختلفة، وهنالك حوالي (40-50) دراسة حول العلاقة بين العنف واللامساواة، ويمكن القول بأن العمل الجديد الذي قمنا به في الكتاب هو إدخال كل المتغيرات الأخرى (ولادات المراهقات، والأمراض النفسية، وعدد السجناء، وما أشبه)، وإن المساهمة الكبرى التي قدمنها هي وضع كل هذه الأمور في الصورة بعد أن كان الأمر يقتصر سابقا على تناول الحالة الصحية والعنف فقط».[317]**

ولذلك يمكن القول بأن معظم ما ورد في الكتاب هو من بنات أفكار ويلكينسون وبيكيت، وأن الدليل الرئيسي الذي يستندان إليه يتشكل من

---

[315] هل تلعب اللامساواة في الدخل دورا حاسما في الوضع الصحي للسكان؟ (القسم الأول: مراجعة منهجية): لينتش وآخرون.
[316] الصحة واللامساواة الاقتصادية: لاي وآخرون.
[317] إحياء روح المساواة (مقابلة بتاريخ 24 يونيو 2010 في مجلة إنترناشيونال سوشاليزم): فيرغيسون.

ذلك النوع الذي ناقشناه في ما سبق من الأشكال البيانية ذات النقاط المبعثرة. وعندما بدأ كتاب (المستوى الروحي) يتعرض للنقد على أسس تجريبية[318] اضطر المؤلفان إلى الإصرار على أنهما لم يعودا يحتاجان إلى الإجماع العلمي وأن كتابهما ليس إلا خلاصة لبحوث تتّبع المنهج السائد في علم الاقتصاد.[319] وفي الحقيقة، لا يوجد إجماع على مسألة العلاقة بين اللامساواة والصحة، وليس هنالك إلا القليل من الأبحاث التي تدعم معظم الادعاءات التي جاء بها المؤلفان في كتابهما. ولقد أرسل عالم الاجتماع كولين ميلز رسالة مفتوحة[320] للمؤلفَين جاء فيها: "لا تنفكان تخبراننا، مرارا وتكرارا، بأن الدليل يقف إلى جانبكما وأن هنالك إجماعا واسعا بين الخبراء الذين يعملون في هذا المجال، لكن زعمكما هذا ليس صحيحا، أليس كذلك؟". والحقيقة تجيب عن هذا السؤال: إنه ليس صحيحا.

إغراء (الدواء الذي يشفي من كل داء)

لقد أصبح من الأمور التقليدية أن يتحول الجدل بشأن اللامساواة إلى جدل حول الإنصاف من ناحية، وحول الكفاءة من ناحية أخرى؛ فالمنظر المنفر لحالات اللامساواة في الثروة[321] والدخل تصدم الكثيرين منا كأمر يفتقر إلى الإنصاف، لكن من المفهوم بشكل عام أن هنالك علاقة مفاضلة بين النمو الاقتصادي والمساواة الاقتصادية، فإذا أنقصنا المحفزات التي تشجع الناس على العمل وتجشم المخاطر من خلال تقديم عملية جذرية لإعادة توزيع الثروة فإن الكعكة ستصبح أصغر وستقل كمية الحصة التي يحصل عليها كل واحد منا. ولا مفر من وجود مقدار ما من اللامساواة في المجتمع الحر، كما إن اللامساواة مرغوبة كمحفز لدى من يريدون أن يصبحوا من الأغنياء. وليس هنالك إلا القليل ممن ينظرون إلى المساواة الإجمالية في الدخل كنموذج مثالي، بل إن الكثيرين يعتبرون أن من الإجحاف العميق أن

---

318 للاطلاع على البعض من أولى التقييمات المنتقدة يمكن الرجوع إلى:
تحليل اللامساواة الاجتماعية.. نقد لمساهمتين حديثتين في مجالي علم الاقتصاد وعلم الأوبئة: غولدثورب.
عرض لكتاب المستوى الروحي (مقالة بتاريخ 23 مارس 2009 في صحيفة فاينانشال تايمز): كاي.
وهم المستوى الروحي: سنودون.
احذروا الأنبياء المزيفين.. المساواة والمجتمع الجيد والمستوى الروحي: سوندرز.
الوهم الروحي.. تحليل نقدي لكيفية مقارنة كتاب (المستوى الروحي) بين البلدان: سنندجي وآخرون.
عرض لكتاب المستوى الروحي.. لماذا يؤدي ارتفاع مستوى اللامساواة إلى تقوية المجتمعات: جورنسكوف.

319 البروفيسوران ريتشارد ويلكينسون وكيت بيكيت يردان على منتقدي كتابهما (المستوى الروحي): ويلكينسون، بيكيت؛ ص1.

320 رسالة مفتوحة إلى البروفيسورين ريتشارد ويلكينسون وكيت بيكيت (مقالة بتاريخ 5 نوفمبر 2012 في مدونة أوكسفورد سوسيولوجيست): ميلز.

321 يناقش المؤلفان مسألة اللامساواة في الدخل ويغضان النظر عن اللامساواة في الثروة، وذلك على الرغم من أن هذين المقياسين يقدمان نتيجتين مختلفتين بشكل ملحوظ. ويمكن القول بأن الثروة الأسرية موزعة بشكل أكثر مساواة في بريطانيا بالمقارنة مع نظيراتها في فرنسا والسويد والدنمارك. راجع: التوزع العالمي للثروة الأسرية: ديفيس وآخرون.

يكون من يعمل بجد ذا دخل مساوٍ لدخل من يعمل قليلا أو من لا يعمل على الإطلاق؛ ولكن يجب أن يكون من الواضح أن مسألة تحديد ما هو "منصف" مسألة أخلاقية ليس لها جواب موضوعي.

إن كتاب (المستوى الروحي) يجرب الوصول إلى حل لهذه المسألة السياسية القديمة باستخدام العلوم الاجتماعية، إذ يحاول المؤلفان وضع هذه المسألة في قالب طبي، فيشددان على ما توصل إليه علم الأوبئة ومقارنة ما يدعوانه "اكتشافهما" مع الفتوحات الطبية التي جاءت على يد جوزيف ليستر ولويس باستور (ولا شك في أن هذا كان قبل أن يبدآ بالادعاء بأنهما لم يقوما إلا باستخلاص عدد كبير من الأبحاث التي قام بها غيرهما). وأنا أعتقد بأن المؤلفَين لجآ إلى وضع المسألة في القالب الطبي لأسباب ثلاثة: أولها أنهما يرغبان بتصوير اللامساواة في الدخل على أنها مرض من الأمراض لأن المجتمعات الحديثة تشن الحرب على الأمراض وترغب بالقضاء عليها بشكل كامل؛ وثانيها أنهما يرغبان بمساواة العلوم الاجتماعية مع العلوم المادية، وكأن أسلوبهما في تجميع الأشكال البيانية من بيانات إجمالية يتماثل مع التجارب المخبرية والتجارب العشوائية المقارنة؛ وثالثها أن طرح عملهما وكأنه حقيقة علمية متينة، وليس عملا ينتمي إلى علم الاجتماع، يتيح لهما تقديم نفسيهما كخبيرين غير مؤدلجين وكأنهما عالمان يرتديان البزة المخبرية ليتعاملا مع موضوع ذي حساسية سياسية بشكل موضوعي.

لكن هذه الأسباب لا تصمد أمام الواقع، فالعلوم الاجتماعية المرنة لا تكف عن تقديم مقدار من الأدلة الملتبسة يفوق ما تقدمه العلوم المادية؛ وإذا تناولنا مجال علم الأوبئة فسنجد أن "الدراسات البيئية" (يتم فيها مقارنة بيانات إجمالية قادمة من مجتمعات بأكملها) مشهورة بأنها أقل الدراسات موثوقية وأكثرها تقبلا لتعدد التفسيرات، حيث يقول تشارلز مور: "مقارنات علم الأوبئة مخادعة، فهي تجعل القارئ يعتقد بأننا قادرون على إيقاف اللامساواة كما أوقفنا الجدري من قبل، ولا شك في أننا عاجزون عن ذلك، فهذه المسألة تقع في نطاق السياسة، وإذا نظرت إلى ما وراء الأشكال البيانية والأسلوب الطبي في الكلام فستندهش لوجود خلفية اشتراكية تقليدية مثيرة للدهشة".[322]

[322] اللامساواة ليست مرضا اجتماعيا تنبغي "معالجته" (مقالة بتاريخ 9 فبراير 2010 في صحيفة ديلي تلغراف): مور.

وفي الحقيقة، إن الجدل السياسي بين اليمين واليسار لن يجد طريقه إلى الحل من خلال العلوم الاجتماعية، ومن المفاجئ أن تجد من يعتقد بإمكانية ذلك، ولذلك يجب علينا أن نذكّر أنفسنا بالمدى الواسع للتعميم الذي يقدمه كتاب (المستوى الروحي)، والذي يخبرنا بأن استجابتنا النفسية تجاه أحد المتغيرات الاقتصادية هي المتنبئ والمتسبب الرئيسي بنطاق واسع من المشكلات المعقدة جدا على الصعيدين الصحي والاجتماعي. وبالاستناد إلى السبب نفسه، فإننا إذا قمنا بضبط ذلك المتغير الاقتصادي الوحيد فيمكننا أن نحدث تحسينا جذريا في أداء بلد بأكمله بواسطة العشرات من الطرائق التي يختلف بعضها عن بعض كليا. وعلى هذا الأساس فإن المؤلفَين يقدمان دواء يشفي من كل داء، وعندما يكون الدواء على هذه الشاكلة فإنه يستحيل وجوده فعليا.

وإذا كان البعض ينظر إلى فرضية الكتاب باعتبارها أمرا بديهيا، فإننا نعلم، وبشكل بديهي أيضا، أنه لا يمكن أن يوجد ما يدعى "نظرية كل شيء"، وهو المصطلح الذي وصفت به صحيفة (الغارديان) فرضيات الكتاب عند صدوره.[323] فمن المستبعد جدا أن يوجد "سبب جذري وحيد تكاد تشترك به جميع المشكلات الاجتماعية الشائعة في المجتمعات المتقدمة: كانخفاض العمر المتوقع، ووفيات الأطفال، والمخدرات، والجريمة، ومعدلات جرائم القتل، والأمراض النفسية، والبدانة".[324] وعلى الرغم من ذلك، فإن تقديم تفسير يعتمد على سبب وحيد ليشرح كل شيء، من وفيات الرضع إلى إعادة تدوير النفايات، كان من الجاذبية بمكان إلى الحد الذي جعل اكتشاف هذه النظرية الضخمة الموحدة، فجأة، على يد اثنين من علماء الاجتماع يدفع أشخاصا يفترض بهم أنهم أفضل إدراكا إلى الوقوع فريسة لسرعة التصديق.

لماذا اللامساواة؟

لا شك في أن الفقر يتصل بالكثير من المشكلات التي ناقشها كتاب (المستوى الروحي)، بما فيها: البدانة وحمل المراهقات والجريمة والحالة الصحية السيئة؛ ولا شك أيضا في وجود تدرج اجتماعي-اقتصادي للكثير من المشكلات الصحية والاجتماعية، فالعمر المتوقع والمستوى التعليمي يميلان إلى بلوغ أدنى مستوياتهما بين الفقراء ويتحسنان بالتدريج مع

[323] نظرية كل شيء (مقالة بتاريخ 1 مارس 2009في صحيفة الغارديان): كريس.
[324] المصدر السابق.

الصعود ضمن سلم الدخل، وعلى نحو مشابه، فإن معدلات وفيات الرضع والموت الفجائي للرضع وحمل المراهقات والبدانة تنخفض بالتدريج مع الصعود ضمن سلم الدخل.

وغالبا ما يجري الخلط بين اللامساواة والفقر في أذهان الناس، ولذلك فمن المهم أن لا ننسى بأن المؤلفَين لا يكتبان حول الفقر، وإنما يتناولان اللامساواة وحسب. ولا تنحصر محاججتهما في أن الفقراء يعانون من أسوأ العواقب، وإنما في أن العواقب تسوء في المجتمع ككل بسبب الضرر النفسي الذي يفترض بأنه ينتج عن اللامساواة. إن اقتصاديي السوق الحر يفهمون أن هنالك تدرجا اجتماعيا-اقتصاديا ضمن الكثير من المشكلات الاجتماعية والصحية، لكنهم يعتقدون بأن الحل يكمن في جعل الجميع أغنى من خلال النمو الاقتصادي؛ لكن ويلكينسون وبيكيت يتحديان هذه الرؤية بصراحة، ويقولان بأن المجتمعات الغنية تتمتع بمستوى كافٍ من الغنى وأن ما يهم هو الفجوة، لا الثروة بحد ذاتها، وهما يعتقدان بأن اللامساواة ليست مجرد مؤشر اقتصادي، وإنما هي سبب مباشر للنتائج الموجودة.

وهنا يبرز السؤال: لماذا لم يكتفِ المؤلفان بتأليف كتاب حول التأثيرات السلبية للفقر؟ وربما يكمن الجواب في التوجه السياسي للمؤلفَين، وفي التوجه السياسي لقسم من (يساريي ما بعد الحقبة السوفييتية)؛ فإذا استقصينا حال ريتشارد ويلكينسون فسنجده بعيدا عن يكون خبيرا باللامساواة يخلو من أي انحياز سياسي، فالمعروف عنه أنه من قدامى الناشطين في حشد الدعم لقضايا اليسار، وأنه عضو دائم في الجمعية الصحية الاشتراكية؛ بل إن ويلكينسون اشترك مع بيكيت في تأسيس مجموعتين للضغط السياسي: (صندوق المساواة) و(المجتمع الواحد). وعندما يقترب القارئ من الفصول الأخيرة لكتاب (المستوى الروحي)، سيجد أي ادعاء بالحياد السياسي قد زال وانتهى وأن المؤلفَين انتقلا إلى الدعوة للانعطاف السريع نحو السياسات الاشتراكية. وقد وضحنا في الفصل السابع كيف أن عجز الاشتراكية عن تحقيق وعدها الأصلي بالتفوق على أداء الرأسمالية كمحرك للازدهار قد دفع بعض اليساريين إلى رفض النمو الاقتصادي باعتباره هدفا مزيفا ومهاجمة السوق الحر بحجة أنه يتسبب بزيادة مستوى اللامساواة ويضر البيئة ويشجع على الإفراط في الاستهلاك. أما في ما يخص الذين لا يزالون على تمسكهم بسيطرة الحكومة على الاقتصاد (وفي بعض الأحيان يطلق مصطلح مضلل على هذه

السيطرة هو "السيطرة الديمقراطية"[325])، فلم يعد هنالك مصداقية لمن يدعي أن الاشتراكية هي المنظومة الأكثر فعالية لجعل الفقير أغنى مما هو عليه، لكن يمكن الادعاء، بشيء من المصداقية الظاهرية، أن الاشتراكية قادرة على جعل الدخل أكثر تساويا بين الناس، وذلك إذا لم يكن هنالك أي صعوبة في توحيد مستويات الدخل؛ وقد أدى ذلك إلى هوس متنامٍ بشأن فجوة الدخل بين الناس، دون الاهتمام بحجم الدخل الإجمالي، وإن كتاب (المستوى الروحي) يمثل الحجة التي تسخّف هذا الهوس بفجوة الدخل، فهو يبين كيف أن الكتاب الذي يبحث التأثيرات السيئة للفقر لا يمكنه أن يخلص، على نحو معقول، إلى الاستنتاج بأن الاشتراكية هي الحل، ويقدم دليلا على أن الكتاب الذي يدرس شؤون اللامساواة يمكنه الوصول إلى هذه النتيجة.

الخلاصة

سوف يحاجج البعض بأنه مهما كانت نقاط الضعف التي تعتري كتاب (المستوى الروحي) كورقة بحثية، فلا بأس مما يفعله من لفت الانتباه إلى ما يراه المؤلفان ظلما رئيسيا يتمثل في اللامساواة في الدخل؛ ولكن هنالك عددا من الأسباب التي تجعل إرساء سياسات الحكومة على ما جاء به الكتاب أمرا يتصف بالحماقة، فالعلم السيئ يفتح الباب دائما للسياسات السيئة مهما كانت النوايا الأصلية. ويبدو أن المؤلفَين لا يكترثان بكيفية إنقاص مستوى اللامساواة فيقولان بصراحة أن النمو الاقتصادي ليس هو الحل، إذ تقتضي محاكمتهما المنطقية لهذا الأمر أن المجتمع سيتحسن حاله إذا أصبح الفقير أفقر مما كان عليه بـ(5%) على أن يصبح الغني، في الوقت نفسه، أفقر مما كان عليه بـ(20%)، ولذلك فإن تجميع مليونيرات بريطانيا وشحنهم إلى القطب الجنوبي لن يجعل حياة الفقراء أفضل وحسب، وإنما ستكون حياة الجميع أفضل مما كانت عليه؛ ولا شك في أن هذا الإجراء مستبعد جدا. ولقد رأينا في الفصل السابق كيف أن مستوى اللامساواة انخفض خلال الركود الاقتصادي في المدة (2008-2012) دون أن يأتي ذلك بمنافع واضحة للجميع. وما دام ليس هنالك دليل دامغ يدفع إلى الاعتقاد بأن انخفاض مستوى اللامساواة بحد ذاته سيأتي بالمنافع المادية لأصحاب

[325] إن مصطلح (السيطرة الديمقراطية) أكثر جاذبية من مصطلح (سيطرة الدولة)، لكن أيا منهما لا يمنح سيطرة حقيقية، مهما كان نوعها، للفرد، وفي هذا الشأن يقول سيلدون: "لم يستطع أحد قط أن يبتكر آلية للسيطرة الاجتماعية، فلا توجد أي طريقة ممكنة تتيح للمواطن البريطاني أن يسيطر على من يسيطرون على خدماته(ـه) العمومية كالقطارات أو هيئة الخدمات الصحية الوطنية (NHS)، وذلك ما لم يجر الأمر على نحو يتصف بأنه غير مباشر إلى درجة يفقد فيها قدرته على التأثير الفعلي".

الدخل المنخفض، فإن المؤلفَين يعرِّضان نفسيهما للاتهام بأنهما يتاجران بسياسات الحسد.

وهنا تكمن مشكلة التركيز على الدخل النسبي عوضا عن الدخل المطلق؛ فهنالك أمور يمكننا القيام بها لجعل الفقراء أغنى مما كانوا عليه وربما تتسبب أيضا بتخفيض مستوى اللامساواة، والعكس بالعكس، لكن هذين الهدفين ليسا متوافقين في جميع الأحوال. وعلى سبيل المثال: إن رفع عتبة ضريبة الدخل يفترض بها أن تجعل الفقير أغنى، لكن إذا وجد الغني سبلا ليصبح أغنى بكثير أثناء ذلك، فهل يسوء حال الفقير أكثر عندما يزداد مستوى اللامساواة؟ ليس من الواضح ما إذا كان ذلك سيحدث، لكن (المنطق) الذي يستخدمه الكتاب يجزم بحدوث ذلك.

ويجب علينا أن لا ننسى، أخيرا، بأن هنالك قضايا خطيرة على المحك في ما يخص هذه المسألة، فكل مشكلة من المشكلات التي ادعى الكتاب أنها ناتجة عن اللامساواة خضعت لدراسة أشمل بكثير على يد خبراء مختصين بمجالاتها؛ فهؤلاء الخبراء كانوا يمتلكون في أغلب الأحيان فهما جيدا جدا لما يمكن عمله في سبيل تحسين الوضع الصحي، ومعرفة أسباب الجرائم، وتفسير تفاوت معدلات جرائم القتل ووفيات الرضع وولادات المراهقات مع تغاير البلدان؛ ولكن دون أن يعمدوا إلى اقتراح الترياق الشافي الذي يقضي على كل العلل، بل عملوا على توفير التفسيرات والإيضاحات، فما أن تتوفر لدينا الأسباب الحقيقية لمشكلات المجتمع سنتمكن حينها من التعامل معها، أما إذا جرى تشجيع السياسيين على تكريس طاقاتهم ومواردهم لضبط متغير اقتصادي وحيد، فسيكونون حينها قد تجاهلوا المسائل الصعبة وفضلوا التعامل مع المسائل السهلة.

11. إذا ولدت فقيرا، فستموت فقيرا

"مما يؤسف له أننا لا نزال نعيش في بلد محكوم فيه على الجميع بأن من يولد فقيرا يموت فقيرا"،[326] جاءت هذه الكلمات على لسان "قيصر الحركية الاجتماعية" عضو البرلمان آلان ميلبورن في العام (2011)، وهي كلمات واضحة جدا في التأكيد على أن فرصة مكان الولادة تلعب دورا لا يمكن تغييره في تحديد قدَر المواطن البريطاني؛ وهذه الكلمات تعكس حكمة تقليدية يعمل على تعزيزها بشكل دائم السياسيون والصحافيون وجماعات الضغط، وتتلخص هذه الحكمة في أن الحركية الاجتماعية الضئيلة في بريطانيا تتعرض اليوم إلى الانحدار. كما كتب رافايل بير عن "الشلل المميت"،[327] وخاطب بولي توينبي قراء صحيفة (الغارديان) بأن "الشعب البريطاني أصبح محاصرا أكثر بالطبقة الاجتماعية لموضع ولادته" منذ السبعينيات الماضية.[328]

وفي أيام رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير أصبح الانحدار المفترض في الحركية الاجتماعية (وحالها كحال الارتفاع المزعوم في اللامساواة) بمثابة عصا يستخدمها اليسار العمالي والمعارضة المحافظية لضرب الحكومة. واستمر هذا الاتهام مع إصرار مايكل غوف في العام (2010) على أن "الحركية الاجتماعية تتقهقر في ظل الحكومة العمالية"،[329] ووجه اليمين السياسي اللوم إلى طريقة الفقراء في تربية أبنائهم وانخفاض أعداد مدارس المتميزين الحكومية، أما اليسار فوجّه اللوم إلى التحامل المؤسساتي واللامساواة في الدخل. إن كل ما سبق يقوم على فهم الدليل بصورة غير صحيحة، أما الحقيقة فتتمثل في أن المجتمع البريطاني يتمتع حاليا بحركية اجتماعية تماثل حركيته في الماضي وربما تتفوق عليها.

الحركية المطلقة والحركية النسبية

حتى وقت قريب جدا، كانت أبحاث الحركية الاجتماعية تدخل ضمن نطاق اختصاص علماء الاجتماع، وكان هنالك إجماع أكاديمي على أن

---

[326] حزب العمال يهاجم نيك كليغ بشأن خطة الحركية الاجتماعية (مقالة بتاريخ 5 أبريل 2011 في الموقع الإلكتروني لشبكة بي بي سي).
[327] التقدم البطيء باتجاه الإجماع على الحركية الاجتماعية (مقالة بتاريخ 2 مايو 2012 في مدونة نيوستيتمان): بير.
[328] المال يدحض الخرافة المريحة حول موت الطبقة الاجتماعية: توينبي.
[329] تحدي ادعاء غوف بأن "الحركية الاجتماعية تراجعت في عهد حكومة حزب العمال" (مقالة بتاريخ 27 ديسمبر 2010 في صحيفة الغارديان): شيفرد.

التغيرات البنيوية في سوق العمل إبان منتصف القرن العشرين وحتى آخره أدت إلى توسع كبير في حجم الطبقة الوسطى، وهذا يعني أن مصاعب تحول أطفال الطبقة العاملة إلى بالغين من الطبقة المتوسطة أصبحت أقل بكثير. ومع انكماش الطبقة العاملة وارتفاع عدد من يعملون في وظائف مكتبية، حدثت ثورة في (الحركية المطلقة)، وكان هذا الأمر نبأ سعيدا على أسماع الملايين من العمال الطامحين لترقية وظائفهم، لكن القصة لم تنته عند هذا الحد، فعلماء الاجتماع يركزون أيضا على (الحركية النسبية)، والتي تشير إلى انسيابية الانتقال بين الطبقات؛ وعلى النقيض من الحركية المطلقة، فإن الحركية النسبية لعبة صفرية الحصيلة: فإذا أراد شخص ما أن ينتقل إلى الأعلى فيجب على شخص آخر أن ينتقل إلى الأسفل؛ وقد كان الرأي الأكاديمي مجمعا على أن الحركية بقيت، نسبيا، دون تغير، أو زادت انسيابيتها بشكل ضئيل، منذ الستينيات الماضية، لكن لم يعتقد أي أحد بأن الحركية النسبية أصبحت أسوأ بشكل فعلي.

وعلى الرغم من ذلك، فقد بدأ الاقتصادي جو بلاندين وزملاؤه في العام (2001) بنشر سلسلة من الدراسات التي تبحث في حركية الدخل بين الشرائح العمرية باستخدام عينتين إحصائيتين من بريطانيا: مواليد العام (1985)، ومواليد العام (1970).[330] وتم قياس دخل الوالدين عندما كان أبناؤهما بسن السادسة عشرة، أما دخل العينة فتم قياسه عند بلوغ أفرادها أوائل الثلاثينيات من العمر، وتوصل الباحثون إلى استنتاج مفاجئ مفاده أنه في غضون اثني عشر عاما فقط حدث "هبوط حاد في الحركية بين الأجيال في ما يخص المكانة الاقتصادية بالمقارنة بين العينتين".[331] وصاغ الباحثون فرضية تقول بأن ما حدث يعود إلى قيام الطبقة الوسطى باستثمار توسع التعليم العالي في النصف الثاني من القرن العشرين، وهم يرون بأن هذه النتيجة التي توصلوا إليها "تتناقض بشكل مباشر مع الرأي الشائع الذي يقول بأن الجميع قادرون على النجاح في بريطانيا الحديثة".[332] وهذا القول مبالغ فيه، لكنه يدعم، بالتأكيد، رأيا أكثر تشاؤما بشأن الحركية الاجتماعية عند المقارنة مع ما كان يُعتَقَد به سابقا.

وفي ما بعد حصل بلاندين وزملاؤه على الدعم المادي والترويج الإعلامي من مركز للأبحاث الاستراتيجية يدعى (ستاتون تراست)، والذي

[330] تغيرات الحركية في بريطانيا باختلاف الأجيال: بلاندين وآخرون.
[331] المصدر السابق؛ ص13.
[332] المصدر السابق؛ ص1.

تأسس في الأصل للدعوة إلى المزيد من الحركية الاجتماعية. ثم تلا ذلك جدل أكاديمي برز فيه بحث آخر قام به غولدثورب وجاكسون في العام (2007)، والذي وجد أن الحركية الاجتماعية لدى الرجال والنساء قد بقيت "ثابتة في الأساس" إبان حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعندما درس غولدثورب وميلز في العام (2008) البيانات المتعلقة بالعامين (1972) و(2005) وجدا، مرة أخرى، أن الحركية الاجتماعية لم تكن تنخفض؛ وقد وصلت إلى نتائج مشابهة دراسات أخرى قام بها باترسون ويانيلي (2007)، لامبيرت وآخرون (2007)، لي وديفاين (2011)، وغيرهم.

وقد وجد بعض الباحثين أن الحركية النسبية تحسنت، في الحقيقة، نوعا ما، ومنهم: هيث وباين اللذين خلصا إلى أنه كان هنالك "زيادة حقيقية، وإن كانت صغيرة، في انفتاح المجتمع البريطاني"؛[333] وعلى نحو مشابه، وجد لي وديفاين "ترابطا مُضعِفا بين الطبقة المصدر والطبقة الهدف بمرور الوقت"، مع "زيادة الانسيابية الاجتماعية في الفترة التي شملها البحث [(1991-2005)] حتى وإن كان مدى هذه الزيادة أصغر".[334] وما سبق يتفق بأجمعه مع ما خلص إليه جون غولدثورب الذي صرح، بكل وضوح، في أحدث دراساته بأنه "إذا جرى النظر إلى الحركية بين الأجيال وفقا للطبقة الاجتماعية فليس هنالك أي دليل على الإطلاق يدعم فكرة انحدار الحركية، سواء كانت نسبية أم مطلقة".[335]

وهنا يبرز السؤال: كيف نفسر التفاوت بين ما خلص إليه بلاندين وزملاؤه وما توصل إليه الآخرون؟ يكمن جزء من هذا التفسير في حقيقة مفادها أن علماء الاجتماع يميلون إلى دراسة الطبقة، والتي تقاس في الأساس من خلال المهنة، بينما يركز بلاندين وزملاؤه على الدخل، ولكل أسلوب حسناته وسيئاته، فالدخل أسهل تكميما، لكن الحالة المهنية أقل تعرضا للتقلبات المؤقتة وأخطاء التقارير.

إن كلا الجانبين في هذا الجدل يقبلان ما يطرحه الخصم من دليل بقيمته الاسمية، فبلاندين يقبل القول بأنه "عند استخدام الطبقة الاجتماعية كمقياس للمكانة الاجتماعية فلن يكون هنالك إلا القليل من

---

[333] الحركية الاجتماعية: هيث، باين.

[334] هل الحركية الاجتماعية تنحدر حقا؟ حركية الطبقات باختلاف الأجيال في بريطانيا خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين: لي، ديفاين؛ ص9.

[335] مشكلة الحركية في بريطانيا.. نتائج جديدة من تحليل بيانات تقسيمات الولادات: بوكودي وآخرون؛ ص17.

التغيير في الحركية"،[336] أما غولدثورب فيقبل القول بأن البيانات التي أوردها بلاندين تشير، حقا، إلى انحدار حركية الدخل.[337] وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه النتائج تبدو غير متوافقة، إذ يمكننا أن نتوقع أن يؤدي المزيد من الحركية الطبقية إلى المزيد من حركية الدخل، ولكن هذا التوقع لا يصح إذا كان بلاندين محقا في ما توصل إليه.

ويحاجج إريكسون وغولدثورب في دراستهما بأن بيانات الدخل تعاني من عيوب تجعلها تفتقر إلى الموثوقية في عين بلاندين، ويحاججان أيضا بأن "مقاييس (المرة الوحيدة) للدخل الحالي" هي مؤشرات للحالة الاقتصادية تتصف بأنها أسوأ من مقياس الطبقة، وذلك لأنها عرضة للتغيرات المؤقتة التي تطرأ على ظروفها. ولقد أشار بيتر سوندرز[338] إلى أن قياس الدخل لعينة العام (1958) تم إجراؤه خلال تطبيق (أسبوع الأيام الثلاثة) في العام (1974) في وقت كان الدخل يعاني فيه من التذبذب بشكل خاص. كما أشار البحث أيضا إلى أن (13%) فقط من المشاركين في استطلاعات الرأي المتعلقة بالدخل شملهم التحليل النهائي الذي أجراه بلاندين وزملاؤه، مما يضعف قوته الإحصائية.[339] وكنتيجة لهذه المشكلات البحثية المنهجية وغيرها، كاستثناء أصحاب الأعمال الحرة من التحليل، جرى طرح محاججة تقول بأن شريحة العام (1958) أظهرت علاقة ضعيفة، على نحو يجعلها غير ممكنة، بين ما يكسبه الآباء والأبناء، مما جعل شريحة العام (1970) تبدو أقل حركية، نسبيا، حتى وإن لم يحدث أي تغير حقيقي.

وفي غضون ذلك، ظهر دليل جديد يقضي على فرضية بلاندين التي تقول بأن التعليم العالي أصبحت الطبقة الوسطى تهيمن عليه بشكل متزايد.[340] وفي الحقيقة، إن غولدثورب يشير إلى أن "الاختلافات بين الطبقات الاجتماعية في النفاذ إلى التعليم العالي، وإن كانت اختلافات واسعة، بقيت دون تغيير في الأساس [في أواخر القرن العشرين]".[341] وللرد على ذلك، حاجج بلاندين، وبشكل معقول، بأن النتائج المتعارضة للحركية الطبقية وحركية

---

[336] ثبات الدخل والطبقة الاجتماعية باختلاف الأجيال.. تأثير اللامساواة ضمن المجموعة الواحدة: بلاندين وآخرون.

[337] الدخل والحركية الطبقية في بريطانيا العظمى باختلاف الأجيال.. مشكلة تباين النتائج المتأتية من تحليل مجموعات البيانات التي تستند إليها دراسات تقسيمات المجتمع البريطاني: إريكسون، غولدثورب.

[338] خرافات الحركية الاجتماعية: سوندرز؛ ص46.

[339] إعادة النظر في معدلات الحركية الاجتماعية في بريطانيا.. أو الأسباب التي لا تجعل تأثير الأبحاث أمرا جيدا في كل الأحوال: غورارد.

[340] توسع وتمايز واستمرار حالات اللامساواة في الطبقية الاجتماعية على صعيد التعليم العالي البريطاني: بوليفر.
التعليم العالي في أسكتلندا (1987-2001).. التوسع من خلال تغيير المسار: يانيلي وآخرون.

[341] فهم وإساءة فهم الحركية الاجتماعية في بريطانيا.. مساهمة الاقتصاديين وتشوش السياسيين وحدود السياسة التعليمية: غولدثورب؛ ص9.

الدخل ليست بالضرورة غير متوافقة، وإنما يمكن تفسير ذلك بالفجوات الواسعة للدخل بين الطبقات المهنية السبع التي درسها علماء الاجتماع.[342]

إذن: هنالك جدل أكاديمي يتمتع بالشرعية حول السبب الذي يجعل النتائج التي توصل إليها بلاندين بشأن حركية الدخل تتعارض مع كم كبير من الدراسات الأكاديمية حول الحركية الاجتماعية. ومعظم هذا الجدل يستند إلى قضايا تقنية وبحثية منهجية تجعل الأمر ملتبسا على الناقد والسياسي العادي، لكن تنبغي الإشارة هنا إلى أنه ليس هنالك ضمن الأكاديميين الذين انخرطوا بالبحث في هذا المجال من يدعي بأن الحركة بين (الطبقات المهنية) أصبحت أقل انسيابية مع مرور الزمن؛ ولذلك فإن بولي توينبي عندما تكتب بأن دراسات بلاندين تثبت بأن البريطاني أصبح "أكثر انغلاقا ضمن الطبقة الاجتماعية لمكان ولادته" بمرور الزمن، فإنها مخطئة بكل بساطة، وحالها في ذلك كحال دومينيك ساندبروك عندما يتفجع على "النهاية الحزينة للفرص في بريطانيا التي يزداد تمسكها بالانتماء الطبقي".[343] فالجدل الأكاديمي لا يتمحور إلا حول ما إذا كانت بيانات (حركية الدخل) تخلو من العيوب.

ومما يثير الدهشة أن هذا الجدل لا تكاد تجد له صدى في النقاش السائد حول الحركية الاجتماعية، أما في الحالات القليلة التي يجري فيها التطرق لهذا الجدل فإن ما توصل إليه علماء الاجتماع في هذا المجال يصرف النظر عنه بشكل فوري. وعلى سبيل المثال: أصدرت الحكومة الائتلافية في العام (2011) تقريرا حول الحركية الاجتماعية بعنوان (فتح الأبواب وكسر الحواجز)، وسلّمت فيه بأن "الدليل المتوفر بشأن الحركية الاجتماعية يتصف بالتعقيد ويعتريه التناقض أحيانا"، لكن ذلك لم يمنع التقرير من القفز فجأة إلى التأكيد بالقول: "لكن الصورة الأوسع واضحة بما فيه الكفاية: فنحن اليوم نشهد مستويات منخفضة نسبيا من الحركية الاجتماعية، وذلك على كلا المستويين: المعايير العالمية، والمقارنة مع جيل (قفزة الولادات) الذي ولد فور انتهاء الحرب العالمية الثانية".[344]

---

[342] ثبات الدخل والطبقة الاجتماعية باختلاف الأجيال.. تأثير اللامساواة ضمن المجموعة الواحدة: بلاندين وآخرون.

[343] المال يدحض الخرافة المريحة حول موت الطبقة الاجتماعية: توينبي.
كيف أمكن لنخبة راضية وسنوات من فشل التعليم المدرسي أن تعتم الأضواء الساطعة للفرص (مقالة بتاريخ 2 مايو 2012 في صحيفة ديلي ميل): ساندبروك.

[344] فتح الأبواب وكسر الحواجز.. استراتيجية للحركية الاجتماعية: الحكومة البريطانية؛ ص15.

إن التقرير السابق يحسب له، على الأقل، أنه اعترف بوجود جدل أكاديمي؛ ففي العام (2013) أكدت لجنة الحركية الاجتماعية وفقر الأطفال، وبشكل صريح، على "إننا نعلم بأن العلاقة بين دخل الوالدين ودخل الأبناء تبدو كأنها اكتسبت المزيد من القوة بين الجيل المولود في العام (1958) والجيل المولود في العام (1970)، مما يوحي بانخفاض في الحركية".[345] وقد رجع صاحب هذا الادعاء، كما في جميع الحالات، إلى إحدى الدراسات التي كتبها بلاندين لصالح مركز (ستاتون تراست). وإذا تصفحت هذا التقرير (بصفحاته الـ348) فلن تجد فيه أي إشارة للدراسات التي وضعها جون غولدثورب، أو جيف باين، أو بيتر سوندرز، أو ياوجون لي، أو فيونا ديفاين، أو ستيفين غورارد، أو ميشيل جاكسون، أو كولن ميلز.

أما الدليل التجريبي للادعاءين الأساسيين اللذين يريان بأن الحركية الاجتماعية في بريطانيا (تنحدر، أو هي أسوأ) عند مقارنتها بما كانت عليه في القرون الماضية[346] فهو يأتي، وبشكل يكاد يكون حصريا، من تفسير مجموعة وحيدة من البيانات الإحصائية لا تمتد إلا على ما يقارب العقد من السنوات، ولهذا يقول عالم الاجتماع ستيفين غورارد: "إن دراسة وحيدة تستند إلى إعادة تحليل أرقام لشريحة بعينها يبدو بأنها أثرت على صانعي السياسات بشكل مبالغ فيه لا يتناسب مع مستواها ومتانتها".[347] وليس من العجب بعدها أن نجد جون غولدثورب يستطيع أن يقول، وبشيء من الغيظ، بأن: "الإجماع على انحدار الحركية في بريطانيا لا يكتفي بالاستناد، من ناحية الدليل التجريبي، إلى دراسة وحيدة وحسب، وإنما يستند أيضا، من الناحية الفعلية، إلى تفسير متغير وحيد، وهو (متغير دخل الأسرة) الذي جرى تصميمه في سياق تلك الدراسة".[348]

---

[345] حالة الأمة في العام (2013).. الحركية الاجتماعية وفقر الأطفال في بريطانيا العظمى: لجنة الحركية الاجتماعية وفقر الأطفال؛ ص34.

[346] من الصعب جدا مقارنة معدلات الحركية الاجتماعية للقرون الماضية، إذ يكتب بلاندين: "على الرغم من إغراء الصياغة الفورية للتقديرات بشكل (جدول الناجحين)، يجب علينا أن نولي انتباهنا لحجم الأخطاء المعيارية، فهذه الأخطاء كبيرة في الكثير من الحالات. وعلى الرغم من أن بلدان الشمال الأوروبي يبدو أنها تمتلك معدلات عالية فعليا للحركية، فمن المستحيل أن نتمكن إحصائيا من التمييز بين المعدل المقدر للسويد وبين نظيره في الولايات المتحدة". راجع: كم يمكننا أن نتعلم من المقارنات العالمية بين حركية الأجيال المختلفة: بلاندين؛ ص15.

وعلى نحو مشابه يقول أحد تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن "مقارنة تقديرات معدلات البلدان في حركية الدخل بين الأجيال تتطلب الكثير من الحذر" (انتقال الحرمان عبر الأجيال: داديو؛ ص29). ومع ذلك فإن ويلكينسون وبيكيت يقارنان هذه التقديرات في كتابهما (المستوى الروحي) ضمن عملهما على إثبات أن الحركية الاجتماعية تبلغ مستوى أدنى في البلدان الأقل مساواة.

[347] إعادة النظر في معدلات الحركية الاجتماعية في بريطانيا: غورارد.

[348] فهم وإساءة فهم الحركية الاجتماعية في بريطانيا: غولدثورب؛ ص9.

ولا شك في أن وجهة نظر بلاندين وزملائه قد تكون صحيحة، إلا أن هنالك الكثير من الأسباب التي تدفع إلى الاشتباه بعكس ذلك، وتشرح غولدثورب ذلك بقولها:

> **«لماذا، إذن، يجب تفضيل وجهة النظر البديلة [القائلة بأن الحركية النسبية لم تصبح أسوأ مما كانت عليه] على وجهة النظر التي تحظى بالإجماع؟ من الأسباب الأكثر وضوحا أن وجهة النظر البديلة تقوم على كتلة من الأدلة أكبر بكثير؛ فعوضا عن الاستناد إلى نتائج دراسة وحيدة تقارن بين تجارب شريحتين من المواليد لا يفصل بينهما غير اثني عشر عاما (مما يدفع إلى الاستفهام بشأن إمكانية الاعتماد على هذه المقارنة)، تستند وجهة النظر البديلة إلى سلسلة كاملة من الدراسات التي تستخدم تصميمات مختلفة ومجموعات بيانات متغايرة تغطي تجارب كل رجل وامرأة من الشعب البريطاني ككل بدءا من الثلاثينيات الماضية وصولا إلى الثمانينيات، لتخلص إلى نتائج منسجمة على نحو مميز".[349]**

وبغض النظر عن موقع الحقيقة ضمن الجدل الأكاديمي، فليس من الطبيعي لنتائج خلافية تستند إلى مجموعة وحيدة من البيانات الإحصائية أن تتمكن من التغلب على نتائج خلصت إليها أبحاث كثيرة، وأن تهيمن، بشكل شامل، على التفكير الشعبي حول الحركية الاجتماعية. ولقد لاحظ بلاندين وزملاؤه في الدراسة الأصلية التي نشرت في العام (2004) بأن "الكثير من المراقبين يبدو أنهم يعتقدون بأننا نعيش في مجتمع أكثر حركية وأكثر اعتمادا على الجدارة بالمقارنة مع ما كان عليه في الماضي".[350] وهو رأي لم يكن له إلا تأثير ضئيل فلا تجد سوى قلة قليلة تصرح به في أيامنا هذه.

دخل الوالدين	دخل الابن (الربع الأدنى)	دخل الابن (الربع الثاني)	دخل الابن (الربع الثالث)	دخل الابن (الربع الأعلى)
الربع الأدنى	0.38	0.25	0.21	0.16
الربع الثاني	0.29	0.28	0.26	0.17
الربع الثالث	0.22	0.26	0.28	0.25
الربع الأعلى	0.11	0.22	0.24	0.42

[349] المصدر السابق؛ ص11.
[350] تغيرات الحركية في بريطانيا باختلاف الأجيال: بلاندين وآخرون؛ ص.i

(الجدول 1): الحركية النسبية في بريطانيا

وهنالك عدد من العوامل التي جعلت وجهة النظر المتشائمة إزاء الحركية الاجتماعية تحتل مرتبة الحكمة التقليدية؛ إذ يرجع جون غولدثورب ذلك إلى الدهاء الإعلامي لمركز (ستاتون تراست)، حتى أن بلاندين نفسها كتبت عن "الاستجابة الاستثنائية" التي حظي بها بحثها من وسائل الإعلام،[351] ويضاف إلى ذلك الانتهازية السياسية لدى كلّ من: حزب العمال (الذي كان يرغب بتصوير عهد الحكومة التي سبقته كحقبة تقلصت فيها الفرص أمام الفقراء)، وحزب المحافظيين (الذي استخدم قصة انحدار الحركية الاجتماعية لإدانة الفشل المزعوم لحزب العمال في عكس المسار). ويحاجج بيتر سوندرز بأن تعقيد الدليل، معضودا بميل السياسيين إلى التشجيع على ثقافة اليأس، والاستمرار منذ أمد طويل بتصوير بريطانيا في السينما والتلفزيون والأدب على أنها "بلد يسوده الإجحاف والتمييز الطبقي"، لعب أيضا دوره في تفاقم هذه القصة.[352] ومهما تكن الأسباب، فإن النتيجة كانت، وكما يقول غولدثورب، أن منظمة (ستاتون تراست) ما أن "نجحت في إيصال فكرة انحدار الحركية إلى المحللين السياسيين-الاجتماعيين حتى تضاءلت الفرص أمام الآراء الأخرى للحصول على اعتبار جدي؛ ويبدو أن المحللين يقرؤون ما يكتبه أقرانهم عوضا عن الاطلاع على التطورات الحديثة في الأبحاث".[353]

نحو حكم الجدارة

إذا تركنا الجدل حول الحركية النسبية للدخل، فيجب أن نشدد على عدد من الحقائق المثبتة، ومنها: أنه لا يوجد أكاديمي جاد يدعي أن (الحركية الطبقية) قد انحدرت في الأعوام الخمسين الأخيرة، وليس هنالك من ينكر أن بريطانيا شهدت توسعا هائلا في الحركية المطلقة التي تباطأت، ولم تتقهقر، في الأعوام الأخيرة. وعلى الرغم من أن جو بلاندين تساند ما توصلت إليه أبحاثها، فقد اشتكت بأن هذه الأبحاث يساء تقديمها في كثير من الأحيان، فكتبت: "من الخطأ، بالتأكيد، القول بأن الحركية 'توقفت تدريجيا' أو 'انحدرت إلى أدنى مستوياتها'".[354] أما في ما يخص ادعاء آلان ميلبورن بأنه "لا

[351] الحركية الاجتماعية مؤثرة، والحكومة يمكنها أن تؤثر على الآليات التي تعززها (مقالة بتاريخ 4 نوفمبر 2013 في مدونة LSE): بلاندين.
[352] أوهام الحركية الاجتماعية: سنودون؛ ص29-30.
[353] فهم وإساءة فهم الحركية الاجتماعية في بريطانيا: غولدثورب؛ ص7.
[354] الحركية الاجتماعية مؤثرة: بلاندين.

مناص من أنك إذا ولدت فقيرا فستموت فقيرا" فهو ادعاء خاطئ بكل بساطة، حيث رأينا في الفصل الخامس أنه منذ قرنين أو أكثر استطاع كل جيل أن يكون أغنى بكثير من سابقه، أي أن الفقير أصبح أغنى.

وربما ينبري أحدهم إلى القول بأن ميلبورن لم يكن يتحدث عن أن الفقير أصبح أغنى بشكل مطلق، وإنما كان يتحدث عن موقعه بالنسبة إلى الآخرين؛ لكن أرقام الحركية (الانسيابية) تبين بأن هذا القول يعتريه الخطأ، فحتى لو اعتمدنا على بيانات الدخل التي جاءت في دراسة بلاندين وزملائها بخصوص شريحة العام (1970) وهي شريحة عمرية بلغت سن الرشد خلال حقبة الانحدار المفترض في الحركية، فسنلاحظ على الرغم من ذلك حركة واسعة مستمرة بين الطبقات.[355] ويمكننا أن نتوقع في المجتمع الانسيابي المثالي أن (25%) ممن ولدوا في أحد أرباع سلم الدخل سيظلون فيه، أما النسبة المتبقية (75%) فستتوزع بالتساوي على الأرباع الأخرى. والبيانات السابقة ترينا أن هذا هو ما يحدث تقريبا في معظم الأحوال، ولذلك يجب القول بوجود مقدار كبير من الانسيابية صعودا ونزولا، ولا سيما أن هذه المجموعة من البيانات ترينا الحركية الاجتماعية في أسوأ حالاتها. ولا شك في أن تلك الحركة من الربع الأدنى إلى الربع الأعلى (وبالعكس) أقل شيوعا من الحركة بين الأرباع الأخرى، لكن من الواضح أنه ليس من الصحيح القول بأن من يولد فقيرا لا مفر له من أن يموت فقيرا، وإنما على العكس من ذلك، فمعظم الذين ولدوا في الربع الأدنى استطاعوا أن ينتقلوا إلى شريحة أعلى في سلم الدخل عندما كانوا في أوائل الثلاثينيات من العمر، بما في ذلك الـ(16%) الذين يتموضعون في الربع الأعلى. ولا يمكن القول عن هذه الظاهرة بأنها (حركية مثالية)، لكن من العسير القول بأنها "جمود يستنزف الروح".

إن الحركية المثالية بين الطبقات، والتي تكون فيها فرصة الوصول إلى الربع الأعلى أو الأدنى مستقلة بالكامل عن ظروف المولد، لا تتواجد في أي مكان، لكن بريطانيا قد تكون أكثر تطبيقا لـ(حكم الجدارة) مما نظن؛ ففي ظل حكم الجدارة يكون من المتوقع أن يكسب الأذكياء أكثر مما يكسبه غيرهم، وهذا ما يحدث في بريطانيا بشكل عام، فعندما يقوم بيتر سوندرز بتحليل الأدلة المتوفرة تقوده إلى الاستنتاج التالي: "إذا كنت تريد المراهنة على معرفة الطبقة الاجتماعية التي سينتهي إليها طفل ولد في العام (1958)،

[355] خرافات الحركية الاجتماعية: سوندرز؛ ص38 (الجدول 1).

وكان بمقدورك السؤال عن معلومة واحدة لمساعدتك على التنبؤ، فإن المعلومة التي ستحتاجها لن تكون الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الوالدان، ولا نوع المدرسة التي يرتادها الطفل، ولا حتى درجة الدعم والتشجيع التي يتلقاها الطفل من والديه أثناء نشأته، وإنما ستكون هذه المعلومة: معدل ذكاء هذا الطفل (IQ) عندما كان في الحادية عشرة من عمره".[356]

ولا يعني هذا أن نقلل من شأن نقاط التفوق التي يتمتع بها من يولد لوالدين ثريين، لكن الذكاء أكثر أهمية من هذا العامل في بريطانيا الحديثة، حيث يقول سوندرز: "إن الإمكانيات الإدراكية لها ضعفا أهمية الأصول الطبقية في التأثير على المستقبل المهني، فنصف التفاوت المفسَّر في المستقبل المهني في سن الثالثة والثلاثين يمكن تفسيره بالإمكانيات الإدراكية وحدها".[357]

وإذا كان الذكاء والإمكانيات يلعبان دورا كبيرا في كيفية تقدم الفرد في مجالات الحياة، فلا بد أن يرحب مؤيدو (حكم الجدارة) بهذا الأمر، فهو يوحي بأن الأطفال الأذكياء الذين يولدون في أسر فقيرة يصعدون السلم بينما ينزله الأطفال الأقل ذكاء الذين ولدوا في الأسر الغنية. ويقدم سوندرز الدليل على أن هذا يحدث كثيرا وعلى نطاق أوسع بكثير مما يظنه الكثيرون، ومع ذلك فإن غولدثورب يرفض وجهة نظر سوندرز باعتبارها "وضعا من المرجح جدا أن لا يحظى بقبول علماء الاجتماع".[358] وتكمن المعارضة في حقيقة مفادها أن الذكاء موروث إلى حد كبير ولذلك فمن المعقول القول بأن بعض الأطفال يمتعون بنقطة تفوق موروثة في سوق العمل على نحو يتجاوز امتياز ما للوالدين من ثروة؛ وفي هذا يكتب ستيفين بينكر: "النتيجة المتعارف عليها تخلص إلى أن حوالي نصف التفاوت في الذكاء والشخصية ومستقبل الحياة هو أمر موروث".[359] وإن المجتمع الذي تقل فيه أهمية المعوقات التقليدية غير الجينية التي تقف في وجه الحركية، كالتمييز الطبقي المكشوف والمستوى المرتفع للامساواة في التعليم، لا بد أن تتفاقم فيه أهمية

[356] المصدر السابق؛ ص84.
[357] المصدر السابق؛ ص87.
[358] فهم وإساءة فهم الحركية الاجتماعية في بريطانيا: غولدثورب؛ ص27.
[359] الصفحة البيضاء.. الإنكار الحديث للطبيعة البشرية: بينكر؛ ص374.

العوامل الجينية؛ ويجب أن لا ينشب خلاف حول هذا الادعاء، فهو، كما يقول بينكر، ليس إلا "ضرورة رياضياتية عادية".[360]

وإذا كان "من غير المرجح" لعلماء الاجتماع أن يقبلوا هذه النتائج، فذلك يعود إلى أنهم يتمسكون بالاعتقاد بأن الناس يولدون دون خصائص فطرية موروثة، وهي وجهة نظر يدعوها بينكر بنظرية (الصفحة البيضاء). ولا يزال الكثير من علماء الاجتماع يرفضون الأخذ بنتائج فحص الذكاء (IQ) لأنها، في رأيهم، مقاييس سيئة للقدرات الإدراكية.[361] وفي الحقيقة، لقد أظهرت اختبارات الذكاء (IQ) أنها مقاييس جيدة جدا للذكاء، وأثبتت نتائجها بأنها قادرة على التنبؤ الجيد بمستقبل الفرد.[362] وعلى الرغم من تضاؤل الاعتقاد بنظرية (الصفحة البيضاء) منذ أن لمع نجمها في منتصف القرن العشرين، ودفنها تحت جبل من الدراسات العلمية التي تبين أهمية الخصائص الفطرية والموروثة، فلا تزال هذه النظرية مؤثرة في بعض الأوساط الأكاديمية وتوفر حصنا حصينا يحمي من يقاومون الاعتقاد بأن وجوه اللامساواة في الدخل، وإلى حد ما، تعود إلى الجدارة ولا مفر منها.

ويجب عدم المغالاة في العنصر الجيني، فالذكاء ليس موروثا إلا بشكل جزئي، والمعدلات العالية في اختبارات الذكاء تتوزع بشكل واسع على مختلف الطبقات؛ وعلاوة على ذلك، فإن الذكاء ليس مجرد عامل وحيد يمكنه أن يؤدي إلى النجاح المالي؛ وهو ليس بديلا عن العمل الشاق والإخلاص والحظ. وبشكل معاكس، فإن المكان الذي صدفت ولادة المرء فيه يمكنه أن يخلق العقبات التي ربما لا يمكن تخطيها، فعليا، حتى مع وجود القدرة الإدراكية الممتازة. لكن على الرغم من أننا يجب أن نكون حذرين من اتخاذ موقف يؤمن بالحتمية فإن نقطة القوة التي تمنحها الخصائص الموروثة، بالإضافة إلى الثروة الموروثة، تجعل الانسيابية الاجتماعية المثالية أمرا لا يرجَّح حدوثه.

وليس هنالك في كل أنحاء العالم بلد تكفي المهارات والثروة فيه لتفسير (كل) أوجه التفاوت في الدخل، وهنالك الكثير من البلدان التي تلعب

---

[360] المصدر السابق؛ ص107.

[361] لكن ذلك لا يشمل جميع الحالات، إذ يلاحظ بينكر بأن "من يقولون بأن اختبارات الذكاء (IQ) لا معنى لها سيلجؤون إليها سريعا عندما يتعلق الأمر بإعدام قاتل يبلغ مستوى ذكائه (64)، أو إزالة الطلاء الرصاصي الذي يخفض ذكاء الأطفال بمقدار خمس درجات، أو المؤهلات الرئاسية لجورج بوش الابن". الصفحة البيضاء: بينكر؛ ص139.

[362] صلاحية ومنافع الأساليب الانتقائية في علم النفس الشخصي.. التأثيرات العملية والنظرية لنتائج خمسة وثمانين عاما من الأبحاث: شميت، هنتر.

فيها هذه الخصائص دورا صغيرا جدا في تحديد الفرص التي يمر بها المرء في حياته؛ لكن بريطانيا ليست من هذه البلدان، فالفرص التي يتمتع بها العامل البريطاني أكثر، وبشكل لم يسبق مثيل، مما كان متوفرا في السابق (بشكل مطلق)؛ وعلى الرغم من أن الحركية الاجتماعية غير مثالية (بشكل نسبي) فإن ذلك لا يمنع من وجود مقدار هائل من الحركة بين الشرائح المختلفة في سلم توزع الدخل.

الخلاصة

يقول سوندرز: "يتمثل الحدث العظيم في أن الحركية المهنية أصبحت أكثر شيوعا، وأن عددا أكبر من الناس أصبحوا يتمتعون في يومنا هذا بفرصة تحقيق النمط المعيشي للطبقة الوسطى بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في الماضي".[363]

إن سوندرز يتكلم حول الثورة في الحركية المطلقة، والتي تحققت في القرن العشرين ولمّا تنتهِ حتى يومنا هذا، فمن المتوقع أن يشهد الشطر الأول من هذا القرن خلق مليونين إضافيين من الوظائف المكتبية التي تتطلب مهارات عالية.[364] أما الحركية النسبية فهي لعبة صفرية الحصيلة تكون فيها الحركية الصاعدة لشخص ما مجرد انعكاس للحركية الهابطة لشخص آخر. وللحركية الهابطة مضامين سلبية واضحة لا يرغب السياسيون بالحديث عنها، لكننا بحاجة إلى المزيد من هذه الحركية الهابطة إذا كنا نرغب بالمضي نحو (حكم الجدارة). وقد لاحظ لي وديفاين أن علماء الاجتماع الأكاديميين "يغتاظون من أن معظم السياسيين والمحللين الإعلاميين لا يعترفون بأن حكم الجدارة الحقيقي يتضمن حركية هابطة إلى جانب الحركية الصاعدة على أساس الجدارة".[365] ويؤكد جون غولدثورب ذلك عندما يقول بأن توني بلير "لم يستطع أن يلاحظ بأن الطريق الوحيد للمزيد من الحركية الصاعدة، بالمنظور النسبي، يتمثل في تحقيق المزيد من الحركية الهابطة في الوقت نفسه. وأنا أتذكر حضوري لنقاش في مكتب رئيس الوزراء عندما كان جيف مولغان من كبار مستشاري بلير، وتطلب مني حينها كثيرا من الوقت لأبين لمولغان الفرق بين الحركية المطلقة والحركية

[363] خرافات الحركية الاجتماعية: سوندرز؛ ص22.
[364] مستقبل العمل (2010-2020): ويلسون، هومينيدو؛ صx.
[365] هل الحركية الاجتماعية تنحدر حقا؟: لي، ديفاين؛ ص12.

النسبية، لكنه فهم الفرق في نهاية المطاف، وكان ردّه: "لا يمكن لرئيس الوزراء أن يعد الناس بحصول حركية هابطة!".[366]

إن أفضل سيناريو قد تسلكه الأحداث هو توفر قدر هائل من الانسيابية بين الطبقات بينما يزيد الدخل، عموما، مع زيادة الإنتاجية. وهذا ما حدث منذ أواسط القرن العشرين وحتى أواخره، وإذا كان هنالك من يشعر اليوم بأن الحركية الاجتماعية يبدو عليها أنها تتباطأ فإن ذلك يعود إلى أن التوسع الاستثنائي للعمل المكتبي قد تباطأ بشكل لا مفر منه. وكما قال فيليب كولينز في كتابه (خرافة الحركية الاجتماعية؛ [2013]): "لقد تغيرت بنية سوق العمل بشكل ملحوظ خلال القرن العشرين؛ وهذا الأمر يفسر التوقف الظاهري للحركية الاجتماعية، ولا يمكننا أن نستخلص من ذلك درسا أشد أهمية من الدرس الذي يقول بأن النمو السريع للعمالة المحترفة، والذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، قد بدأ بالتباطؤ؛ ففي العام (1900) كان (18%) من الوظائف تصنف في أعلى شريحتين اجتماعيتين، أما عندما كتب جون برين كتابه (موقع في القمة؛ [1957]) فقد وصلت هذه النسبة إلى (42%). وينبغي التنبيه إلى أن الطلب على المحامين والمحاسبين لن يستمر إلى ما لا نهاية له".

أما النقطة التي يخفق السياسيون غالبا في إدراكها فتتمثل في أن التحول المثير في سوق العمل في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو أمر لا يقبل التكرار؛ وإن من يدعون إلى "موجة ثانية من الحركية الاجتماعية"[367] يبدو أنهم لا يعون حقيقة مفادها أن الموجة الأولى تكاد لا ترتبط مع وجوه التحسن في الحركية النسبية أو توسع التعليم العالي؛ فهي نتجت عن تغيرات هيكلية، لا يرجّح تكرارها، في سوق العمالة. ويطرح غولدثورب وجهة نظر مفادها أن التحسينات المستقبلية في الحركية المطلقة ستستمر في الحدوث بشكل تدريجي، وأنها، ما دامت تعتمد على الفعل الحكومي بأي شكل من الأشكال، "ستحتاج إلى أن تتحقق من خلال السياسة الاقتصادية، لا السياسة التعليمية، أي: من خلال سياسة تهدف إلى النمو الاقتصادي".[368]

وليس هنالك أي سبب يدعو إلى الشعور بالرضى الذاتي بشأن الحركية الاجتماعية في بريطانيا، فالدليل المتوفر يشير إلى أن العقود الأخيرة لم

---

[366] موقع متاح في الأعلى: ديربيشاير.
[367] معلومات سريعة حول الحركية الاجتماعية: شاكل.
[368] فهم وإساءة فهم الحركية الاجتماعية في بريطانيا: غولدثورب؛ ص17.

تشهد، في أعلى التقديرات، سوى تحسن ضئيل في الانسيابية بين الطبقات. وهنالك الكثير من العمل الذي ينبغي إنجازه للتأكد من أن الناس لا يتعرضون لقدر مفرط من العراقيل بسبب الموضع الذي صدفت ولادتهم فيه، ولا سيما إذا كانت السياسية الحكومية تحصّن موقع مهن وجماعات بعينها في المجتمع. وقد يكون هنالك القليل ممن يصوتون لصالح ضمان المزيد من الحركية الهابطة، لكن هذا لا يلغي الموقع المهم لقضية الإنصاف في السماح للناس بالصعود والهبوط وفقا لما يتمتعون به من قدرات وما يبذلونه من جهود.

إن ما يهمنا هو أن يكافأ الشخص المتمكن وفقا لإمكانياته، وأن يتاح للإنتاجية أن تنمو على نحو يجعل الأغلبية الغالبة تحصل على أجور أفضل مما حصل عليه أسلافها. أما الصورة التي ينقلها البعض لـ"جمود يستنزف الروح" في بريطانيا فلا يدعمها أي دليل، ومن الخطأ الذريع الادعاء بأن من يولد فقيرا سيموت فقيرا "لا محالة"، وإنما على العكس من ذلك، فأغلبية الذين يولدون فقراء سينتقلون بسرعة نحو أعلى السلم، وسيتمكن الجميع تقريبا من أن يكونوا أغنى مما كان عليه آباؤهم.

المراجع

Adams, N., Carr, J., Collins, J., Johnson, G. and Matejic, P. (2012) Households below average income. London: Department for Work and Pensions.

d'Addio, A. C. (2007) Intergenerational transmission of disadvantage. Social, Employment and Migration Working Paper 52. Paris: OECD.

Alesina, A., DiTella, R. and MacCulloch, R. (2004) Happiness and inequality: are Europeans and Americans different? *Journal of Public Economics* 88(9–10): 2009–2042.

Anderson, H. (2008) Hurrah for the recession. It will do us a power of good. *The Guardian*, 17 February.

Ariely, D. (2009) *Predictably Irrational*. London: Harper Collins.

Balarajan, R., Soni Raleigh, V. and Bottling, B. (1989) Sudden infant death syndrome and postneonatal mortality in immigrants in England and Wales. *British Medical Journal* 298(6675): 716–20.

Bastiat, F. (1995) [1850] *Selected Essays on Political Economy*. New York: Foundation for Economic Education.

Bauman, Z. (2005) *Work, Consumerism and the New Poor*. Maidenhead: Oxford University Press.

BBC News (2006) Make people happier, says Cameron. 22 May.

BBC (2011) Labour attacks Nick Clegg over social mobility plan. 5 April.

BBC News (2012) Planning rules on extensions to be relaxed 'to boost economy'. 6 September.

Behr, R. (2012) Inching towards consensus on social mobility. *New Statesman* blog, 2 May.

Ben-Ami, D. (2010) *Ferraris for All: In Defence of Economic Progress*. Bristol: The Policy Press.

Binmore, K. (2007) *Economic Man – or Straw Man?* ESRC Centre for Economic Learning and Social Evaluation.

Bjornskov, C. (2010) Book Reviews: *The Spirit Level*: Why greater equality makes societies stronger. *Population and Development Review* 36(2): 395–96.

Blanchflower, D. (2013) This rockonomics world in which we live is unfair and ultimately bad for growth. *The Independent*, 16 June.

Blanden, J. (2009) How much can we learn from international comparisons of intergenerational mobility? CEE DP 111, London: Centre for the Economics of Education.

Blanden, J. (2013) Social mobility matters, and the government can affect the mechanisms which promote it. LSE blogs, 4 November.

Blanden, J., Goodman, A., Gregg, P. and Machin, S. (2001) Changes in intergenerational mobility in Britain. CMPO Working Paper Series No. 01/43, October.

Blanden, J., Goodman, A., Gregg, P. and Machin, S. (2002) Changes in intergenerational mobility in Britain. CEE DP 26, London: Centre for the Economics of Education.

Blanden, J., Gregg, P. and MacMillan, L. (2013) Intergenerational persistence in income and social class: the impact of within-group inequality. *Journal of the Royal Statistical Society* 176(2): 541–63.

Boaz, D. (2011) Competition and cooperation. In *The Morality of Capitalism* (ed. T. Palmer). Ottawa: Jameson Books.

Boliver, V. (2011) Expansion, differentiation, and the persistence of social class inequalities in British higher education. *Higher Education* 61: 229–42.

Bolt, J. and van Zanden, J. L. (2013) The first update of the Maddison Project; re-estimating growth before 1820. Maddison Project Working Paper 4.

Bosch, G. and Lehndorff, S. (2001) Working-time reduction and employment: experiences in Europe and economic recommendations. *Cambridge Journal of Economics* 25: 209–43.

de Botton, A. (2004) *Status Anxiety*. London: Hamish Hamilton.

Box, G. E. P. and Draper, N. R. (1987) *Empirical Model-Building and Response Surfaces*. London: Wiley.

Brickman, P., Coates, D. and Janoff-Bullman, R. (1978) Lottery winners and accident victims: is happiness relative? *Journal of Personal and Social Psychology* 36(8): 917–27.

Bukodi, E., Goldthorpe, J., Walker, L. and Kuha, J. (2014) The mobility problem in Britain: new findings from the analysis of birth cohort data. *British Journal of Sociology*. (Epub ahead of print.)

Bunting, M. (2009) Recession will deepen inequality. *The Guardian*, 12 August.

Butler, E. (2007) *Adam Smith: A Primer*. London: Institute of Economic Affairs.

Butler, P. (2013) Poverty rose by 900,000 in coalition's first year. *The Guardian*, 13 June.

Caplan, B. (2007) *The Myth of the Rational Voter*. Princeton: Princeton University Press.

Carey, J. (2009) *The Spirit Level*: Why more equal societies almost always do better. *Sunday Times*, 8 August.

Carrera, S. and J. Beaumont (2010) Income and wealth. Social Trend 41, Office for National Statistics.

Centers for Disease Control (2012) Birth rates for U.S. teenagers reach historic lows for all age and ethnic groups. NCHS Data Brief. Number 89, April.

Chang, H. (2010) *23 Things They Don't Tell You About Capitalism*. London: Allen Lane.

Chote, R. (1994) Recession narrows the gap between wealthy and poor. *The Independent*, 1 February.

Clark, G. (2007) *A Farewell to Alms: A Brief Economic History of the World*. Princeton University Press.

Collins, P. (2013) The social mobility myth. *Prospect*, October.

Cooper, R. (2011) Pay gap between highest and lowest earners growing faster in Britain than any of the world's richest countries. *Daily Mail*, 5 December.

Cowen, T. (2004) How do economists think about rationality? In *Satisficing and Maximizing – Moral Theorists on Practical Reason* (ed. M. Byron). Cambridge University Press.

Crace, J. (2009) The theory of everything. *The Guardian*, 1 March.

Cribb, J., Joyce, R. and Phillips, D. (2012) *Living Standards, Poverty and Inequality in the UK: 2012*. London: Institute of Fiscal Studies.

Cribb, J. (2013) *Income Inequality in the UK*. London: Institute of Fiscal Studies.

Davies, J. B., Sandstrom, S., Shorrocks, A. and Wolff, E. (2008) The world distribution of household wealth. WIDER Discussion Paper 3.

Deaton, A. (2008) Income, health and wellbeing around the world: evidence from the Gallup World Poll. *Journal of Economic Perspectives* 22(2): 53–72.

Department for Transport (2013) *National Travel Survey*. London: Department for Transport.

Derbyshire, J. (2013) Room at the top. *Prospect*, September.

Dorling, D., Rigby, J., Wheeler, B., Ballas, D., Thomas, B., Fahmy, E., Gordon, D. and Lupton, R. (2007) *Poverty, Wealth and Place in Britain, 1968–2005*. Bristol: The Policy Press.

Drago, R., Wooden, M. and Black, D. (2009) Who wants and gets flexibility? Changing work hours preferences and life events. *IRL Review* 62(3): 394–414.

Easterlin, R. (1974) Does economic growth improve the human lot? Some empirical evidence. In *Nations and Households in Economic Growth: Essays in Honour of Moses Abramowitz* (ed. P. David and M. Reder), pp. 89–125. New York: Academic Press.

Easton, M. (2006) The politics of happiness. BBC, 22 May.

Eckblad, G. and von der Lippe, A. (1994) Norwegian lottery winners: cautious realists. *Journal of Gambling Studies* 10(4): 305–22.

Economist (2011) Unbottled Gini. 20 January.

Economist Intelligence Unit (2005) The Economist Intelligence Unit's quality-of-life index.

Erikson, R. and Goldthorpe, J. (2010) Income and class mobility between generations in Great Britain: the problem of divergent findings from the data-sets of British cohort studies. *British Journal of Sociology* 61(2): 211–30.

European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions (2008) *Revisions to the European Working Time Directive: Recent Eurofund Research*. Dublin.

Faris, S. (2009) A better measure than GDP. *Time*, 2 November.
FBI (2013) Crime in the United States 2012. http://www.fbi.gov
Ferguson, I. (2010) Interview: reviving the spirit of equality. *International Socialism* 127, 24 June.
Flanders, S. (2012) Britain's recession: harsh but fair? BBC website: http://www.bbc.co.uk/news/business-19984877
Friedman, M. (1978) Which way for capitalism? *Reason*, May.
Friedman, M. (2002) *Capitalism and Freedom*. University of Chicago Press.
Friedman, M. and Friedman, R. (1980) *Free to Choose*. New York: Harcourt, Brace and Jovanovich.
Frank, R. (1999) *Luxury Fever*. New York: The Free Press
Galbraith, J. K. (1987) *The Affluent Society*. London: Penguin.
Gardner, D. (2011) Might as well face it, we're addicted to growth. Centre for the Advancement of the Steady State Economy, http://steadystate.org/might-as-well-face-it-were-addicted-to-growth/
Garroway, C. and de Laiglesia, J. (2012) On the relevance of relative poverty for developing countries. OECD Development Centre, Working Paper 314, Paris.
Gillan, A. (2005) Work until you drop: how the long-hours culture is killing us. *The Guardian*, 20 August.
Gleeson-White, J. (2012) Is the reign of GDP as the only measure of wealth coming to an end? *The Guardian*, 22 October.
Goldthorpe, J. (2009) Analysing social inequality: a critique of two recent contributions from economics and epidemiology. *European Sociological Review* 26(6): 731–44.
Goldthorpe, J. (2012) Understanding – and misunderstanding – social mobility in Britain: The entry of the economists, the

confusion of politicians and the limits of educational policy. Barnet Papers in Social Research, Department of Social Policy and Intervention, Oxford.

Goldthorpe, J. and Jackson, M. (2007) Intergenerational class mobility in contemporary Britain: political concerns and empirical findings. *British Journal of Sociology* 58(4): 525–46.

Goldthorpe, J. and Mills, C. (2008) Trends in intergenerational class mobility in modern Britain: evidence from national surveys, 1972–2005. *National Institute Economic Review* 205(1): 83–100.

Gorard, S. (2008) A reconsideration of rates of social mobility in Britain: or why research impact is not always a good thing. *British Journal of Sociology of Education* 29(3): 317–24.

Green Party of New Zealand (n.d.) The history of the Green Party. https://home.greens.org.nz/history-green-party

Hamilton, C. and Mail, E. (2003) Downshifting in Australia: a sea-change in the pursuit of happiness. Discussion Paper Number 50, The Australia Institute.

Hargreaves, D. (2013) Inequality is tearing apart our society. *Huffington Post*, 9 October.

Harris, R. and Seldon, A. (1959) *Advertising in a Free Society*. London: Institute of Economic Affairs.

Harwood Group (1995) *Yearning for Balance: Views of Americans on Consumption, Materialism, and the Environment*. Takoma Park, MD: Merck Family Fund.

Hatherley, O. (2012) It's the 21st century – why are we working so much? *The Guardian*, 1 July 2012.

Hayek, F. (1991) *The Trend of Economic Thinking*. London: Routledge.

Hayek, F. (2001) *The Road to Serfdom*. London: Routledge.

Heald, G. and Wybrow, G. (1986). *The Gallup Survey of Britain*. Beckenham: Croom Helm.

Heath, A. and Payne, C. (2000) Social mobility. In *Twentieth-Century British Social Trends* (ed. A. H. Halsey with J. Webb), pp. 254–78. Basingstoke: Macmillan.

Herfeld, C. (2012) The potentials and limitations of rational choice theory: an interview with Gary Becker. *Erasmus Journal for Philosophy and Economics* 5(1): 73–86.

Hertz, N. (2002) *The Silent Takeover*. London: Arrow Books.

Hicks, J. and Allen, G. (1999) A century of change: trends in UK statistics since 1900. House of Commons Library Research Paper 99/111, 21 December.

HM Government (2011) *Opening Doors, Breaking Barriers: A Strategy for Social Mobility*. London: Deputy Prime Minister's Office.

Hutton, W. (2013) Osborne wants to take us back to 1948. Time to look forward instead. *The Guardian*, 8 December.

Ianelli, C., Gamoran, A. and Paterson, L. (2011) Scottish higher education, 1987–2001: expansion through diversion. *Oxford Review of Education* 37: 717–41.

IFS (Institute for Fiscal Studies) (2014) Public spending figures. IFS spreadsheet also available at www.cemmap.ac.uk/uploads/publications/ff/lr_spending.xls

Ipsos MORI (2013) *Understanding Society – Great Britain: The Way We Live Now*. London: Ipsos MORI.

James, O. (2007) *Affluenza*. London: Vermillion.

James, O. (2008) *The Selfish Capitalist*. London: Vermillion.

Japan Times (2002) Investors agree to settle Kobe Steel suit. 6 April.

Japan Times (2006) Kobe Steel punishes execs in smog coverup. 23 June.

Jefferson, T. (2001) *The Inaugural Addresses of President Thomas Jefferson*. Columbia: University of Missouri Press.

Johnson, R. (2012) What about the questions that economics can't answer? *The Exchange* (Yahoo Finance), 24 September.

Jolly, D. (2009) GDP seen as inadequate measure of economic health. *New York Times*, 14 September.

Jones, F., Annan, D. and Shah, S. (2008) The distribution of household income 1977 to 2006/07. *Economic & Labour Market Review* 2(12).

Kahneman, D. and Krueger, A. (2006) Developments in the measurement of subjective well-being. *Journal of Economic Perspectives* 20(1): 3–24.

Kasparova, D., Wyatt, N., Mills, T. and Roberts, S. (2010) *Pay: Who Were the Winners and Losers of the New Labour Era?* London: The Work Foundation.

Kaufman, C. (2012) *Getting Past Capitalism: History, Vision, Hope*. Plymouth: Lexington Books.

Kay, J. (2009) *The Spirit Level*. *Financial Times*, 23 March.

Kennedy, R. (1968) Address to University of Kansas, Lawrence. Kansas, 18 March.

Keynes, J. M. (2009) *Essays in Persuasion*. New York: Classic House Books.

King, M. (2011) Wage inequality rises across the UK. *The Guardian*, 7 November.

Klein, N. (2000) *No Logo*. New York: Picador.

Kuhn, P. and Lozano, F. (2005) The expanding workweek? Understanding trends in long work hours amongst U.S. men 1979–2004. NBER Working Paper 11895, December 2005.

Kuhn, P., Kooreman, P., Soetevent, A. and Kapteyn, A. (2008) The own and social effects of an unexpected income shock: evidence from the Dutch postcode lottery. RAND Working Paper WR-574.

Kuziemko, I., Norton, M., Saez, E. and Stantcheva, S. (2013) How elastic are preferences for redistribution? Evidence from randomized survey experiments. National Bureau of Economic Research, Working Paper 18865.

Lacey, S. (2012) Measuring human and environmental progress: world leaders call for a new metrics at Rio. Climate Progress, 20 June. http://thinkprogress.org/climate/2012/06/20/502961/measuring-human-and-environmental-progress-world-leaders-call-for-new-metrics-at-rio20/#

Lambert, P., Prandy, K. and Bottero, W. (2008) By slow degrees: two centuries of social reproduction and mobility in Britain. *Sociological Research Online* 13(1).

Lansley, S. (2009) *Unfair to Middling: How Middle Income Britain's Shrinking Wages Fuelled the Crash and Threaten Recovery*. London: Touchstone Extras.

Latouche, S. (2009) *Farewell to Growth*. Cambridge: Polity Press.

Lawson, N. (2009) *All Consuming*. London: Penguin.

Layard, R. (2006) *Happiness: Lessons from a New Science*. London: Penguin.

Lee, N., Sissons, P. and Jones, K. (2013) *Wage Inequality and Employment Polarisation in British Cities*. London: The Work Foundation.

Leigh, A., Jencks, C. and Smeeding, T. M. (2009) Health and economic inequality. In *The Oxford Handbook of Economic Inequality* (ed. W. Salverda, B. Nolvan and T. M. Smeeding), pp. 384–405. Oxford University Press.

Li, Y. and Devine, F. (2011) Is social mobility really declining? Intergenerational class mobility in Britain in the 1990s and the 2000s. *Sociological Research Online* 16(3).

Lynch, J., Due, P., Muntaner, C. and Davey Smith, G. (2000) Social capital – is it a good investment strategy for public health? *Journal of Epidemiology and Community Health* 54: 404–8.

Lynch, J., Smith, G. D., Harper, S., Hillemeier, M., Ross, N., Kaplan, G. and Wolfson, M. (2004) Is income inequality a determinant of population health? Part 1: A systematic review. *Millbank Quarterly* 82(1): 5–99.

Mackenbach, J. (2002) Income inequality and population health. *British Medical Journal* 324(7343): 1–2.

Maddison, A. (2008) The West and the rest in the world economy: 1000–2030. *World Economics* 9(4).

Marx, K. and Engels, F. (2002) *The Communist Manifesto*. London: Penguin.

Meacher, M. (2013) One way to tackle colossal, growing pay inequality. *The Guardian,* 10 October.

Meadowcroft, J. (ed.) (2008) *Prohibitions*. London: Institute of Economic Affairs.

Meadway, J. (2012) No return to boom. New Economics Foundation blog: http://www.neweconomics.org/blog/entry/no-return-to-boom

Mellor, J. and Milyo, J. (2001) Reexamining the evidence of an ecological association between income inequality and health. *Journal of Health Politics, Policy and Law* 26(3): 487–522.

Merrick, J. (2013) Government's welfare benefits and tax changes amount to 'speeded-up Thatcherism'. *The Independent*, 21 July.

Mills, C. (2012) Open letter to Prof. Richard Wilkinson and Prof. Kate Pickett. Oxford Sociologist (blog), 5 November. http://

oxfordsociology.blogspot.co.uk/2012/11/open-letter-to-prof-richard-wilkinson.html

Minogue, K. (1989) *The Egalitarian Conceit*. London: Centre for Policy Studies.

Monbiot, G. (2013) So you need that smart cuckoo clock for Christmas, do you? *The Guardian,* 25 November.

Moore, C. (2010) Inequality is not a social illness to be 'cured'. *Daily Telegraph*, 9 February.

Moore, S. (2012) Why do we take economists so seriously? *The Guardian,* 6 June.

Morgan, M. (1996) The character of 'rational economic man'. Working Papers in Economic History 34. London School of Economics.

Murphy, R. (2011) *The Courageous State*. London: Searching Finance.

Nasar, S. (2012) *The Grand Pursuit*. London: Fourth Estate.

Nelson, J. (2010) 12 steps to treat our growth addiction. Post Growth:http://postgrowth.org/12-steps-to-treat-our-growth-addiction

NEF (New Economics Foundation) (2004) *Chasing Progress*. London: New Economics Foundation.

NEF (New Economics Foundation) (2010) Economic growth no longer possible for rich countries, says new research. http://www.neweconomics.org/press/entry/economic-growth-no-longer-possible-for-rich-countries-says-new-research

Norberg, J. (2003) *In Defense of Global Capitalism*. Washington, DC: Cato Institute.

Nordhaus, W. and Tobin, J. (1972) *Is Growth Obsolete? Economic Research: Retrospect and Prospect*, Vol. 5. *Economic Growth*. New York: National Bureau of Economic Research.

Nozick, R. (1974) *Anarchy, State and Utopia*. New York: Basic Books.
O'Neill, D. (2013) The economics of enough. *The Guardian*, 1 May.
O'Rourke, P. J. (2007) *On the Wealth of Nations*. London: Atlantic Books.
OECD (1998) *Employment Outlook*. Paris: OECD.
OECD (2011) *Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising*. Paris: OECD Publishing.
OECD (2012a) Better life index: work-life balance. http://www.oecdbetterlifeindex.org/topics/work-life-balance/
OECD (2012b) Incidence of employment by usual weekly hours worked. http://stats.oecd.org
OECD (2013a) Incidence of involuntary part time workers. http://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=INVPT_I
OECD (2013b) Average annual hours actually worked per worker (2012). http://stats.oecd.org
ONS (Office for National Statistics) (2008) The distribution of household income 1977 to 2006.
ONS (2011a) Hours worked in the labour market – 2011.
ONS (2011b) Commuting to work, 2011. 2 June.
ONS (2012a) Measuring national well-being – the economy. 23 October.
ONS (2012b) Average equivalised household income by quintile group in 2006/07 prices (source data).
ONS (2012c) Real wages up 62% on average over the past 25 years (source data). 7 November.
ONS (2012d) Inequalities and poverty in retirement, 2012 edition. In *Pension Trends*, Chapter 13. 24 October.
ONS (2013a) Middle income households, 1977–2011/12. 2 December.

ONS (2013b) The effects of taxes and benefits on household income, 2011/12. 10 July.
ONS (2013c) The effects of taxes and benefits on household income, 2011/12 (source data).
ONS (2014a) The effects of taxes and benefits on household income, 2012/13. 26 June.
ONS (2014b) UK wages over the past four decades, 2014. 3 July.
Oswald, A. and Powdthavee, N. (2006) Does happiness adapt? A longitudinal study of disability with implications for economists and judges. IZA Discussion Paper 2208.
Oulton, N. (2012) Hooray for GDP! Centre for Economic Performance, London School of Economics and Political Science.
Oxfam GB (2012) Why the Robin Hood tax matters for UK poverty. http://robinhoodtax.org.uk/latest/why-robin-hood-tax-matters-uk-poverty
Pahl, R., Rose, D. and Spencer, L. (2007) Inequality and quiescence: a continuing conundrum. Institute for Social and Economic Research, ISER Working Paper 2007–22.
Palmer, T. (2011) Adam Smith and the myth of greed. In *The Morality of Capitalism* (ed. T. Palmer). Ottawa: Jameson Books.
Parkin, D., Appleby, J. and Maynard, A. (2013) Economics: the biggest fraud ever perpetuated on the world? *The Lancet* 382(9900): e11-e15.
Paterson, L. and Iannelli, C. (2007) Patterns of absolute and relative social mobility: a comparative study of England, Wales and Scotland. *Sociological Research Online* 12(6).
Peck, J. (2012) Is George Osborne questioning capitalism? New Economics Foundation (blog), 9 April.

Pessoa, J. and Van Reenen, J. (2013) Wage growth and productivity growth: the myth and reality of 'decoupling'. CentrePiece, Autumn.

Piketty, T. and Saez, E. (2012) Top incomes and the Great Recession: Recent evolutions and policy implications. 13th Jacques Polak Annual Research Conference.

Pinker, S. (2003) *The Blank Slate: The Modern Denial of Human Nature*. London: Penguin.

Plumer, B. (2012) Mega millions frenzy: can you ever beat the lottery's long odds? *Washington Post* (blogs), 30 March.

Posner, R. (1998) Rational choice, behavioral economics, and the law. *Stanford Law Review* 50: 1551–75.

Prowse, M. (1998) Paternalist government is out of date. In *The Libertarian Reader* (ed. D. Boaz). New York: The Free Press.

Quiggin, J. (2010) *Zombie Economics*. Princeton University Press.

Ramesh, R. (2011) Income inequality growing faster in UK than any other rich country, says OECD. *The Guardian,* 5 December.

Rank, M. R. (2014) From rags to riches to rags. *New York Times*, 18 April.

Reeves, R. (2013) Why RSA's Matthew Taylor has got it wrong (1/2): Income inequality. CentreForum Blog, 6 March: http://centreforumblog.wordpress.com/2013/03/06/richard-reeves-why-rsas-matthew-taylor-has-got-it-wrong-12-income-inequality/

Revel, J.-F. (1977) *The Totalitarian Temptation*. Harmondsworth: Penguin.

Revel, J.-F. (2009) *Last Exit to Utopia: The Survival of Socialism in a Post-Soviet Era*. New York: Encounter Books.

Russell, J. (2010) It's money that matters. *Boston Globe*, 21 February.

Sala-i-Martin, X. (2006) The world distribution of income: falling poverty and … convergence, period. *Quarterly Journal of Economics* 121(2): 351–97.

Samuel, H. (2009) Nicolas Sarkozy wants to measure economic success in 'happiness'. *Daily Telegraph*, 14 September.

Sanandaji, N., Malm, A. and Sanandaji, T. (2010) *The Spirit Illusion: A Critical Analysis of How 'The Spirit Level' Compares Countries*. London: Taxpayers Alliance.

Sandbrook, D. (2011) *State of Emergency*. London: Allen Lane.

Sandbrook, D. (2012a) *Seasons in the Sun: The Battle for Britain 1974–1979*. London: Allen Lane.

Sandbrook, D. (2012b) How a complacent elite and years of school failure have dimmed the bright lights of opportunity. *Daily Mail*, 2 May.

Saunders, P. (2010a) *Beware False Prophets: Equality, the Good Society and The Spirit Level*. London: Policy Exchange.

Saunders, P. (2010b) *Social Mobility Myths*. London: Civitas.

Saunders, P. (2012) *Social Mobility Delusions*. London: Civitas.

Savage, M., Lea, R. and Costello, M. (2012) Small firms' red tape cut as unions turn militant. *The Times*, 10 September.

Schmidt, F. and Hunter J. (1998) The validity and utility of selection methods in personnel psychology: practical and theoretical implications of 85 years of research findings. *Psychological Bulletin* 124(2): 262–74.

Seldon, A. (2004) *The Collected Works of Arthur Seldon*. Indianapolis: Liberty Fund.

Sen, A. (1977) Rational fools: a critique of the behavioral foundations of economic theory. *Philosophy & Public Affairs* 6(4), Summer: 317–44.

Shackle, S. (2009) Cheat sheet: social mobility. *New Statesman*, 21 July.

Shepherd, J. (2010) Challenge to Gove claim that 'social mobility went backwards under Labour'. *The Guardian,* 27 December.

Simms, A. (2009) 94 months and counting. *The Guardian,* 2 February.

Simon, E. (2013) Rich are 'hardest hit by recession'. *Daily Telegraph*, 4 June.

Simon, H. A. (1955) A behavioral model of rational choice. *Quarterly Journal of Economics* 69(1): 99–118.

Skidelsky, R. (2009) How much is enough? Project Syndicate November 19: http://www.project-syndicate.org/commentary/how-much-is-enough

Skidelsky, R. and Skidelsky, E. (2012a) *How Much Is Enough?* London: Penguin.

Skidelsky, R. and Skidlesky, E. (2012b) In praise of leisure. *Chronicle of Higher Education*, June 18.

Smith, A. (1761) *The Theory of Moral Sentiments*.

Smith, A. (1957) [1776] *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, Vol. 1. London: J. M. Dunt and Sons.

Smith, A. (1999) *The Wealth of Nations*, Books IV–V. London: Penguin.

Smith, D., Langa, K., Kabeto, M. and Ubel, P. (2005) Health, wealth, and happiness. *Psychological Science* 16(9): 663–66.

Smith, D. (2012) No sir – a 75% tax rate won't hurt. *Sunday Times*, 1 July.

Smith, R. (2011) Beneath the skin: statistics, trust, and status. *Educational Theory* 61(6): 633–45.

Snowdon, C. (2010) *The Spirit Level Delusion*. Ripon: Little Dice.

Snowdon, C. (2012) Are more equal countries happier? In *... and the Pursuit of Happiness* (ed. P. Booth). London: Institute of Economic Affairs.

Social Mobility and Child Poverty Commission (2013) *State of the Nation 2013: Social Mobility and Child Poverty in Great Britain*. London: Stationery Office.

Sowell, T. (2011) *Intellectuals and Society*. New York: Basic Books.

Stevenson, B. and Wolfers, J. (2008) Economic growth and subjective well-being: reassessing the Easterlin Paradox. NBER Working Paper 14282.

Taleb, N. (2007) *The Black Swan*. London: Penguin.

Thompson, D. (2012) The economic case against winning a $500 million lottery (seriously). *The Atlantic*, 29 November.

Toynbee, P. (2011) Money busts the convenient myth that social class is dead. *The Guardian,* 29 August.

Toynbee, P. (2012) London 2012: Danny Boyle's opening ceremony is only a partial truth. *The Guardian,* 30 July.

UNESCO Institute for Statistics (n.d.) Cinema statistics (Table 12): http://www.uis.unesco.org/CULTURE/Pages/movie-statistics.aspx

United Nations (2013) *Human Development Report 2013*. New York: UN.

Veenhoven, R. and Vergunst, F. (2013) The Easterlin illusion: economic growth does go with greater happiness. Erasmus Happiness Economics Research Organization, Working Paper 2013/1, 23 January.

Villadsen, S., Mortensen, L. and Anderson, A. (2009) Ethnic disparity in stillbirth and infant mortality in Denmark 1981–2003. *Journal of Epidemiology and Community Health* 63(2): 106–12.

Whyte, J. (2013) *Quack Policy*. London: Institute of Economic Affairs.

Wilkinson, R. and Pickett, K. (2009) *The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better*. London: Allen Lane.

Wilkinson, R. and Pickett, K. (2010a) *The Spirit Level: Why Equality Is Better for Everyone* (2nd edn). London: Penguin.

Wilkinson, R. and Pickett, K. (2010b) Professors Richard Wilkinson and Kate Pickett, authors of *The Spirit Level*, reply to critics. equalitytrust.org.uk

Williams, Z. (2012) On capitalism we lefties are clueless – it's not just a rightwing caricature. *The Guardian,* 29 February.

Wilson, R. A. and Homenidou, K. (2012) Working Futures 2010–2020. UK Commission for Employment and Skills, Evidence Report 41.

Zilibotti, F. (2007) 'Economic possibilities for our grandchildren' 75 years after: a global perspective. Institute for Empirical Research in Economics, Working Paper 344, December.

الكتاب الذي بين يديك محاولة شديدة الفعالية لتصحيح الخرافات الاقتصادية التي تسود الخطاب العمومي والتي غالبا ما يجري الإعلاء من شأنها في المدارس، وحتى في الجامعات. ويبدأ الكتاب بفحص نموذج (الفزاعة)، كالتأكيد، مثلا، على أن الاقتصاديين يعتقدون بأن الناس يتصرفون على نحو أناني، أو أن الاقتصاديين يعتقدون بأن الناتج الوطني الإجمالي هو المهم وحسب؛ فمن السهل إثبات الحقيقة التي تقول بأن الاقتصاديين لا يعتقدون بهذه الأمور إطلاقا، ومن المدهش أن نجد أسماء مرموقة لاقتصاديين استطاعوا أن يحرزوا مراتب جيدة في انتشار كتاباتهم (لكن ليس في مجال فلسفة الاقتصاد) وهم لا يتورعون عن الاعتقاد بعكس ذلك. ثم ينتقل مؤلف الكتاب بعد ذلك إلى تناول خرافات يمكن تعريضها للتحليل التجريبي وإثبات بطلانها بسهولة، فليس هنالك صعوبة تذكر في إبطال خرافات من أمثال: الفكرة القائلة بأن (الفقير يزداد فقرا والغني يزداد غنى) أو أن (العامل أصبح يعمل لمدة أطول). إن كريستوفر سنودون يقدم في كتابه هذا خدمة على قدر كبير من الأهمية، وهي تساهم بشكل كبير في إسناد المهمة التعليمية التي اضطلع بها معهد الشؤون الاقتصادية (AEI)؛ حيث جاءت فصول الكتاب بلغة سهلة جدا لكنها غنية بمحتواها من الأدلة الضرورية؛ وسيجد أي قارئ مهتم بالاقتصاد، وأي دارس لهذا العلم، أن النقاط التي شدد عليها الكاتب جديرة بالاهتمام لأنها هي كذلك بالفعل؛ و ستتعاظم أهمية الكتاب بشكل خاص لدى القارئ الذي اطلع في وقت سابق على الخرافات التي جرى دحضها في هذا الكتاب. إن الخرافات التي تعامل معها الكاتب تتصف بأنها تتفشى إلى حد بعيد بسبب تبنيها وتكرارها على ألسن كتاب الأعمدة في الصحف وغيرهم ممن يعملون في مجال الإعلام والمحللين الاقتصاديين بشكل أعم.

كريستوفر سنودون

الثمن 50 : درهم

9 789920 382496

Dépôt Légal : 2019MO3865
ISBN : 978-9920-38-249-6

المركز العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الإنسانية

رقم 04 الطابق الثاني ، شارع أبو عنان ، الرباط

الهاتف : 971 707 537 212+

الغلاف : أناس السيتي